



تاريخ شهر ١٠ - ١٢٠٠  
 شماره ١١٢٥  
 شماره خطي

ق ٩٢  
 ٨١

مستطفي اليك الامير  
 والى الامير

غيرة من مصادق  
 غيرة من مصادق  
 غيرة من مصادق

غيرة من مصادق  
 غيرة من مصادق  
 غيرة من مصادق

غيرة من مصادق  
 غيرة من مصادق  
 غيرة من مصادق

غيرة من مصادق  
 غيرة من مصادق  
 غيرة من مصادق

غيرة من مصادق  
 غيرة من مصادق  
 غيرة من مصادق

غيرة من مصادق  
 غيرة من مصادق  
 غيرة من مصادق

غيرة من مصادق  
 غيرة من مصادق  
 غيرة من مصادق

غيرة من مصادق  
 غيرة من مصادق  
 غيرة من مصادق







بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

العالمين والحمد لله الذي شرع في انفس القلوب وجعلها بعد الايمان افضل طاعات العالمين وخرج غوامضها بالبيان والتمثيل  
 الحكيم والهي في جلال قدرها بقوله في كتابه المبين تنبيه الغافلين وارشاد المجاهدين حافظوا على القلوب والاعمال  
 المسلمين الوسطى وقوموا لله قانتين والقلوب والسلام على افضل المقربين والسابقين وسيد الاولين والآخرين محمد النبي وآله  
 الطاهرين صلاة وسلاما دائمين لا يورم الدين **وبعد** هذه كتاب قليلة مشتملة على فوائد جلية علقها على الشهيرة في  
 في الاقطار سيرة الشريفة المشتملة على فرض القلوب العينية الموسومة بالقدرة الالقية تنفع من معانيها مغلفا  
 وتفيد من مبانيها مطلقا وتخلو من مغلطاتها وتبين بطلانها وضعتها مع قلة فراغ البال وكثرة اختلال العالما والارباب  
 ان ينفع الله بها لا ينفع ما ملها العالمين وان ثبت لم يهاضم صدق يوم الدين ما رجا الما بالزوايد كثير للفتاوى  
 نقيض لها كتاب واحد من هذه الغالب اقامة الدليل على ان الاطوار والتوحيات وسميته المقاصد العلية في شرح  
 الرسالة الالهية والله يهدي السبل ويوصلني ونعم الوكيل **المسنف** الشيخ الامام العلامة المحقق السيد ابو  
 عبد الله الشهيد رفع الله درجته واعانه الله بسم الله الرحمن الرحيم مقتديا في الابتداء بالسلسلة بكت الله تعالى والحمد  
 المشهور من رسل الله كل امرئ الى الله يدين في يوم الله فهو ابتر وروى اقطع ولا يعارض الخبر المتضمن لكون الابتداء  
 بالحمد لله لان الابتداء حقيق واقفي فجاز الجمع بينهما وان السلسلة مشتملة على الحمد له اذ المراد منه الشان الآلة لا لفظ  
 الحمد وهو متحقق في السلسلة والباء اما زائدة لا تتعلق بشئ ولا الاستعانة او للمصاحبة متعلقة بحذف هو مصدر  
 مبتدأ خبره محذوف اي ابتداء بسم الله ثابت وكثير حذف المحذور وانما سمعوا للتوسع في الجوار والتركيب بالا  
 يتوسع في غيرها او فعل اي افعال ابتداء او حال من فاعل الفعل المحذوف اي ابتداء مستعينا او متبركا او قد تم  
 المعول هناك وادخل على الاختصاص وادخل في التعظيم ووفق الوجود والاسم فتم ادل على سمي وعرفا ما دل على  
 مفردا على معنى في نفسه غير متعرض بنبئت لزمان والتسمية جعل اللفظ الدال على ذلك المعنى وادخل الجار على الاسم  
 وان كان المقصود مدلوله حصول الدلالة فان الحكم الوارد على اسم وادخل على مدلوله الابدانية كقرب فعل والنحو

حزبان

عن ايهام القسم والاشعار بتعظيم الحكم لجميع اسمائه وابانه تعالى غاية الكلام بحيث يبرك باسمه المتعال والله اصله  
 الله حذف الهمزة وعوض عنها حرف التعريف ثم جعل على الذات الواجب الوجود الخالق كذا شئ لا اسما  
 لمفهوم الوجب لذاته لانه امر كذا فلا يفيد التوحيد في مثل لا اله الا الله لان المفهوم من حيث هو  
 بمجمل الكثرة ووصفه بالاحدية في غير ما قل هو الله احد لا يملك الجزئية الحقيقية لان الواحد بها في التعدد  
 الذاتي كالواحدية والاحدية تقتضي في التعدد مطلقا الاعتباري وغيره من الصفات التي هي اعتبارات ونسب  
 كما قال تعالى ونعم توحيد في الصفات مع امكان كون احده في الآية بدلا من الله وحججه للضمير والرحم الرحيم  
 وصفان بنيان الرحمة للمهاجرة وقدم الرحمن لانه المبلغ فان زيادة البناء تدل على زيادة المعنى كذا قطع  
 وفتح وبين اللفظين عموم من وجه فان الرحمة من حيث المعلق واخص من جهة المورد والرحم بالعكس  
 كما قال الصريح الرحمن اسم خاص لصفة عامة والرحم بالعكس **وبعد** هذه كتاب قليلة مشتملة على فوائد جلية علقها على الشهيرة في  
 القيد بحجة العظم والتبجيل الترادفها ولان الشان حقيقة في الجز ولان الشان على الجمل غير الشان اية والتقدير  
 بالشان تخصيص لوجوده والطلاق الجمل يقيم لمعلقة وبذلك يمتاز عن الشكر وهو الفعل المنبئ عن تعظيم المنعم  
 بب انعامه فانه امر مودد واخص متعلقا بنية تعظيم الشان ومن ثم اختار الحمد عليه وقد يستغنى الحمد عن فيه  
 اللسان لان الشان حقيقة لا يكون الابه وثناء الله على نفسه مجازا لا انه لا يتمتع من التفرج به والممد يوافق  
 الحمد على هذا التعريف وقد يخص الحمد بالاختيار فيكون من الممد مطلقا والممد عرفا هو الشكر اللغوي والشكر  
 فيه عرفا الحمد جميع ما انعم الله به على الاما خلق لاجل فحصل من ذلك ستة اقسام محذوف وعرفي وشكران كذا  
 متعاكسان فيبين الممد وبين الحمد اللغوي والشكر اللغوي عموم من وجه وبين الشكر وبين الحمد والشكر اللغويين  
 وبين الحمد اللغوي والشكر العرفي عموم مطلق وقد عرفت ان بين الحمد اللغوي والشكر اللغوي تساويا والحمد للاستعارة  
 او الجنس وعلى التقديرين فالحمد محقق وثابت لله لا يشكره في غيره الا على وجه التوسع والتجوز لانه فاعل الآلة من  
 القدرة والعلم وغيرهما وانما تسمى في القول ان لا ينس لا يفيد الشكر الوجود لادام الاختصاص في الله فلا  
 فرد من الحمد لغيره على تقدير الجنس والاولى بالجنس معه ولا يكون محققا به وعدا له الحمد الا سميته لادام التماسا على التقوى  
 وضعا والدوام عقلا وقدم الحمد لا تنقضا المقام وان كان نقيض اسم الله مناسب للاهتمام بالآلة وبما لك  
 العالمين وسيدهم وقد يطلق على غير الله كبر الدار والعدل كمن مع القيد ومنه قوله تعالى ارجع الى ربك والعالمين جميعا وعالم  
 هو اسم لا يعلم القانع من الجواهر والاعراض والقلوب وهي الدلائل الله وغيره كقوله تعالى ما تبارك في الرحمة وهو اولى بما قيل  
 منه

الحدائق انما بالسان على الجمل  
 على جهة استعارة فخرج الجمل الشان على جهة  
 على قول بعضهم الشان حقيقة في الجز  
 الشان على راي الجمهور انه متعريف في الجز  
 فتاوى في ذلك كذا في حقيق الما بينه او وضع  
 ارادة الجمع بين الحقيقة والماز عند بعض  
 الاموليين والاختيار الممد فانه  
 اخص من غيره هذا الاثر  
 من شرح اسناد

والعلم لا يول العلم الا بالعلم  
 والتقليد رتبة العلم



من انعامه تعالى على الرخمة ومن غير الدعا بطلبها او انعامه كذلك ومن ملائكة الاستغفار ومن المؤمنين  
الدعا لطلبها اسمها الاشهر والجليل من غير من والمخ الاصلا والى من الغل وعطف الوجل على الصلوة في قوله تعالى  
اولئك عليهم صلوات من ربهم ولا يقدر من كونها بمنها الجواز عطف الشيء على ما ذكره قوله تعالى انما اشكوا بنى وبنى الى  
الله ولا ترى فيها عوجا ولا انميا وهو كثير على افضل المرسلين جمع مرسل وهو بالنسبة الى البشر انسان او الى الله  
بشر هو ان يربطه فان لم يربطه فبني قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من النبي مطلقا ولو لم يربطه مطلقا الرسول بحيث يشمل الله  
كان خصوم من وجه وكيف كان فبنيهم افضل المرسلين مطلقا وهو يتلوه افضليت من سائر الانبياء بعد بل من  
افضل واعطف بيان وهو علم يتقدم من اسم المفعول المضعف للمبالغة في الوصف الذي يسمى باعتباره نبيا من الهة  
الله تعالى وكذا في قوله تعالى لا اله الا الله وحده لا شريك له وقد ورد ان قوله تعالى عبد المطلب وقد سماه في يوم سابع ولادته  
موت ابيه قبله لم يمت ابك محمد اولى من اسماء اباك ولا قولك قال جوت ان محمد في السماء والارض وقد حقق  
الدرجاء وعثره وم كما قاله الجوهري سجد ورهط الادب والاولاد الائمة الاتعاش وفظة صلوات الله عليهم اجمعين  
من النقايس والروايل الملقبة والنفسية على وجه يبلغ حد العظمة كادت على آية الطهارة **وبعد** للهدى والصلوة قد  
اشارة الى العنان الذخيرة الى كتبها او يريد كتابها الدلالة على المعاني المضمونة في كتابه من الشخص المتأهل المحقق  
اليها به وليس المراد بالرسالة المنقوشة المضمونة الدلالة على المعاني التي تكون الاشارة الى المدرك في الخارج وان  
كان وضع الاديان بعد الرسالة والى المرتبة العارضة في الزمن ان كان قبله لان النقيض القاسم يتعدد مع تعدد الرسالة  
بل الولا بها العبادات العينية الدلالة على المعاني المضمونة سواء نقتسم الام لاوسوا فقد نفتها ام اعد والظاهر  
من قبل عطف التوهم لولا ما هنا كثيرا وفيها معنى الشرط الموجب لوصول الغاية جوابا ومن الباب قوله في قوله تعالى انما  
منه لمن يلقى ولا سابق شيئا اذا كان جانيا بغير سابق ما قوم دخول الباء على خبر ليس وقوم كثيرا وقوله اخيرا المعاني من  
مقدما ولا بلا ولا يبرأ من المذمومة هذا كما يكون من شئ بعد الحمد والصلوة قدوة رسالة وهي بلا سيرة من الكلام وبها  
ثبوتية للمقصود باق من عبارة المتعارفين الاوساط الذي ليسوا في مرتبة البلاغة ولا في غاية الفصاحة ورواها  
بالجواز المؤدبة بالحق لعدم اقتضاء الحال الاطلاق اذ الغرض من التصنيف ايضا المعنى لا فهم المتعلم فنزل التلويل  
اقلة كلمة واسمها المعاني والافق تقتضي لما يكون البلاغة هي الاطباء في فرض الصلوة اخرى واصبها المرادة الغرض  
الواجب عندنا اذ راد به الجنس اذ الغرض بيان جميع واجبا الصلوة الواجبة والحق الصلوة وان كان المراد الواجبة  
لغرض المذمومة بذكر الغرض اذ الفاعل لا فرض فيها صنفها اجابة لا لئلا يسل الى طلب المساوي من مساوية حقيقة او ادعاء

مقام  
من

وقيل ان من ذلك من كان له  
كتاب او نسخ لبعض شئ من  
قبله فاليك كذلك فبني

او طلب المساوي من غير ان يطلب  
لغاية ذلك كما انهم لم يذكروا  
مصدر الباء في هذا المعنى

كما يقتضيه مقام الخطاب من اي شخص او الشخص الذي طاعة اي **الاستئذان** ملحقه من اي واجبة محتوية وفي الاجابة والمقد  
دون اسم المفعول مبالغة وتأكيد كما في قوله تعالى في العبد عن اسم الفاعل واستواء المذكر والمؤنث في المصدر  
التقدير عن انما رايته الجبر من طاعة **والاستئذان** ملحقه من اي واجبة محتوية وفي الاجابة والمقد  
غم والاسم الغيبة في العبارة فابن الاصل الاجابة مصدر فكل اجاب يجب والاسم الجابة بغير غم وانتصار على المفعول  
لجوابه والعمل في مذهبها صنفها اجابة والمواد بالاجابة الانقياد والشيء وامثالا الامور واخوة الثانية الاتساق حقيقة  
هو الطلب المساوي الى الامور طلبا على والدعاء والسؤال طلبا في كل من قد يتجوز في كل من الثلاثة بحيث يقتضي المقام في عمل  
اسد ما كان الاضرب والمناسب لجواب الخطاب تقيم الطالب وتقيم فلذلك المطلق الاتساق من موضع السؤال لادلة الظاهر على ان  
الواقع هنا طلب الاذن لا المساوي وشية استولا بعضها في موضع بعض قوله تعالى لبيك واسلم ان سلنا قبلك من وسلنا  
وقوله فاذا تاملت لاقضاء مقام المستعمل لاجل التغيير بالتسوية في ذاته اشرف واقضاء الشارة والاحتياج الى الخراج الك  
التسديد التواضع وان كان مقام الملك اعلى من مقام اربعة ومثل القول في اقتضاء بابل الخطاب بعد هذا المعبر عنه بالاعا وجعله  
قيما الحقيقة الثلاثة في ايام اسم المسند اليه بجعله مولا او يكون موصوفا والكشف عن الحقيقة او الضعف وجعله طاعة واجبة تعظيم  
وتقديم الطالب مضانا الى مقدم من جعله مائتا ومن التعبير بالموصول المقام التقييم قوله تعالى فبنيهم من اليهم ماغيهم وما ذكر في الآية  
من المتألفات المذكورة هنا قواعد من التعبير بالموصول وبما يتبع المعاني من شال المعاني في العلة فبها المصحح بخلاف  
مجيء ومن عبيد من خلق السبي او هذا باب في حق في هذه الاربعة الذي يقتضيه السياق ومقام الخطاب يكون التعبير من اجابة الطالب  
كونها واجبة على سبيل المبالغة والتعليم اذ قد عرفت في نظائره وفي بعض قود الرسالة وواجب للمعلم طاعة انما كانت  
حتا لا نزال واجبا وموجب في نفسه وان كان في خروج من مقاصد ابواب الخطاب ولولا التي في مقاصد ما يتقدم من الالهي  
والطاعة والالتزام ووجه الشان الحق في حق على اسلوب جواز فاسد اللفظ او معنى اما اللفظ فلا نرى منقوت لجزالة الكلام والغرض من  
من المبالغة بما قبله وما بعد واما من جهة المعنى فلا نرى انما يتبع ذلك من اللفظ ان لولا من طاعة في ذلك من والصورة التي  
ان بها مطلقه فكيف يقيم بها على المستور فلا يوصل ذلك لانه الجواب لان الواجب هو التعليم لا التصفية ويمكن الجواب من  
الاول بان الجزالة المطلوبة من الخطاب قد تادت بجعل ملتب وجعل اجابة طاعة ولا يجب الجواب لا الغاية في ذلك بل على تقدير  
تقويت الجزالة لاسا لا يوجب الخلل فكيف مع وجودها والعدل من باب الخطاب الى باب الترتيب والترتيب في تعليم المعلم و  
تنبيه الفاعل وجوبه لشر لا العالم الجاهل كما اشرت الى الادلة في الكتاب والسنة امر مطلوب وعن الثاني بان مدونة مثل  
ذلك مع دلالة السياق والتساق عليه من قوله تعالى في فرض الصلوة وكونها قد صنفت اجابة لا لئلا يسل الى طلب المساوي من غير ذلك

والاجابة والاجابة والاجابة  
والجواب والجواب والجواب  
مقام

الاستئذان

شعرا

اللفظ الجزالة والركن

المقصود  
منه  
مقام



جاء في مقتضى الوجوب حذف ما ذكره المصنف واستفاد الحذف من بقاء الكلام وقد علمنا في القرآن وفي غيره كلام العرب في أنواع  
الحذف لا يدل على بعضها دليل من اللغة ما نورد في ابواب من اراد معرفة مستقصا طباط العطف وعن الثالث بان  
اراد بالتعليم الغناء القفا الدال على المعنى المتعلم فاعلم ان الوجوب في تنوع بل هو واحد في الواجب فان الواجب على المعلم تعليم  
المعنى الذي من السامع بحيث يستفيد منه مطلوب وهو امر يمكن عمله في من التصفيف والتعليم باللفظ وغيرها فيكون كذا ومن  
التعليم والتصفيف واجبا على التلميذ ويقتضي في التصفيف افضا الواجبين وانما هو العرف بالنعيم به واستمراره على ما ورد في الآثار  
فلا يبرم صدق وصف التصفيف الوجوب لانه احد افراد الواجب المحتمل ان لم يكن احدهما وان اراد بالتعليم الواجب هو هذا  
المعنى الذي يقتضي الوجوب من التصفيف ممنوع لانه احد افراده وكيف كان فربما في ابواب الخطابة تقتضي كون الوجوب على جهة  
البالغة وان كان المعنى الاخر صحيحا ايضا والله المستعان على تصنيف الرسالة وغيره وترك ذكر المستعان عليه اما اخفا  
من غير قولنا ان اشارة القفا اليك ولا ارادة التعميم من قبل قولنا والله يدعوا الى دار السلام وعلى الى الرسالة مرتبة ترتيبا  
وهو صحيح الاشياء المختلفة وجعلها بحيث عليها اسم الواحد ويكون بعضها نسبة الى بعض بالتقدم والتأخر في النسبة  
العقلية وان لم تكن مؤلفة وهو اسم من التاليف من وجه لانه فهم الاشياء مؤلفة سواء كانت مرتبة الوضع ام لا وما اخص  
من التركيب مطلقا لانه فهم الاشياء مؤلفة كانت ام لا مرتبة الوضع ام لا وقد يستعمل الترتيب اخف مطلقا من التاليف وقد جعلنا  
ترادفين على مقدمة كبر الدلالة وبها من قدم يفي تقدم ومنه قولنا لا نقد موايد الله ورسوله في مقدمة الميث  
للجماعة المتقدمة منه ويجوز النسخ على ضعف لا يهاكم كون استحقاق التذمير بعمل الجماعة لا بالذات والواد بها هنا لما يفي  
من الكلام كون امام المقصود بالذات لا ارتباط بينهما وقصودا لشمع فصل وهو لغة الحاجز بين الشيئين واصطلاحا قبل  
الجامع لسانا المتحد جنبا المختلفة نوموا مولايم مطلقا لعدم اتفاق الكتب على عنوان السابك كبر اما يعتبرون بالفعل اتفاقا  
غيره من المقاصد والابواب والعكس وقد يعرفون الكتاب بذلك والفصل يجمع المسائل المتحد في نوعا المختلفة مستفاد  
والحق ان جنسية المسائل المختلفة ونوعيتها امر اعتباري يختلف باختلاف الاصطلاح ومن ثم اختلفت عباراتهم في  
ذلك وخاتمة وهي تمتة بغير الاستدراك ما فات ذكره من المباحث السابقة لعدم انتظام بعضها في بابها  
وحصر الرسالة في ذلك ام جعل على لا استغناء ولا عطف وقد اختلف النظر في وجه حصرها فيه فالذي ذكره في التثنية  
المحقق ان المجموع في الرسالة اما ان يكون مقصودا بالذات او لا والاول اما ان يكون البحث في غير الشرائع وعن  
الشرودا وعن المانع فالاول هو الفصل الاول وكذا التثنية والثالث والثاني اما ان يتعلق بالمقصود وتعلق السابق او  
اللاحق الاول المقدمة والثانية الخاتمة وهذا الوجه هو الاظن في ترتيب الكتب والاسباب بتمام المقدمة والخاتمة

جاء في

عند المصنف

يطلق

الاول

الا انه لا يناسب فرض هذه الرسالة فان غرضها الذي فرضه الصلوة الواجبة اليومية وغيرها كما مر في بيانها واولا  
يخفى ان في الخاتمة كبر من فرض الصلوة سيما الانواع الستة غير اليومية فان اكثر الغرض شيئا ففرض مقارنته فغلا  
عن الشرودا في ادخال الغرض في المقصود بالذات بل هو المقصود بالذات كما فهم بعض الحكماء التسهو والتك  
لا يفر من المناهيات خصوص ما على القول بان معرفتها شرط في صحة الصلوة وكيف كان فغرضها واجبة وشرودها  
عن ذات الصلوة وشرودها اقرب من المانع للصحة في الجملة كغسل المناهيات وقد ادخل فيها وايضا فان الشارع  
قدس الله سر ذكره في بيان عدد السنين فرضا المتقدمان في المقدمة منها ستة كاسيرة عليك تفصيله ولا يمت خروج  
جميع المقدمة من المقصود بالذات خصوص ما قبله ويجعل علم فعلها معرفة الله نعم الحق فان ذلك بعدد من جملة الشرودا  
كذلك الغرض اخذ افعاله بالدليل او التعليل فقد علم عليك من ذلك ان المقدمة والخاتمة داخلتان في المقصود  
بالذات في الجملة وان خرج عن بعض مسائلها فلا يتم تخصيص الفصول بالمقصود الذي وبالغ بعضهم فزعم ان المقصود  
الذي هو ابواب المقارنات وما سواه خارج وفاسد وانما لما عرفت من ان كمالا تعلق بفرض الصلوة غرض ذلك و  
المهم في طرحه بعد ما في الفصل الاول والثالث في عدد الغرض من حيث قال فخذ ستون فرضا مقدمة وقال  
اخيرا بعد ذكر الخاتمة والعشرين المناهية ما رجع ما يتعلق بالجنس الفا واستعا فاعلم انه يريد بواجب الصلوة اعم  
ما يلزم منه الحقيقة وهو فصل المقارنات وما يكون شرطه تحقيقها وانزع ذلك اما ومبدي وهو فصل المقدمة  
او عدي وهو فصل المناهيات ولولا تفرجها بارادة ادخال هذه الفصول في الغرض التي هي فرض الرسالة انكن  
تمشي ذلك ويرد عليه ايضا ما تقدم من اشتغال الخاتمة على فرض كثيرة لغير اليومية ولا يمكن القول بان المقصود الذي  
هو اليومية والبالغة من الصلوة الواجبة مقصودا بالعرض لعدم اشعار عبارته ومطلبه بربها هو اعم كقول فخذ  
رسالة فرض الصلوة وقالوا صافها سبعة وذكر الغرض المشتركة ثم ذكر الغرض من الحقيقة بكل مطلق واجبة  
فان قيل جميع الغرض وتعرضه لخصرها في الفصول الثلاثة لا يفي بكون بان غرضه الذي منحه في الفصول الثلاثة  
دون المقدمة والخاتمة لعدم التعلق الى ما اشتملتا عليه من الواجبات وذلك لا يفي بما ذكره الشارع المحقق من وجوب  
الحصر مضاعفا الى ما هو الملبوع والمالوف في ظاهره ذلك من المؤلفات قلنا ذلك هو الظاهر لكنه لا دليل على اختصاص  
بالذكر من بين الواجبات الباقية كما قد بيناه خصوص ما على ما اختار هذا المحقق من دخول جملة من الغرض والعقد  
في المقدمة فكلامه لا يتوجب على تقييده وان امكن الحصر في الفصول اربعة اخرى هو ان يجعل السنين من الفصل  
الاول خاتمة كما ينبغي ان شاء الله تعالى ولما ردت بيان وجه الحصر على تقدير دخول المقدمة والخاتمة او الخاتمة لا غير



من ديباجة الرسالة فلنشرح في المقصود بالذات فنقول اما المقدمة فاعلم ان من حق طالب الحق ان يفسحها جهة واحدة ان يعرفها تلك الجهة وان يعرفها غيرها في ذاتها كما لا يكون سعيه عنها فذلك جرت عادة العلماء بتقديم تعريف ما يقصد من البحث فيمن العلوم وذكر ما يترتب من موضوعه على الشروع في مسالكه فذلك هو النهج القويم وابتدأ بتعريف القلق الواجبة في غرض الرسالة هو البحث عن فرضها واشارته ضمن التعريف الى الغاية المطلوبة منها ثم عقبه بذكر موضوع الرسالة وهو ما بحث فيها من اعراض الذاتية واعقب ذلك بمجلة من الترميم والترغيب فيها ليزيد الطالب لما شئت من الاغلا فالتعريف العاجلة افعالا معهودة اى معلومة شرعا على وجه معين مشروطة بالقبلة والقيام اختيارا وانقبا الى الله تعالى فالأفعال بمنزلة النفس شحها العبادات وغيرها وافعال القلب والحواس في ذلك في التعريف ملوكة الوضوء في المنطق العاجل عن الايمان فان افعالها قلبية وملوكة شدة الخوف مع العجز عن الايمان فان افعالها لسانية وقلبية لا يبرز ملوكة الغرض في ذلك بل هو الاول وقد سبق بان ذلك وبقية القيود بمنزلة الفصل في ما لا يتقبل شرعا على وجه معين كالماشا في المشروطة بالقبلة الطواف والسعي ونحوهما من العبادات المعهودة شرعا في وقتها على الاستقبال بها فان الطائفة يجعل القبلة عابسا فلا يصدق الاستقبال بذلك وبالمشروطة بالقيام بجميع الذبج واحكام الوقت التي يشترط فيها الاستقبال كالاحتضار والتفصيل على المختار والدفن اجماعا قال الشيخ المحقق واختار اصدده وضع موضع الخلا والعلم في الصفة وما حجب الضمير المستكن فيها اى مشروطة تلك الافعال بالقبلة والقيام في حالة الاحتضار المكلف وقدر عليها ويشك بعدم المكان على ذلك على العمل بالجملة ولو تباين فيكون منسوبا جبر في المعنى وهو على تفسيره من المكلف فيمكن جعل المصدر بمعنى المفعول اى في حالة كون تلك الافعال المختارة للمكلف مقدورة لفتح الحائز في جعله منصوبا بفتح الحافض امكن ايضا وبرئ من ملوكة المضطر في القبلة والقيام كالتميز للوضوء فلو لا القيد لمحتجب فلم يسكن التعريف ولا تقر بانسب على المفعول لاجله وهو بيان الغاية لا للدراخ ولا للاضراج وسوغ ذكر الاشارة الى العمل الرابع لانتم الابرار من المادية والقوة والفاعل والغاية التي لا ينفك عنها مركب صادر عن فاعل مختار فالأفعال شاذة الى المادية وبقية القيود الى الصنوع والتقريب الى الغاية والافعال تدل على الفاعل التزاما وان لم يكن في القيد بذلك لكن جعله احترازا من ملوكة الرباع عند الوضوء فان يرى محتملا بمعنى حصول الامتثال بها وان لم يترتب على فعلها ثواب ليس اخترازا عنها مطلقا لفسادها عند بلية الاضحا والمعرف هو النتيجة فيخرج بالشرط المتقدمة واعلم ان كون القيود المذكورة خاصة بمركبة اولى من كونها فصلا لانا هو عريضة خارجة عن ذات الصلوة ومع ذلك كل واحد منها اعم من المذكورة خاصة بمركبة اولى من كونها فصلا لانا هو عريضة خارجة عن ذات الصلوة ومع ذلك كل واحد منها اعم من

الآخر من وجهان المشروط بالقبلة وهو الصلوة واحكام الميت والذبح اعم من المشروط بالقيام وهو الصلوة والطواف والسعي ونحوهما وبالعكس وكذلك الفعل المتقرب به اعم منها ويجمع من الجميع خاصة للصلوة الواجبة بمركبة من العتود المذكورة فيكون التعريف رسما لاحدا او الاخر في ذلك سهل وهذا التعريف للصلوة الواجبة من خصوصيات الرسالة وقد عرفت المع الصلوة المنذورة خاصة في رسالة النفل والمستعمل من ذلك تعريف مطلق الصلوة حسب غرض التعريف وبما حلت المعرف من قبل الواجبة في كثير من نسخ الرسالة ولا بد منه ليجب المنذورة اذ لا يشترط فيها القيام ولا القبلة على بعض الوجوه اللهم الا ان يحمل اللام على العهد المذكور وهو السابق في الديباجة وهذا التعريف مع كونه من اجود التعريفات وملاحظة المع للاراد والانعكاس فيه برر على المورد الاول ان قيد المعهودة بمركبة لا يشترط بين المعهود شرعا وعرفا وبين جماعة خاصة وفي ذهن شخص خاص ولا يلزم على ارادة احدها وانما حملنا على المعهود شرعا لعدم تمامية بدونه لا لقيامه بغيره بل على استعمال مثل هذه الالفاظ في التعوينا محذور ليس ذلك من باب الموضوع لغة وعرفا شرعا حتى يقدم المعنى الشرعي ويتم المراد لان الوضوء هنا واحد وهو الطهور لكنه مشترك بين كونه معهودا عند مطلق أهل اللغة او غيرهم كافتقار الاجل واقوع ان خروج المباح بالقيود كما ذكرنا ولا موضع نظرفان المباح احد الاحكام الخمسة الشرعية فهو معهود شرعا ايضا الشان ينقضي طرده بما هو نذر ذكر الله تعالى او الصلوة على النبي او التطول وجه العلم ونحو من العبادات المعهودة شرعا مستقبلا فانما اختيارا تقربا الى الله تعالى فان نذر ذلك منعقد لكونه عبادة راجحة مقدورة للناذر وكذلك القيود مطلوبة شرعا الثالث ينقضي طرده ايضا بما بعض الصلوة المشروطة بالقيام كالقراءة فانها ليست ملوكة مع صدق التعريف عليها ولا يرد كونها فعلا واحدا فيخرج جميع الافعال لان التلطف بكل حرف في فعل من افعال اللسان مغايرة للامور وان انقضت في الصنف الرابع ينقضي على ملوكة الاحتياط المحذور فيها بين القيام والقعود اختيارا فانها من اصناف الصلوة الواجبة واحدا افراد المللزم كما سياتي فلا بد من قيد يميزها في التعريف الخامس ينقضي في عكسها بما لو نذر ملوكة مقيمة بحالة الجلوس او غيرهما بين القيام والقعود فان ذلك جائز كما يستبان انها هي مشروعة بقيد التحجير في الصلوة المنذورة وان لم يشترط اعتبارا باصلها وامام مع ملاحظة التحجير او قيد الجلوس فالمع فالحق بجواز ذلك واد على التعريف لانها ملوكة واجبة من افراد المللزم بل هي الظاهر والقيام بشرطها السادس ينقضي في عكسها بما لو نذر ملوكة الاخر القبلة ما شيا او الكبا فان ذلك جائز منعقد عند المم وغيره ان لم تجز النافذة الا غير القبلة مطلقا وتبعه النذر في ذلك وهذا ايضا من افراد المللزم وقد ينقضي امورا اخرى ليس في ذلك سبيل من



هذه القوانين اولى من تخصيص النجاة بالمجردة  
ففضلها في الصلوة ازيد من المستحق في  
فعل الاعمال اعزها ايا شقها المقضى  
النجاة

لجميع قطع النظم المتفضل به في الحج لعدم الدليل على ذلك كله وقوله اف

A close-up photograph of a book's binding. The top half of the image shows a textured, light brown or tan material, likely the outer cover or endpaper. A horizontal crease or fold line runs across the middle. Below this line, a small, dark, irregular mark or smudge is visible on the white inner cover material. The bottom edge of the image shows a white surface, possibly the inner cover or a page.



فحديث افضلية الغزبية الواحدة على عشرين بيتان للذهب لا يحتج على التقييد عنهم عليهم السلام ما تقر به العبد الى الله تعالى بشئ  
بعد المعرفة بالله تعالى ورسوله وبارئ تحقيق الإيمان افضل من الصلوة وهذا مع الحديث المروي ولقطه ما رواه الكليني في الصحيحين  
معوذ بن وهب قال سألت ابا عبد الله عن افضل ما يتقرب به العباد الى ربهم واجب ذلك الى الله عز وجل ما هو افضل ما علم شيئا  
بعد المعرفة افضل من هذه الصلوة الا ترى ان العبد الصالح عسى به يوم من جلاله وعلوه بالصلوة والركعة ما دامت حياته  
هذا الحديث اشارة الى ان المراد بالصلوة المفضلة هي اليومية وموضع الدلالة قوله هذه الصلوة فانه اشارة الى الفرد  
المختار والمذكور وهو الصلوة اليومية وفي الاقتصار من اسم على الاشارة تنبيه على تعظيمه وتبنيه على غيره كماله هو مقدر في  
محله من علم المعاني حيث يمكن في هذه الصلوة افضل منها في علم الامم ثم دل على عدم وقوعه وتقصيره والالحاح معلوم لا يمكن  
احكام الدين الى تجليله بغيره كما يظهر من كتابه عن العلم وهذا هو الذي تقدم الوعد به من دلائل هذا الخبر على  
ان الصلوة المفضلة هي اليومية فان ما كان افضل من غيرها من العباد يكون افضل من الحج بازدياد العدد المتقدم فضلا  
عنه وتبين الحديث في بيان ذلك الاصل ما هو الملاقى الحديث ومقتضى استدلال الله ان الصلوة افضل الاعمال مطلقا سواء  
كانت واقعة في وقتها ام في وقت آخر وانها قد وردت في هذا المقام خبر اخر مقيد وهو ما رواه ابن مسعود عن عائشة  
سلام من افضل الاعمال مطلقا في اول وقتها وحيث كان هذا الخبر مقيدا وجب حمل المطلق عليه كالتقيد في اصول  
لاستلزامه اعمالا لا يلبس فيها هذا اليمين الذي كذا اوردته بعض الفضلاء وجوابه منع المناقاة الموجبة للوجوب بها بتقييد  
المطلق بموضع التقييد فان الخبر الاول لا يقتضي كون الصلوة مطلقا افضل من غيرها من العباد سواء وقعت في اول وقتها  
ام في آخره والحديث الاخر يدل على كون الصلوة في اول وقتها افضل الاعمال مطلقا والعمل بها معا يمكن من غير منافاة  
فان الصلوة مطلقا اذا كانت افضل من غيرها من العباد كان الفرد الكامل منها افضل الاعمال قطعيا بالنسبة الى باقية  
افرادها والى غيرها مع ان خبر ابن مسعود ليس في قوة خبرنا الصحيح بالاستناد غير معلوم فلا يصح التقييد لوقوعه في الاثر  
الثاني ظاهر الحديث يقتضي في افضلية غير الصلوة عليها والمطلوب افضليتها على غيرها واحدا من غير الاخر فان قوله  
لا اعلم افضل منها لو سلم خبره في وجوده افضل لا بد له على وجود المساوي والمطلوب لا يتم بدونه فان الفرق والفرق بين  
اثبات افضلية شئ من غيره وبين نفي افضلية غيره منه ويمكن الجواب بان نفي المساوي وان لم يعلم من نفس لكن علم اوج  
اخر وهو ان السؤال واقع عن افضل كل في قوله سألته عن افضل ما يتقرب به العباد الى ربهم واجب ذلك الى الله عز وجل  
ما هو فلو كان غير الصلوة مساويا لها في الفضيلة لزم منه عدم مطابقة الجواب للسؤال وخبر ابن مسعود او نحوه دلالة من  
الحديث الاول في السؤال سألته عن افضل الاعمال فاجاب بان الصلوة وفي سقوط السؤال عن الحديث

بحر الاخر

الاخر بحث ويمكن ان يتفاد الافضلية من مثل هذه العبارة من العرف العام فان اهل الشأن كثر ما يستعملون ذلك في  
شئ ويريدون انه افضل من غيره لا ينفذ افضلية غيره على خاصته ويؤكد ذلك بدلالة المقام عليه وارشاد اول السؤل الثاني  
قد تحقق في اصول ان المعرف من العباد الى الله لا تحقق فيها القرينة ولا توقف على اليقين لتوقف القرينة على معرفة الحق  
المتقرب اليه فلو توقفت المعرفة عليها دار والسؤال في الحديث وقع عن اخلاص ما يتقرب به العباد الى ربهم وذلك يقتضي كون  
المراد من العباد الواقعة بعد المعرفة وفي قوله ما علم شيئا بعد المعرفة افضل من هذه الصلوة دلالة كون المعرفة افضل  
من الصلوة فيكون التقرب بها اتم وذلك بخلاف ما تقر في القاعين وجوابه ان في قوله ما علم شيئا بعد المعرفة  
السؤال وتحقيقه الى الجواب اخر وهو ان المعرفة بالله تعالى افضل من الصلوة يعني ان الله تعالى قد جعل جزاءها اعظم الجزاء وهو  
الخلود في الجنة ولا يلزم من ذلك كون ما يتقرب بها من غيره قبل وقوعها في كلامه تنفيح للسؤال وتقدير الجواب اخر على غير  
جملة التقرب والاعمال ان المعرفة موجبة للتقرب لا التقرب وما بعد ما من العباد اموجا للتقرب لان يفعل في هذا المقام  
غير فعل وان امكن ردّها الى المعنى واحده بعض الموارد واعلم ان الحكمة في افضلية الصلوة على باقية العباد اعم من ان الاعمال  
البدنية افضل من المالية واشد مشقة ومن ثم قبلت المالية الثانية في حال الهوى اختيارا ثم الافعال البدنية منها  
الحج وفيه مع التكليف بالبدن شائبة المالية لا شرط بالاستطاعة بخلاف الصلوة وجوب شر العورة فيها ليس على  
حد شرط للحج سقوطه عند العجز عنه وجوب الصلوة على من لا يستطيع الحج ومثله الجهاد ومن ثم قبلت الثانية ما لا الحجة  
مع الضرورة والصوم وان كان عبادة بدنية لكنه ليس فعلا معصيا لانه عبارة عن الامساك عن المفطرات على وجه مخصوص  
وهو من قبيل التزكك ونسبته اليه في الحديث القدسي انه من يتقرب بالحج او بالصوم او بالصدقة او بالعبادة او بالصلوة  
بل على اشكال طرية لا تحصل في غيره مع ان الصلوة بمحت بين خصوصية الصوم والاعتكاف والحج وغيرها من العباد  
مع اختصاصها بفضيلة الركوع والتمجود وغيرها واعلم انها اي الصلوة اليومية بقية ما تقدم من قوله واليومية  
واجبة ثم قوله ومستحب تركها كافر ثم وفيها قوله ثواب جزيل ولعدم محبة استثناء الحائض والغشاء من جميع افراد الصلوة  
الواجبة اذ الجنابة لا تشترط فيها الطهارة فيجب عليها ومثلها الجمعة فانها لا تجب على المرأة مطلقا ولا على المسافر ونحو  
على بعض الوجوه ويحمل على بعد عوده الى الصلوة المعروفة لا شر ذلك افراد ما في هذا الخبر فان صلوة الجنابة واجبة في  
الجمعة وكذلك الملتزم بالنذر وشبهه واجب على من التزم به من جميع الوصفين ويوقف وجوبها مع ذلك على اجتماع  
شرائط الالتزام كوقوفه وجوب غيرها من الصلوات على حصول اسبابها ونحوها ويفتقر الى ان جعلنا الملاقى الصلوة على  
الجنابة على طريق الحقيقة كما هو الظاهر من مذهب الله وشيئا ما فيه ولعل تخصيص اليومية بالذكر لمزيد ثبوتها كاختصاصها

المستطاب

الواجب وشروطه قال في بحره



يدانك غار واجبت بر من بالغ ما قل كرايف ونف ايض برصى ومجنون وحايض ونف غار واجبت بر  
 الكد ازاو وقت تا اخر وقت اين حالت بايشان بمرکز در اول وقت مقدار طهارت و بهار رگه غار  
 و آخر وقت مقدار طهارت و بمرکز غار بمرکز در اول وقت مقدار طهارت و بهار رگه غار  
 دخول في  
 سابقا ولعدم انتظام جميع الاقسام لا يتحقق بخلاف اليومية فانها تجب على البالغ عاقل سوا كان ذكرا ام انثى ودخول في  
 العبادة بالتبعية لا يشترط الاضطرار بل المذكور في الموت ولا يشترط حصول الوضوء في جميع وقت العبادة الموقرة  
 بل يكفي حصولها في بعض الوقت اذا ادرك من اوله او وسط قدر الصلوة وشرائطها التي ليست حاصله او من اخره ف  
 ركعتين الشرط المفقودة الا الحايض والنفس فلا يجزئها الصلوة في حلا الحيض والنفس بل يجزئها ما دام انك  
 فاذا اذ لا عقدي من الوقت ولو قدر الطهارة وكذا لا تقدم وجبت وكذا الوضوء بعد ان مضى من وقت الوقت بقدر  
 الصلوة بعد الشرائط ويشترط في صحته اي اليومية وان كان غيرهما ايضا كذلك لا يلزم اختلاف في جميع الضمائر وهو صحيح  
 الاسلام فلا يقع من الكافر ما دام كافر اجماعا ولا يمنع تقربه على الوجه المعتبر عا ولا فرق بين الكافر المطلق وغيره واعلم  
 ان كذا بشرط في صحته الاسلام كذا بشرط الايمان وهو المصدق بالقرآن والافعال بالاعمال والآنية فلا يقع عبادة الكافر  
 وان حكم بسلامة وشيئ التنية على الشرائط الا انما ايضا في عبادة الله بقوله فليعتقد ما ذكرناه فلا صلوة له وتحقيق المقام  
 يقع في موضعين امد ما اثبات الغايز بين الايمان والاسلام والمواد بالاسلام الانقياد والاذعان بالظهار والشهادتين  
 سواء اعترف مع ذلك بشيئا المعارف ام لا فهو اعم من الايمان وما يدل على التغايز بينهما قوله تعالى قل لا اعتدنا الا نؤمنوا  
 ولكن قولوا السلف والما قبل من الايمان في قلوبهم فثبت لهم الاسلام وهو الال على التغايز وامتج ما اتفقا عليه بقوله  
 فاعرف بان كان فيهما من المؤمنين فاعرف بانها فيهم من المسلمين حيث استثنى المسلمين من المؤمنين وهو الايمان  
 واجب بالاشهاد بالصدق بصدق المسمى والمستثنى منه في الفرد المسمى لانه كل فرد والمحال ان يكون الاسلام  
 لما كان اعم من الايمان كان مشتملا عليها فصح تسمية المؤمن مسلما واستثنائه منه فلا دلالة فيهما على الاتحاد وتبقى دلالة  
 الاولى على التغايز خالية عن المعارض ومبني على الشارحين الى ان اعتقاد اصول الآنية التي من بملتها الامانة هو الاسلام  
 وجعل قوله وجب امام فعلها الى تفسير الاسلام المذكور في قوله ويشترط في صحته الاسلام وهو ضيق بالاول  
 عليه وثانها ان الايمان المطلق المذكور معترضة في الصلوة لا يشترط الاسلام والدليل على اجماع الاستحسان عدم دخول غير المؤمنين  
 الجنة فلو تمت الصلوة من غير المؤمنين لا يثبت عليها ولازم وجوبه قوله الجنة لا يمتثل الا بالبر لا يقع الا فيها اجماعا  
 والاضمار من طرفنا متطابقين بذلك وفي بعضها انه لو عبد الله الف عام بين الركن والمقام لم يقبل منه شيئا ودخل النار  
 خالدا فيها وسيحكم الله في هذه الرسالة بذلك ايضا فاعرف بان يتوهم من قولهم ان الحالف اذا استعمر لا يجزئ له العبادة ماحلا  
 صحيحا عند وان كان فاسدا عند ان عبادته صحيحا مع اثباته بالشرائط المعبرة فيها عندهم وهو بعيد عن الدلالة لان علم  
 وجوب الاعادة اعم من العتمة ولا دلالة للعلم على الحاضر ولانه لو كان كذلك لم يجز له اعادة ماحلا صحيحا عند نابع فلا

يدانك غار واجبت بر من بالغ ما قل كرايف ونف ايض برصى ومجنون وحايض ونف غار واجبت بر  
 الكد ازاو وقت تا اخر وقت اين حالت بايشان بمرکز در اول وقت مقدار طهارت و بهار رگه غار  
 و آخر وقت مقدار طهارت و بمرکز غار بمرکز در اول وقت مقدار طهارت و بهار رگه غار  
 دخول في  
 سابقا ولعدم انتظام جميع الاقسام لا يتحقق بخلاف اليومية فانها تجب على البالغ عاقل سوا كان ذكرا ام انثى ودخول في  
 العبادة بالتبعية لا يشترط الاضطرار بل المذكور في الموت ولا يشترط حصول الوضوء في جميع وقت العبادة الموقرة  
 بل يكفي حصولها في بعض الوقت اذا ادرك من اوله او وسط قدر الصلوة وشرائطها التي ليست حاصله او من اخره ف  
 ركعتين الشرط المفقودة الا الحايض والنفس فلا يجزئها الصلوة في حلا الحيض والنفس بل يجزئها ما دام انك  
 فاذا اذ لا عقدي من الوقت ولو قدر الطهارة وكذا لا تقدم وجبت وكذا الوضوء بعد ان مضى من وقت الوقت بقدر  
 الصلوة بعد الشرائط ويشترط في صحته اي اليومية وان كان غيرهما ايضا كذلك لا يلزم اختلاف في جميع الضمائر وهو صحيح  
 الاسلام فلا يقع من الكافر ما دام كافر اجماعا ولا يمنع تقربه على الوجه المعتبر عا ولا فرق بين الكافر المطلق وغيره واعلم  
 ان كذا بشرط في صحته الاسلام كذا بشرط الايمان وهو المصدق بالقرآن والافعال بالاعمال والآنية فلا يقع عبادة الكافر  
 وان حكم بسلامة وشيئ التنية على الشرائط الا انما ايضا في عبادة الله بقوله فليعتقد ما ذكرناه فلا صلوة له وتحقيق المقام  
 يقع في موضعين امد ما اثبات الغايز بين الايمان والاسلام والمواد بالاسلام الانقياد والاذعان بالظهار والشهادتين  
 سواء اعترف مع ذلك بشيئا المعارف ام لا فهو اعم من الايمان وما يدل على التغايز بينهما قوله تعالى قل لا اعتدنا الا نؤمنوا  
 ولكن قولوا السلف والما قبل من الايمان في قلوبهم فثبت لهم الاسلام وهو الال على التغايز وامتج ما اتفقا عليه بقوله  
 فاعرف بان كان فيهما من المؤمنين فاعرف بانها فيهم من المسلمين حيث استثنى المسلمين من المؤمنين وهو الايمان  
 واجب بالاشهاد بالصدق بصدق المسمى والمستثنى منه في الفرد المسمى لانه كل فرد والمحال ان يكون الاسلام  
 لما كان اعم من الايمان كان مشتملا عليها فصح تسمية المؤمن مسلما واستثنائه منه فلا دلالة فيهما على الاتحاد وتبقى دلالة  
 الاولى على التغايز خالية عن المعارض ومبني على الشارحين الى ان اعتقاد اصول الآنية التي من بملتها الامانة هو الاسلام  
 وجعل قوله وجب امام فعلها الى تفسير الاسلام المذكور في قوله ويشترط في صحته الاسلام وهو ضيق بالاول  
 عليه وثانها ان الايمان المطلق المذكور معترضة في الصلوة لا يشترط الاسلام والدليل على اجماع الاستحسان عدم دخول غير المؤمنين  
 الجنة فلو تمت الصلوة من غير المؤمنين لا يثبت عليها ولازم وجوبه قوله الجنة لا يمتثل الا بالبر لا يقع الا فيها اجماعا  
 والاضمار من طرفنا متطابقين بذلك وفي بعضها انه لو عبد الله الف عام بين الركن والمقام لم يقبل منه شيئا ودخل النار  
 خالدا فيها وسيحكم الله في هذه الرسالة بذلك ايضا فاعرف بان يتوهم من قولهم ان الحالف اذا استعمر لا يجزئ له العبادة ماحلا  
 صحيحا عند وان كان فاسدا عند ان عبادته صحيحا مع اثباته بالشرائط المعبرة فيها عندهم وهو بعيد عن الدلالة لان علم  
 وجوب الاعادة اعم من العتمة ولا دلالة للعلم على الحاضر ولانه لو كان كذلك لم يجز له اعادة ماحلا صحيحا عند نابع فلا

ولا خلاف في ان الاعادة لا تجزئ في  
 هذه العبارة موصوفة في  
 نسخة الاصل

عند بطريق اولي لوافقته مطلوب الشارع وليس كذلك بل قد اختلفت الاقوال في عدم اعادة هذا الفرد مع اتفاقها على  
 عدم اعادة الاصل والوجه انه مستند عدم الاعادة على النصوص الواردة عن الباقر والصادق عليهما السلام في بعضها اشارة  
 الى ان ذلك تفصل من الله تعالى واستقام ما هو واجب استتباب الايمان الطاري لا يسقط عن الكافر ذلك باسلامه ولو  
 الحالف على خلافه عذب عليها كما يعذب الكافر فان قيل الكافر يسقط عنه قضاء العبادة وان كان قد تركها والحق انما  
 يسقط عنه اعادة ما فعله صحيحا دون ما تركه بل يجب عليه قضاء اجماعا وذلك قد دللنا على الصحة قلنا هذا انما يدل على عدم المساواة  
 بينهما في الحكم شرعا لا على عدم فعله على ذلك الوجه ولعل السرا في ذلك مع القرآن الكافر لا يعتقد وجوب الصلوة فليس منه في تركها  
 حجة على الله تعالى فاسقط ذلك الاسلام بالنسبة والاجماع بخلاف الحالف فانه يعتقد وجوبها والفقهاء تركوها فاذا اخطأها  
 الوجه المعبر عنه كان ذلك منه ترك الكافر بخلافه ولو تركها فانه قد علم الجدية والالتزام المعصية لله تعالى فلا يسقط عنه  
 القضاء مع دخوله في عموم من فاسدة فريضة فليقتضها كفاية ويعيد ذلك حكمهم بعدم اعادة ماحلا صحيحا بحسب معتقده وان كان  
 فاسدا عندنا واستشكاله في عدم اعادة ماحلا صحيحا عندنا مع فساد عند ولو كان السبب هو التحريم كان الجزم بهذا الفرد  
 اول من عكسه واستشكل بعض الفقهاء في سقوط القضاء عن من لم يتم اتمام الاختلال الشرايط والال كان فكيف يجوز في العبادة الصحيح مع  
 وقوع الاتفاق ودلالة النصوص على بطلان الصلوة بالاختلال بشرط او فعل مناف من غير تقييد وهذا الاشكال لا يندفع بالنسبة والال  
 السقوط وما وقع منهم ليس مجزئا من الصلوة وانما اسقط الله عنهم اعادة ما اخطأوا به على وجهه تفصلا من سبب الايمان الطار  
 فلم يؤخذ من ماستق وعلني جزائهم على ذلك فهو على سبيل التبعية لا بالانكسار بل هو في نفسه وفي هذه المسئلة من يد بحث لا يلق  
 بهذا الرسالة قد مرنا في شرح الارشاد واقرناه في هذا الشرح انما يشترط في صحته الاسلام لا في وجوبها بل في انها تجزئ له العبادة  
 كما يجب عليه سائر التكليفات السبعة عند الدخول تحت الامور العامة لكن لا تقع منه ما دام كافر ثم ان مات على الكفر فبطلت عن تركها او  
 على فعلها عا غير وجهها كما يعذب الكافر فان قيل الكافر يسقط عنه قضاء العبادة وان كان قد تركها والحق انما  
 عنه وهو الايمان لنا لو كان صحيحا بشرط الفعل شرط التكليف به لم يجب عليه على حدث لا استقاما وطهارة ولم يجب عليه قبل الآنية  
 لانها شرطها وذلك معلوم بطلان بالفروية ووقوع دليل على اجماعا وبطلان ما سلمك في سقاة الى انك من المصلين  
 صحيحا بعد بهم ترك الصلوة واجتبابه بان لو كانت بالفروية لكانت من لان الصلوة موافقة الامور والالام مشقة ولا يمكن الانتحال لانه شرط  
 التكليف فلا يترك عنه وهو غير متحقق لانه في حال الكفر غير ممكن وبعد يسقط الامر عنه فصح ان لا لا يزيد ان امره بغيره حال كونه بل  
 بان يؤمن ويفعل المحدث وهو ممكن في حال الكفر فانه ان مع الكفر لا يمكن وذلك بخلافه شرط الجواز لا ينافي الايمان الذاتية كقيم زيد  
 وقت عدم قيامه فانه ممكن وان اشترط عدم قيامه وتحقيق المسئلة في الامور وهذا البحث كما آت عندنا في الحالف كاتبة







العدد الذي لا بد من اعتباره في التوحيد نظر لانه ان روي في ذلك قاهر من الصفات واسماؤها المختلفة ومجايع  
 الحق وان نظر الى اصل الذي يرجع اليه كقوة القدرة والعلم لوجوب الارادة والكرامة والسعة والبهمة والادراك الى العلم  
 ط الكلام في القدرة بل الحق لا يوجب الوجود كما هو التحقيق ان صفات الله تعالى الثبوتية وغيرها اعتبارات محدثها  
 مقولنا عند مقايستها لغيرها والاذن ان المقدسة لا تركيب فيها ولا صفات ازاين عليها والحق لا يوجب العلم  
 الذات المقدسة وفنائها لكن كانت مقولنا في مراتب من التفاوت لو حلت في هذه الصفات والاعتبار لا يتناول  
 بها الخلايق للمعرفة على حسب استعدادهم فيتم في قوام عند احاطتها بمقتضى هذه الاشياء ومطالعها لا توارى كبريائه الى ان  
 مقبرة اذ المقدسة من غير ملاحظة شيء اخر كقوله تعالى وقام توحيد في الصفات عنه لشهادة كل صفة انها غير الموصوف  
 شهادة لا موصوف ان غير الصفات فاعلم في اختلاف هذه الاعداد فان مرجعها الى اعتبار المعبر والغير منها التفرق  
 على ان العلم التوحيد يجب تفاوتهم في مراتبهم والرجوع واحد عند تحقيق الحقائق والاعداد مجزى في اصل  
 التوحيد ومؤيد للتوحيدين ان الله تعالى الساجد المراءى بالعدل المنسوب اليه كبريائه وان عاد لا ما قابل الجور في العلم  
 ويكون عدله ان لا يفعل البقيع ولا يجلد الابواب والما الحكمة فطلق على معرفة الاشياء والعلم بمقتضاها وعلى الذكر للشيء وعلى  
 معرفة افضل الاشياء بافضل العلم وافضل العلوم العلم بالعلم والاشياء هو الله تعالى والله تعالى لا يعرفه كنهه معرفة غيره ومجلا  
 العلم بقدره بل لا يعلمه فهو الحكيم تعالى بالاشياء باجل علم والمواد بالحكمة في هذا المقام الحق الشان وان دخلت في العدل  
 ومن ثم سمي الباب بالبحث عن ذلك في الكلام بباب العدل على الحق الاول داخل في العلم والحق الاخير علم تام في شرب  
 على وجوب اعتقاد كونه عدلا ان لا يفعل البقيع ولا يجلد الابواب فيصدر من ان القبايح مستند الى قدرتنا واختيارنا وان  
 كانت القدرة من فعل الله تعالى فان فاعلا الآلة ليس فاعلا لا يصدر بواسطتها من القتل والعزب والله منزه عن ذلك و  
 يتفرع على عدم اخلاصه بالواجب او عليه بما كلفه الحكيم وانما به المطيعين وارسال الرسل وانزال الكتب مبشرين ومنذرين  
 الناس لا يربى في اعتبار تقديم التوحيد ببقية النبي صلى الله عليه وآله وسلم امام القلوب بل هو في الاسلام ولكن القدرة الواجبة من هو موجود اعتقاد  
 نبوته كما هو ظاهر العبارة لم لا بد مع ذلك من اعتقاد عصمته ولطافته وحسنه للانبيا وخوذه كنه ما يتفرع على النبوة من الكلام  
 ويلزم من الشرايط ليس بعينه الاكتفاء بالانوار من الاسلام فظاهر قوله امر ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله  
 ولا رسولا الله فاذا اذ الوعا عصموه اني صامهم واموالهم لا يجمعون ولا يلهيهم كان يكفي من الاعراب في طاعة الاسلام بذلك ولما  
 في الصلوة فلما ذكر وقد كانوا يعطون بعد ذلك ولم يامرهم باعادتها ولا ينهاهم على عدم الاكتفاء بها والامر بالخير واليائس في وقت  
 الخطاب ووقت الحاجة ولا اله الا الله من اجله من احباب النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما كانوا يعتقدون فيه ذلك بل بالاعتقاد ثم وروى في بعض

الغنى

فيهم

ما حكمهم

ما حكمهم به كما يعلم ذلك من كتب السير الباصرة من تلك الامور التي اوجب من ذلك بانه كان يستدبرهم بالمعرفة شيئا فشيئا ليت  
 بالاسلام ولو كلفوا بذلك فخر واحدة لغرت نفوسهم عن محبة طابعهم ولم يقبلوه ابتداء ولم يكن اعتبارهم مع ما ذكر ان نفوس  
 المقصود من ارسال الانبياء اليه فتستفي الفائدة الى باعتبارها لوجوب ارسالها وهو ما هو حق كتب العقائد المقدسة بان من جعل  
 ما ذكره فيها فليس مؤمن مع ذلك من الاول في بعض القواب الاسم من غير ان يفتقر الى العلم بالانوار بل انما  
 الاثنى عشر من المتقدمين التدين بزيادة من كونهم انهم يمدون بالحق ويحل الانقياد اليهم والخذ عنهم وان لم يعتقد  
 كالم وعصيتهم وطهارتهم كاذبة في مذهب الوحي واولي الاكتفاء هنا طرد الاشياء وجوب عزه مددوم واسماهم عن غير  
 القبول والاكتمال والاذعان للعدد المخصوص وان لم يحفظ ذلك بل راجع من كتابه في حقه ويكون الاكتفاء باي نوع معرفة  
 التبدل بحيث يخرج من التقليد البحث لاجل عدم التكليف بزيادة من ذلك والله اعلم العاشر القدرة الذي يجب التخليق به ما به الله  
 ما علم بجوده من امتوا من اصول المبدأ والحلا كالسكينة والعبادة والسؤال في العزب وعذابه واللعل للشيء ولحق والحق  
 والميزان والجنة والنار ولا يجب العلم بكيفية ذلك وتفصيله فانه ما ينبغي على الخواص وقاطع بتعيينه واما ما ورد عن من لم يزل  
 فلا يجب التصديق به مطلقا وان كان طريقه محتملا لان خبر الواحد لا يقدح في خلافه في مواز العلم في الاحكام الشرعية الحسية فكيف  
 الاعتقادية العلمية ولا تستلزم التكليف بالاطلاق وان كان قد يجب العمل بلولة في بعض الموارد ولكن لا على المعرفة الحادى عشر  
 الدليل في ذلك وهو التامس للدليل وقد يفتقر على غير ارشاد ومنه الفقه ما يمكن ان يقول بجمع التفرقة في العلم بحسب خبره  
 ولا يجمع الدليل على من المعارف فيلزم العلم بالاشياء ترتيب مقداره على الوجه البعثة الانتاج من ادلة الحق والبرهان  
 واما الواجب عين من ذلك اقامه ما قلناه في الفن بحسب اعتقادنا وبسبب العلم القليل بحيث يمنع من نظري الشبهة عن عقيدة  
 المكلف ويخرج به من التقليد البحث والحق في كذا الجوز وغيره واما معرفة التخليق والاستعداد لدفع الشبهة ونحوه  
 السؤال والجواب فهو واجب كفاية لرد شبهة المفهوم حواشي للذهبي من تسلط الخضم عليه والواجب من هذا النوع ان يكون في كفاية  
 من اقطار المسلمين واحد يثبت عنهم بحيث لا يعسر الوصول اليه عادة عند الحاجة وقد يجب كذا ايضا على المكلف لرفع شبهة تعرض  
 له في نفسه وقد تقدم في البحث الثامن ما بدله على الاكتفاء بهذا القدر من المعرفة الشان عشر شبهة المكلف بقوله لا بالتقليد على  
 خلاف ما في المحققين منا ومن الجمهور حيث اکتفوا به في الامور فاذا اراد المكلف بذلك التفرع بخلاف مقالته بعد ايجابه  
 المعارف بالدليل لزيادة اليقين ولانه لا يلزم من ايجاب الدليل مطلقا عدم ايجاب غيره لجواز وجوب احد الامرين بخير والحق  
 التخيير ما اذا فراد الواجب بطلان المبدأ والتقليد لا يوجب العلم غير دليل فاخذه من تقليد بالقلادة ومجلا  
 في غنى كان يجعل ما يعتقد من قول الغير من حق او باطلا قلادة في غنى من قلن ومن اشتقاق يظهر اعتداله وخطن العلم وممكن فانه بيان منتهى

العلم وممكن فانه بيان منتهى  
 ابر معارضة بطلان







الغرض من هذا الكتاب هو بيان ما ينبغي من العمل في الدين والخلق  
 ذلك مما لا يستلزم الاستدلال بالبرهان فيقول الامتداح في فحوى القليل لا فعل من افعالها التي تجب على  
 المجتهد الاستدلال عليها ولولا ارادة ذلك كانت العبارة بجزء لا يس فيها بيان القدر المأخوذ بالتقليد ويجوز  
 الاستعانة بما يكون الاخذ بجميع الافعال بقوية العلم وان لم يجعل الامتداح على مقتضى الاقفاار بالوجوب على ذلك  
 ان الاخذ بالاجزء المنفردة مسائل السهو والشك ليس هو في حق الله تعالى بقوية حكم بعد ذلك بطلان عقولهم من ايمانهم  
 الافعال بالاجزء الطرفين ونتج ذلك في المنايا ان اخلا الحلف عن الله والخلق ويكون في البلاء ذلك وهو واجب  
 فاعلم سائر الشك التي تقع بها البلوى قبل الشروع في الصلوة وان لم يحصل الحاشية اليها لان طرفة عين اثنا الصلوة  
 يمنع من تعلمها في تحوير قطعها والاستمرار عليها من غير ان يعلم الحكم في ثابته في حق الصلوة وبها التاسع الام  
 في قول من المجتهد للهدى الذكر وهو المذكور في باب سيرة عن المجتهد المتقدم الاخذ بالاستدلال وفيه اشارة لطيفة الى  
 اشترط الامسوة المجتهد المأخوذ عنه فان ذلك هو المعروف من مذهب الداعية لانهم في الفانهم وان كان الجمهور قد اختلفوا  
 في ذلك وتحقيق المسئلة الامور يؤيد ارادة ذلك ان جعل الامتداح لا استغراق فيها غير سديد الا في حق تقليد  
 كل مجتهد بل فيه تفصيل اية ان شاء الله تعالى وحمل الامتداح على النفس مع عدم تأييدها لانها في ذلك الشك في روي عنه  
 هذا العاشر في توحيد نظر المجتهد بعد الاشارة الى المعهود سابقا اياه الى اعتبار اتحاد المأخوذ عنه في تعدد  
 المجتهد في الاحياء يتعين تقليد الاعمال مع التساوي في العلم والاروع ومع التساوي فيها يتعين في تقليد  
 يشا وان كان الغرض بعد اقل بعد اصلا على تقدير وفوقه فاذا قلنا احد ما في مسئلة في موارد وجوبه الى  
 غيرة غيرها او فيها واقفا اخرى اقولا انها الجواز الحادى عشر على العلم بالتسامع والقرائن لا بالبحث عن نفس  
 العلم الذي ليس على العام وهو المستقى ذلك وقريبه العلم بالمجتهد فلا يجب على المستقى العلم باجتهد المفتي بل عليه  
 تقليد من يجعله على ان من اهل الاجتهاد ويحصل هذا الطريق بزيادة شتبا الفتوى بمجتهدين من الخلق واجتماع  
 المسلمين على استفتاء العمل بمقتضى قوله ويشترط بالمارسة المطلقة على الاما من العلم بطريق الاجتهاد ولا يشرط  
 في الممارسة ان يكون مجتهدا بل يكفي ذلك في كثير من المخلقة فان شاطا الظن ويشهادة عدلين بالممارسة او بجوا احد  
 الاتباع المفيدة او باذعان جماعة من العلماء العارفين بالطريق بحيث يحصل الشياخ ان لم يكن فيهم عدلان وتعلم العمل  
 بالمعاشرة المطلقة على الاما بضمادة عدلين وبالشياخ والمراد بالعدالة ملكة نفسانية تبعث على ملازمة التقوى  
 والبر والعدل والتقوى اجتناب الكبر وروى ما توفى عليه بخبره في الكتاب والسنة والاصل على الحفاظ وروى ما

ملوك من ع

بذلك

عداها

عداه من انعامه وبالبرقة اجتناب ما يفسد الخلق من القلوب وان كان ملما في ذلك غير مستفاد من اشترط على الجميع  
 لا بد من العلم بجميع الوسائل والاسناد لا يعتمد على عينه وثبوت عدلهم شرا فلا يكتفى بالتقليد على ما حصل من اذنه  
 العدل وان لا يؤخذ الا من عدل مع عدم الحكم بعد الا الواسطة باحد الوجوه السابقة واعلم خلاف ذلك فلا يجمع خصوصاً  
 في تقليد المولود مع تقدم مذهبهم وبعدهم منهم فافهم ما في هذا من انما لا يجوز بل هو غير مضمون في المذهب اصلا وبما انه  
 من وجوه الاول اعاد على عدمه على تقليد الميت وقد بينا ان القائل به غير معروف في ايماننا بل الذين توجب كتمانهم منهم الان وتقبل  
 فتاويهم قد افترقوا في كتبهم الامولية والفروعية من الكار ذلك وفاد بان الميت لا قول له واسمعوا من كان حيا فاعلم  
 الجواز بيان القائل على وجه يجوز الاعتماد عليه فان اذ يتبعنا ما امكنا تتبعه من كتب النجوم فلم نقتصر على اهل البيت فقها سنا  
 المعتمد بل وجدنا اصحابنا قولوا احدى فتاويهم من القدماء وفقهاء حكاية العلاج وابن عمر بن جوب الاجتهاد  
 عينا وعدم جواز التقليد لاحد البتة وهو قول غير عجيب مستلزم للحملة الكبرى والطامة العظمى وقائفا قول المتأخرين و  
 اصحابنا المحققين من اصحابنا الزواجب على الكفاية وان منى قام به واحد وجب على من قرع من مرتبة الاستدلال الرجوع اليه  
 وان اخذ به الجميع اشركوا جميعا في الاخذ بالواجب ويستثنى منهم من يجوز بلوغ تلك المرتبة يقينا للامام في كل طائفة ولا  
 يطاق وتقليد ذلك يتوقف على ما لا يليق بعد العلم وعلى التوليد والتفقه واجبة في الجملة اجماعا فتذكر الاشتغال  
 بالتفقه والكبار على تقليد الموفق بالاطمئنان والجمع وما يتناقضونه منهم من جواز تقليد الميت بقدر مودع عليهم في قولهم في  
 اسناده الى احدهم ملما ان الذين يعتمد عليهم وانما هو نقل من لا يجوز التقليد على ما شله وعلى تقدير اسناده الصحيح  
 لا يمكن للتصريح الا اذا اسند الى المجتهد في محله موافقا عليهم من الاموات عما وجه يستلزم خرق الاجماع وامامنا  
 لا الميت في جواز العمل بتوقف على نقل جواز النقل عن الميت فلو توقف جواز النقل عن الميت على هذا النقل لم الدوران  
 على تقدير التشرع وجواز الاذعن الميت يكون مساويا للمجتهد في الواضعف بالامنة وقد تقدم ان المجتهد في القدره  
 يتعين على المستفتي تقليد العلم لا اخر ما نقل وذلك يقتضي وجوب العمل بقول علم المجتهد من الاموات من غير التبرع  
 زمانا هذا مع اعاد قوله والأتيعين العلم على اخر اقواله وهو الذي ما عليه والعلم بذلك ان يلحق بالما لا يؤخذ جواز العمل  
 بقول ائمة ميت كان المجتهد في لزوم منه ان يكون ائمة على منزلة واسناده الى من الحق وهو خلاف الاجماع بل يلزم على ذلك  
 القول بوجوب العلم بالاعمال من الاموات وان كان الذي موجود اذا كان الميت اعلم منه لان ذلك مقتضى الحاجة الى الحق وذلك كله  
 باطلا بالاجماع الثالث ان جواز الرجوع الى الميت بالوسايط مشروط بعد لا الوساطة اجماعا وذلك يتوقف على سقوط العلم  
 التفقه منهم وجواز القعود عنه والاحتكال على قول الميت وقد تقدم الاجماع على خلافه فتذكر الاشتغال بالتفقه عند عدم



العمل بالعلم احدى فرض الكفاية موجب للاختلاف اهل العلم بالواجب المحل بعد الايستد منهم باب التقليل لا يمكن فرض ذلك في  
 الشيخ الكبر العاجز يقينا عن الاصول التي كانت المعتبرة نحوه وفي المنفصل بطلب العلم قبل ومولفان للاختلاف بالواجب منفصلا  
 فيمكن انما فيها بالعدل ويتصور الجمع بينهما اخذ الاحكام من الميت لا يتناول الاوان بلغ هذا الحد لا يتصور الفتوى  
 واخذ نفاذ الاحكام بل غاية هو ان لا يفتى في ما هو عليه من نفسه ما قول الفتوى فان الاجماع واقع على انه لا يجوز الفتوى والحكم للقاصر عن درجة  
 الاجتهاد مع ان جوازها على المتصف بهذا الوصف لنفسه يقول الميت موضع نظر لا قبل ان يجيب عليه الاخذ بالاحكام التام و  
 الوفاء على مواضع الاجماع ما لم يكن والاستناد الى مثل حاله على غير الواقع فلا المحقق الشارع في حاشيته الشرايع ان من هذا  
 شأنه بالعلم عند ضبط الوقت عاصبا الحكم كالمعالي من لا يحسن القراءة ولا الذكيق عند ضبط الوقت بقدر زمان القراءة  
 ثم ومع هذا النوع من سائر الكمال انتهى ونحن قد افردنا هذا المسئلة رسالة مفيدة فليقف عليها من اراد تحقيق الحال ولما  
 كان حكم المتصف بوجوب تقديم المعلوف المذكور على الصلوة واخذ افعاله بالاصل الوجوب من كونهم في ذلك شرط في الصحة بحيث  
 يلزم من الاختلاف بطلان الصلوة او اجبا مطلقا بحيث يستلزم تركه بوجوب الاثم بنبه على الشرطية بقوله فمن لم يعتقد ما ذكرناه من المحل  
 للمقدرة الدليل ولم يأخذ كما وصفنا له وهو اخذ المجتهد بالدليل على ما فعل من افعاله او بالتقليد فيها المجتهد ان لم يكن  
 مجتهدا فلا صلوة له اي فصوله بالجملة لان نفى الحقيقة غير مراد فيعمل على اقرب المجازات اليه وهو عدم القيمة او رد على الغرض  
 بطلان المحل اذا استبرأ من الاجابة قضاء وهو اجاب الله بالمكان على النية في المشترك بين نفي الجواز والحق والحوال استعلا  
 المشترك كالاختيارية انما هو ان السواء لا ساقط من الجمل ما عرفت من ان صلوة المخالف فاسدة وان استبرأ وان عدم  
 وجوب الغض الايدى على المحلة ففي القيمة خلاف ما هو مراد من غير اشتراك في الصلوة الواجبة او مندوبه وبجانب ما اى في  
 هذا الرسالة في الصلوة الواجبة لا غير وقد تقدم منه الاعداد في ذلك في قوله فخر الصلوة لكن اعلاه ليرتب عليه ما بعد من التسميم  
 واصنافا ان الصلوة الواجبة سبعة اليومية ومن الصلوة الخمس الواقعة في كل يوم وليلة ولذلك نسبت اليه صلوة الجمعة على انها  
 فرض مستقل لا ظهر مقسومة في ان من بعض الاخبار والعبدك المعهود ان اعني الفطر والاضحى والايات الشاملة للكسوفين و  
 الزلزلة وغيرهما صلوة الاثنا عشرية الطواف والمكتم من الصلوة بالنذر وشبهه من العهد واليمين وبلد الدنيا العارضة  
 كالاستحباب والتحمل من الاب وهذا المصطلح كشيء النذر غير المعهود في كلامهم جعل اصنافا الواجبة سبعة اولى جعل تسعة كما  
 منع العلامة وغيره بجعل الكسوف والزلزلة والايات الشاملة فان الايات تشمل على الثلاثة والليفة متحدة فجعلها تسعة واحدا  
 او دل على جعل الصلوة الملتزم اولى من جعله بجملة اليومية فان ما استدل به منها في غير وقت ليس هو الاول وانما هو فعل  
 شذوذا لا يوجب تغير الصلوة عن وقتها العذر وغيره وان كان منيا فان في الملتزم في جعل الجنان احد الصلوات

هذا هو الوجه في كونها واجبة  
 في كل يوم وليلة  
 في كل سنة  
 في كل سنة  
 في كل سنة

الى ان اطلاق الصلوة عليها بطريق الحقيقة وفيه بحث ناشئ من قوله تعالى التبرك وتخليها التبرك وقوله اطلق الآية فافهم  
 الكتاب ولا صلوة الا بطريق حقيقة لغوية جازية او من غير ذلك باختلاف ما عرفت من الصلوة وما يتعلق بها اي بالصلوة  
 الواجبة فسمان فرض القراءة والركوع والتسبيح ونفل الصلوة فغير الركوع والتسبيح والغرض من هذه الرسالة  
 الفرض دون النفل المتعلق بالفرض والنفل المتعلق بالفرض والمنفصل بنفسه كصلوات الشريعة رسالة مفيدة عليها  
 المصنف قد مره وهي موسومة بالرسالة الثقلية وما فرغ من المقدمة اخذ في الفصول الموعدة بها فقال **الفصل الاول**  
 وكان حقه فلفه بالواجب على قوله في اول الرسالة اما المقدمة كما هو في التفسير بعد الاجمالي فذكر الكلام في الفصل الثاني والثالث  
 كن حذو فلفه وان استحق المقام قاعدة مطروحة سابقا في الكلام ذكر ابن هشام في المعنى فخرج منه قوله وهو يروي  
 ثمانية ابدوه عطاءا من يومئذ خاشع وقوله ان الدين عند الله الاسلام فيمن فتح الحرة اى وان الدين عند الله الاسلام  
 الله الا هو وحكى عن يزيد بن ابي رافع عن ابي هريرة عن ابي ذر عن ابي ذر عن ابي ذر عن ابي ذر عن ابي ذر عن ابي ذر عن ابي ذر  
 فصل الرابع لا يخرج بين التثنية والصفى وانما هو ان يوم الاثنين يقال فيه من كذا وكذا الا ان المتصنفين يفرضونه  
 معنى الباب فيصلون به فيقولون فصل في كذا فيقولون بلبانهم فقلوا من ذلك المعنى وجعلوه ملأها البحث المخصوص  
 مع مراعاة المناسبة في التعلق بالمقدمة او المواد بها مشروط الصلوة وموضوعها باعتبار ما جعله من عند وليس  
 لخصر استقرائيا لان ما ذكر في المقدمة من وجوب المعارضة واخذ الجبر المذكور شرط ايضا ويمكن جعل استقرائيا بعد  
 الفردين الاولى الطهارة وبدا بها العمل اشتراط الصلوة بها وكثرة الحكماء ووجوه النزاهة فلا الفرق ما بين ان الله محيط  
 بذكره وقد نطق على ان الخلق كفوارع وشياك فظهر وعارض الحديث واما الصلوة ومنه قوله وان كنتم جنبا فاطهروا  
 هذا المعنى هو المراد من قوله عليه وعلى اسم ما يبيح الصلوة من الوضوء والعسل والتميم ففهم اسم ما يبيح الصلوة كالتيميم  
 يندرج فيه طهارة الثوب والبدن من الخبث وسر العورين ويخرج عن هذا ما يبيح بوجه وان كان بصورة الطهارة كوضوء  
 الحائض فليس بطهارة بل اذ على قوله الصادق اما الطهارة ولكن تتوفا وادخاله التيميم توسع وقوله من الوضوء والفعل  
 والتيميم الفصل يخرج به ما عد الا انواع الثلاثة وانما اختار التيميم على الاربع ليشمل اشياء الطهارة فان منها ما يبيح ويخرج  
 وكذا رافع يبيح واراد بالاباح ما يبيح النافضة والثامنة فيدخل وضوء الحائض وغسلها لان كلا واحد منهما الهامة مع الجزء المبيح  
 وحقق الصلوة بالاباح دون غيرها من افراد العبادة ودون العبادة المطلقة لان مطلق العبادة لا يتوقف على الطهارة  
 وبعض افرادها قد يكون كذلك وقد يتوقف عليها بوجه الصوم المتوقف على الكبري والطواف المتوقف على الحجية عليها فافهم  
 مختلف في توقفه على الصلوة فان واجبها ومندوبها مشروط بان تجعل الجنان مصلوة حقيقة لا يقضية البحث والآ

هذا هو الوجه في كونها واجبة  
 في كل يوم وليلة  
 في كل سنة  
 في كل سنة  
 في كل سنة



فوجه التخصيص عموم البلوى بها وكونها الفرد الكامل وانما عرف مطلق الطهارة ولم يقتصر على تعريف الواجبة كما مضى في القلوة  
لما تادى لقلوة الواجبة بالطهارة المنووبة على بعض الوجوه ففي شرط القلوة وان كانت مندوبة على وجهها وشاركونا اسمها  
لما يبيح بحيث يدخل فيه الثلثة الى ان مقولة الطهارة على انواعها الثلثة بالنواحي والتشكيك لا بالاشارة الى اللفظ  
لا بالحقيقة والمجاز لان جعل الثلثة مشتركة في معنى واحد وهو المباح وفي التعريف اشارة الى العلة الاربع للمادة والشهوة  
بالترتيب المذكور والغاية من اشارة القلوة والقائل مدلول على التزاما وبقي في التعريف مورد الاول انه يقتضى عكسا يجوز  
الوضوء المجدد منه وضوء النوم وهما المباح وغيرهما لا يبيح العلوة ولا من دخل فيها مع ان من جملة افراد الطهارة و  
اشتهارها في التقاسيم واضح الثاني ان اريد بالاباحة التامة خرم وضوء المايض وغسلها كما مر وان اريد بامع الناقصة دخل  
فيه ابعاض الثلثة فان لها مدخل في الاباحة الثالث ان كان المعزى للطهارة الشرعية لم يقتصر له قيد الاباحة لانها لا تكون الا  
لكن كما تقدم من وقوع الامطاع عليه وان اريد الام هو اللغوية استعمال الجواز الشرعي الرابع ان الاعتناء بالثلثة انواع الطهارة  
فتعريفها بتعريف الجنس بالنوم وهو واجب لتوقف معرفة النوع على الجنس فلو توقف الجنس على دار الفاس ان اراد ما  
يبيح العلوة بالفعل خرج منه الطهارة في غير وقت العلوة فحينئذ لا يمكن فعلها في ذلك الوقت وما لو ظهر لاجل الطوف  
خلال معضيق وقتها بحيث لا يسوغ الاشتغال بالصلوة لذلك وان اراد ما هو الاعم من ومن القوة بمعنى انه لو تجرد من  
الموانع وحصل الشرايط اباح ارتكابه الجواز بغير تقييد ويمكن الجواز في جميع بشي واحد وهو ان قوله في اسم اشار الى ان  
التعريف لفظي وهو يتبدل بلفظ الجواز من غير اعتبار الالوه والانعكاس لاسيما في فروع فيه من المحترقات  
فهو تبين غير لازم وقد يكلف للجواب عن الاول ما نقدر اعادة الصانع يحمل الاباحة على ما يبيح القوة الشرعية على ما  
انه لو اتى ببيعة الشروط المعبر حصلت فيدبر في الافعال المسنونة والوضوء المجدد وغيره الا ان ذلك خرج  
على اعتباره في التعريفات الصناعية من التميز من الجواز والاشراك المحل بانهم لعدم الغزبية الدالة على المولد من  
الثاني باختيار ارادة الاعمال والاباح من خارجة بالتخصيص بالثلثة فان الاجناس لا تدخل فيها وان توقف تحقيقها عليها  
وعلى الثالث بان المواد الشرعية وقيد الاباحة لا يخرج بعض الامطاع للثلاثة الشرعية على المطلق على الاعمال من المباح والرابع  
بالعقوبة النوم قد يكون ناقصة لا تتوقف على معرفة الجنس ومعرفة الجنس يتفاد من معرفة النوع الناقصة فلا بد  
ومن الناس من التزم الاباحة الصلوة بتلك الطهارة وان لم يجر فعلها للمانع انما هو ان عدم جواز فعلها اعلم من كونه لغفلة  
مقصود هذه الكلفان مشتركة بين الكثر التعريف لاسيما تعريف الطهارة وموجبا الوضوء في الجملة اعلم من ايجابها بالوضوء  
خاصة وهو مع الغسل احد مقتضى المواد الموجبة لالتماس المستلزمة للطهارة وجوبا او ندبا وسماعا او شيئا باعنا

وهو يتبدل

وهو

وجوده عند تحريف الخلف لاجل ضرورة الطهارة وانما غير الوجبة دون الالتماس لا يمنع غير مناسبة الرسالة من الوجوب  
اخبر من السبب مطلقا اذ يصدق على الامارات السببية عند وجودها لا بد من هذه الكلف من شرط الطهارة فلهذا قيل  
المجبية بل يصدق السببية مع الصفو والجنون فان السبب قد يتخلف عن السبب لغفلة شرطه او لغيره مانع من فعله لغيره  
والمانع على السبب فيجب ان يكون من غير السبب لاجل ضرورة الطهارة ولا يصدق على هذه الامارات اسم النواحي باقيا لغيرها  
لطهارة سابقة وهو اخبر من الالتماس ايضا لاجل ضرورة طهارة وتغيب لغفلة وتختلف الالتماس في اعدادها وكذا بين الوجبة  
عموم من وجب يصدق الناقص بدون الوجبة في مذهب تعقب طهارة فيحتمل من كونه من شرطه او لغيره مانع من فعله لغيره  
بدون الناقص في الحدث الحاصل عقب التكليف بصلوة واجبة من غير شرط طهارة ولا يرد ان الوجبة عامل من قبل حيث يتم  
متطهر او تعليق الوجوب على الحدث الطاري مستلزم لتفصيل المانع او اجتماعه على من فعله لغيره مانع من فعله لغيره مانع  
ولما اورد من السابق واللاحق لا ينفرد لكان وجبا وقد علم من حدودها ان الملاقاة اسم للوجبة الناقصة لجميع الامارات  
بطريق الجواز من باب اطلاق اسم الوجبة على المولد في الوجبة لاجل ان الوجبة حقيقة هو الله تعالى فالتعبير عنها بالاباحة  
اسبغ الوضوء في الواو اسم للفعل المخصوص ما يؤخذ من الوضوء بالمدح والثناء والوضوء وهوام معدة له  
قبيل المصداق التوضيحية كالتعميم والتمسك بالتمسك اسم للماء الذي يتوضأ به اذا انقروا ذلك فعمل الوجبة الالتماس خروج  
البلوغ والعايط والرابع من التوضيحية التوضيحية وهو الموضوع الطبيعي وصفه بالايجاد وتوضيحه لا يقتصر لالتماسه  
في سببية الخارج من الالتماس اجمالا وخروج من غيره اعتبره نقض الالتماس مع عدم استدلال الطبيعي ويمكن الاستفادة  
ذلك ايضا من العبارة بجعل الالتماس اسم للموضوع والمخصص ويحقق الالتماس بالخروج من مرتبتين متواليتين في  
الوضوء في الثالث ولما استفيد الالتماس من العرف غير ذلك مع اليقظة لا فرق بين ما فوق المعنى ومنها ويستفاد  
من المعنى في الثلثة عدم الوجوب بالخارج غير ما من حيث وجوده وغيره مانع من فعله لغيره مانع من فعله لغيره مانع  
لا باعتبار بل باعتبار ما خرج معه وانما يقتضى الخارج مع اعضاء الباطن فلو فرضت للقدم ملحق بالعايط من عبادته  
لا يقتضى بل هو من خارج القبول والنوم الغالب عليه معطلة لا مطلق الغلبة على الحائض وهو السمع والشم والذوق  
من بين الحواس الخمس مع اشتراط والجميع لانها اقوى الحواس فغلبته عليها يقتضي غلبته على باقية الحواس ولو قال  
للزبد الحواس كان اشرا واحدا على المواد وتعتبر الغلبة على الحائض حقيقة على تقدير رسالتها من الالتماس وعدم المانع  
او تقديره على تقدير وجود المانع والزبد للعقل هو الجنون والافعال في حكم السكرانة مغلطة للعقل لا من زبد والفرق بين النوم  
والافعال ان النوم مغلط للعقل خاصة ومغلط الحواس والافعال مغلط الحواس فارق السكران بتفطية السكر















مقدمہ

فوائد

درجۃ الفخر و السلخ اصطلاح النعمی، فقد قیل انما  
 ارادہ بقیلہ لیمجد فضل غفرانہ اعلی الوجود المصور  
 بہر فراسع صمد

الحزب

19



منها وهو مستفاجاء والعزم على مقضيها ليس هو عين النية الاولى فلا يكون مؤثرا في العبادة اذ الدليل انما يدل على  
 النية المعهودة وتعددها بحسب الاتيان بالقدرة الممكن منها وتجديدها كذلك لا اقامته بدلهما واما ثالثا فلما بينا من  
 ان الدليل انما يدل على اعتبار النية في اول العبادة فيستمر حكمها الا ان يصرف العزم الى ما يصادفها فالنفس الاول اجود  
 اذا انقضى ذلك فلو تولى قطع الطهارة او الممانعة لكانت النية بطلت بالنسبة الى ما يتبع من الافعال لا الوضوء لانه عبادة منفصلة  
 الاجزاء شرعا لا تتوقف محبة بعضها على البعض الا عند مطلقا ولهذا الواجب لبعض الاعضاء على الوجه المعبر عنه بطل  
 ذلك فلو لم يغير فلو جدد بحيث لا يخل بالموالاته مع بخلاف الصلوة فان افعالها متصلة بمرتبة بحيث يؤدي افعالها  
 من اللفظ الى الفعل وبطلان ما تقدم من الافعال فاذا لم يزل الوضوء هنا والموالاته باقية استأنف النية ما يتبع من العبادة  
 ولو تولى الختان وهو من ليس بذي حدث دائم الرفع اي رفع الحدث بدل نية الاستبراء وانما هي اعم من الرفع والابتداء  
 بازكتلازهما في غير ذلك من اللفظ والاداء من الحدث منها هو المانع من الدخول في العبادة وحوادث السبب الحاصل للمكلف  
 الذي يطلق عليه ايضا اسم الحدث لكنه غير مراد هنا لعدم امكن رفعه وانما المانع اثره وهو المانع من الصلوة ونحوها و  
 المراد بالاستبراء رفع المانع من الصلوة وهو من رفع المانع اعم من الحدث او قدر يرفع المانع ولا يرتفع المانع بالهيئة كما في  
 الميت فانه يستحب الصلوة مع عدم ارتفاع حدثه ومن لم يجز عليه الطهارة المأينة عند التمكن منها ولو كان الحدث مرتفعا  
 لم يجز الطهارة المأينة وكذا في اعم الحدث فان الابطاح يحصل بوضوئه للصلوة الواحدة مع بقاء اثر الحدث المتأخر من الطهارة  
 سواء قارنما لم تقدم عليها في لو فرض انقطاع الحدث بعد ذلك وجب عليه الطهارة للحدث المتأخر من الطهارة الاولى  
 فذلك على عدم ارتفاع حدثه وانما حصل له بالطهارة اياه الصلوة خاصة فقد علم من ذلك الفرق بين الرفع و  
 الاستبراء وانما متلازمان في حق الختان فيجوز بين نية الرفع او الاستبراء او بينهما معا اما تأكيد ما لا يخرج من ذلك  
 القائل بوجوب الجمع بينهما بناء على عدم تلازمهما مطلقا اما التحصيل نية كل واحد منهما مطابقة اما المستحالة ودام الحدث  
 فالاستبراء اوها لا يغير مزين الامرين اعم من الاستبراء او بينهما لما عرفت من عدم ارتفاع حدث دائم الحدث فلا يقل  
 نية رفعه مع عدم ارتفاعه فينوي الاستبراء ويحصل وان بقي اثر الحدث ولو ناوله انصرف رفع الحدث الى السابق على  
 الطهارة والاستبراء الى المتأخر عنها وذهب المصنف في بعض تفصيلاته للاكتفاء بنية رفع الحدث بناء على ان المراد منه  
 هو المانع ولو لا ارتفاعه لما ابيحت الصلوة او بجمل على الحدث السابق والمتأخر من الحدث معفو عنه وان لم ينو اياه بل  
 لا يكاد تعتق نية الابطاح من قبل وقوعه وانما هو معفو عنه والله تعالى وعذ القائل ليس بعيدا عن الصواب فانما لا تغفل عن الحدث  
 الا للحالة التي لا يصح معها الدخول في الصلوة حتى ابيحت الصلوة زالت تلك الحالة فان رفع الحدث بالنسبة الى هذا الصلوة

من وجوب الجمع

لجمع

بمعنى زوال المانع وان بقي غير ما وايضا فان النية انما تؤثر في الابطاح من الحدث السابق عليها لانه لا استخراذ  
 لم يعد ذلك شرعا والمتأخر مغفلة هذه القلوة والسابق لا مانع من رفعه بالنية فاولى بالتحقق ما تولى رفع الحدث  
 الماضي لا الحاضر واعتبار الطهارة فان قيل مع الافلاق يكون الرفع مشتركا بين رفع الماضي ورفع الاثر المانع طهارة ومرفقة  
 الى احد معنيين لا يجوز تغيير فريضة لانه مرفق بالرفع قلنا الاطلاق ينصرف الى رفع القدرة المانع من الدخول في الصلوة الذي  
 يمكن رفعه بالعبادة وقد تقرر ان ذلك ليس الا السابق ولو سلم انه لجميع المانع المانع انما هو المانع المشترك بينهما لا احد من الاثر الواحد  
 منهما واما تحقير الحدث بنفس الاثر المانع والاستبراء بالرفع وتحرير انهما كاحد من الاعراض اصطلاح خاص وليس في  
 الدليل التماسا يرد عليه بل انما افقوا كونه لثوابا حدث هو الحالة المانعة من العبادة وبالإضافة الى انها ورفع الطهارة في البا  
 انها قد ترفع بالنسبة الى جميع الصلوات وقد ترفع بالنسبة الى صلتى واحدة وهذا لا يكتفى في تخصيص لاقسم باسم بحيث لا ينصرف الى  
 فيه وان كان الوقوف مع المشهور اولى واعلم ان عطف داء الحدث على المتأخر من باب عطف العلم على المخبر فان للتأخر  
 بعض افراد العلم الحدث وبعضها لا كذا لزيد لا يعلم بشانها سبب كثرة وقوعها والحاجة الى المعرفة حكمها على السلسل والبطون  
 وعند القدرة موعود تخصيص بعض افراد العلم مع ذكر العلم الواجب الزيادة قبل الوجه ومنه من نفس مثل اتفاق  
 هو منتهى ثبت شعر الرأس حقيقة كونه مستوي الخلق او كونه كذا الانزع والاعم فان در وجهه من اعلاه منبت شعر  
 رأس مستوي الخلق لا محذور الدلالة بله موضع اخذ من شعر الذقن بله الذقن والفقار المفتوحين بجمع الجبين لولا به درازا بعد  
 الخلق لولا الصبر والخلق على بعد من اسفل الى اعلى الطول مناسبة طول البدن والافاق الطول هو بعد الزايد والافاق من  
 اول اسواء كان من الاعلى ام لا وقد استفيد من رجوع الانزع والاعم الى مستوي الخلق عدم وجوب غسل الشعرين بالتحريك  
 واما البياضان المكتنفان للنامية كما لا يجزى غسل النامية واما الاذن فيجوز غسلها فاهو الشعر الكامن على الجبهة لا انتقال اسم الوجه  
 اليه وغسل البثرة القائمة في خلا الشعر دون المسترنة واما حوا والايهام بكسر الهيمه وهي الاصبع الغليظة المنقرفة و  
 جمعها ابام والاصبع الوسطى عرضا اي في عرض الوجه حقيقة في مستوي الخلق بالنسبة الى الوجه واليدان او كذا في كبر الوجه  
 صغيره ولولا الاصابع وقصيرها فانه يغسل من الوجه ما يغسل مستوي الخلق وبذلك هذه الحدود شعر الحاجبين و  
 الشارب والعنقه وشعر الخدين فيجب غسلها من وكذا يجب غسل ظاهر الاطراف بالدلالة على وجوب شعر الاجفان و  
 العارضين واما الشعر المنقطع عن القدم لما ذكره للاذن بابتداء الحية من الجانبين والذقن تحتها وجميع الجبين لانقطاع  
 اسم الوجه لا ذلك ولا يجب غسل ما تحتها من غسل البثرة الظاهرة ولا كذا كمره والاحوط غسل العذار وهو ما ياذى الاذ  
 تنصل اعلاه بالصبر واسفلها بالانزع وكذا غسل موضع التحزيب بالانزع وهو ما ينبت عليه الشعر الخفيف بين العذار و

مقدم

في المستحالة

متصفه بغير تعليل اقراره في النص



انتم تسمي بذلك هذا الشعر من الشعر من وجب تحليل ما اما الشعر الذي يمنع وصول الماء الى ما تحته على وجه  
 فصل اذا غلب الشعر المانع بان كانت البشرة ترى من خلاله في محل التحليل وبما فسرنا الا يصير وصول الماء الى منابته  
 اما الكثيف من الشعر وهو ما قابل الخفيف بحسية فلا يجب تحليله بل يفضل ظاهر الكائن منه على الوجه خاصة لان انتقال اسم  
 الوجه اليه وانما فسرنا الوصول بالشعر مع انه لم ينع عدم استقامة الشعر مع لراة العمول لان ما يمنع غير الشعر من تحليله مطلقا  
 مع الامكان بل لا يكاد يطق عليه اسم الخفة ومقابلها الهم الا ان يتبين من مفهوم الشرط السميحية ويكون حكم غير الشعر الخفيف  
 مسكونا عنه ونقول ان اقتضاه في اخراج الكثيف من الشعر يؤيد تعميم الحكم في غيره او يوجب تدافع المفهومين  
 ويقتضي حكم غير الشعر مسكونا عنه وبما ابعد ضميرنا الى قوله تحليله وجوب تحليله كما يمنع وصول الماء الى ما تحته اذا خفف  
 تحليله بوجه انتفاء الفرز تحليله ومعنى تمام الكلام اما الكثيف من الشعر فلا يجب تحليله مطلقا سواء كان في تحليله ضررا ام لا  
 وفيه تفسير الخفة في هذا الباب غير المصطلح فان الواقع في عبارة التعميم كونه من اوصاف الشعر وتفسير الخفة بانتفاء الفرز مع  
 انها لم منه وليس في العبارة اشعارا بالتخصيص وجعل كيف الشعر قسما اخر في تحليله والمطابق كون القسم ما في ضرر ولا  
 ريب ان اختلافه العمان بتلك الوجه السابقة الى بيان حملها على هذا المعنى البعيد وكيف كان فالعبارة خالصة عن المناقشة  
 من التلاوة للمعنى للراد منها وما حكم به خاص وجوب تحليل الشعر الثابت على الوجه اذا خفف بل على الاطلاق حواصول القولين و  
 المشهور وهو الذي اضار به الله في غير هذه الرسالة عدم وجوب تحليل الشعر الثابت على الوجه سواء خفف لم كتمام  
 يتحقق لرب كان اول امرأة لان الوجه اسم لا يوجب ظاهره فلا يتبع بغيره ولعموم قوله الباقي في صحيح زرارة كما لا  
 به الشعر وليس على العبادة ان يطلبوه ولا ان يمتنعوا عنه لكن يجري عليه الماء والماء بالاساليب الشعر من البشرة ما لا ترى  
 من خلافة جميع كيفيات محال التحليل فلا اعتبارا باساليب في سائر دون اخرى مما يصدق عليه اسم الجاهل لانه لم يمتنع  
 الاحاطة حقيقة اذ يصدق انتفاءها ايضا وما يمكن سلب الاسم عنه فتسمية بجزئية مع استلزام عدم اشتراك ذلك واعلم  
 ان الخلافة في مثل بشرة الخفيف انما هو في المستور منها كما بيناه لافي البشرة القاهرة خلافا للشعر على ما لا يجب تحليلها  
 اجماعا لعدم انتقال اسم الوجه عنها وعدم احاطة الشعر بها فصار هذا لا بد الخفيف الشعر من ادخال الماء الى البشرة الى  
 بين شعره وغسل ما ظهر منها وفتح فتقلا فائدة الخلافة في ذلك فتجلى البلاء في مثل الوجه بالاعلى الى الذوق فلو كس بطا  
 خلافا للموقفين لنوع من الباقية وضوء رسول الله وان غسلا وجهه من اعلاه والمرتقى في الخلاق الاية ومنعه العمل بخير  
 فلا يقيد بالطلاق الثابت ويثبت قلنا بالتعبد به لزم التقييد والتعبد في غسل الاعلى فالاعلى المفهوم العرفي فلا يقيد فيه  
 السبيل من بعض الجاهل بمشلا لا يحل بتسمية غسل الاعلى عرفا ولا ان التوقف على هذا الحقيق غير ممكن وفي الاكتفاء فيه

تقول

الذين حكموا

يكون

يكون كل جزء من العضو لا يغسل قبل ما فوقه على خطه وان غسلا ذلك الجزء يغسل الاعلى من غير جهة وجه وجهه ولا يجب غسل  
 فاضل الوجه من الوجه من وجه من الحدود ولا فرق في ذلك بين الحول والعرض وانما يجب غسل الشعر الثابت على الخدين وفي  
 وان انقلبت الشعر الحية ودخلت مسلماتها من استيفاد من تقييد عدم الوجوب بالفاضل ان الجزء المتصل بالوجه الذي لا يتحرك  
 عنه منها يجب غسله كغير الوجه ولا يجب غسل فاضل الوجه لاجب خاصة الماء على ظاهره لعدم انصاف فائدة الوجه بتقيد الوجه  
 الثالث غسل اليدين من المرفقين بكسر الميم وفتح الغاء والعكس تيمنا بذلك لانه يرتفق بهما في الاتقاء وفوق وانزاد به العمل  
 لتدليل ان احدى طرفي العضد والذراع لا تغسل المفصل وكيفية غسل وقوف في صلاة كونه مبتدئا باليد الى راس الاصابع في الثوب  
 فلا يحل النكس الوجه واعلم ان خلافا في وجوب غسل المرفقين مع اليدين اما الخلافة في سببه مراد من جعل اليد في الالة  
 بجمع مع كونه من افعالها وان الغاية تدفع في المعنى حيث لا تغسل معسوسا ولا يغسل اليد في الابتداء والانتقاء  
 كبعت الثوب من طرفه الى طرفه الاخر والوضوء اليسار حيث اذارة الماء على موقعه مبتدئا بها والانتقاء من يامد منه  
 الواجب جعل اليد العارية وهي لا يتقيد بدخولها بعد ما فيها ولا غروب لوروده معها والاصح الاول وتظهر الفائدة في وجوب غسل  
 من من العضد فوق المرفق مطلقا وعدم وجوب غسل راس العضد لو قطعت من المرفق فان قلنا بوجوب غسله استنباطا من وجوب  
 غسل الاول لان نفس المرفق هو العقدة فلا يتوقف على عقدة اخرى وستغسل راس العضد في الثاني لتصور طرف اليد  
 فتقطع المقدم وان قلنا بالاصح وجب الامان كون الاول هو المقدرة الثالثة من محل الغرض كما لو قطعت من المرفق  
 يجب تحليل ما يمنع وصول الماء الى البشرة كالحام نفع الماء وكسرها والشعر والواد تحليله ادخال الماء خلافا على وجه تحقيق موسى  
 الغسل لجميع البشرة الكائنة تحت ولا فرق في وجوب تحليل الشعر ما بين الخفيف والكثيف لعدم انتقال اسم اليد اليه بخلاف  
 الوجه ويجب غسل هذا الشعر ايضا لانه من نواحي اليد كما يجب غسل الظفر وان خرج من حده اليد وغسل الاصبع والجم الزايرين في  
 المرفق او تحتها واليد الزايرين كذلك وان تميزت عن الامية وكذا كانت فوق المرفق ولم تميز ولو تميزت في خلاصه من وجوب  
 عليها وانما قالوا لا يغسل اليد على العمود وقبول انفس اليد اليها والى غيرهما من الخيفة ولو كانت تحت الظفر وسخ يمنع وصول  
 الماء الى ما تحته على وجه الغسل وجب راسه مع الامكان ولو ثبتت يده وجب ادخال الماء تحتها لانه ما رآه هو اعم من الغسل  
 في كونه وموقفه وجوب ادخال الماء في ثقب الاذن وغسل اليدين في الغسل بطريق اول ولواهم خلافة في سقوط البداية  
 باليد ليعني وهو موضع وفاق بين علمنا والوضوء اليسار لعلنا ايضا وما بيننا لاهل الالة او مقيدان لاطلاقه لكون  
 ثم وافق المرفق عليه مع ان جهة لا تقتضيه الرابع مع تقدم شعر الراس في الميم وتشديد الدال المنقوصة بتقييد المرفق  
 بتشديد الراد في المحقق تقدم الراس بحيث لا يخرج يده عن حد المقدم فلا يحل في السخ على شعر غير المقدم وان كان موضعا

قبلها







ذكرنا ان شواهد الشواهد الاية والاختار ومجته مجادين عن الصادق ع لابس مع الوضوء مقبل وزيد  
 والقرآن في منع الشك حتى المرفق رتق مع تجويز ذلك في غسل الوجه واليدين محتجا بتوقف القطع برفع الحدث عليه  
 وهو ضيق وقد اختلف حكم المرفق فيه فجزاه منا ومنه في التمسك وتوقف في الذكرى الخامس مع بشرة الرجلين وما  
 وجوب اجماع الامامية واخباره متواترة والقرآن في قوله اما في قراءة ارجلكم الجوف فظاهر حفظها على الوجهين لفظا واما  
 على النسب فبالعلم عليه لاجل الايدى القرب والفصل والاختلاف في الصلوات بسبب الانتقال من جهة الى اخرى  
 قبل ان يركع الغرض من الجوف على الجوف لم يرتفع عن فخا من المتقدمين والمتأخرين ومن ثم تكلف التمسك وتبعه ابن  
 هشام من المتأخرين بعد الاعتراض بفساد الجوف على الجوف بحمل المسح على الفصل العنيفة وعلى مسح الخف وهو تكلف  
 ينادى على نفسه بالكد ويتوعد بعد الفساد بمحض العصبية والعدا فان كان في الخف لا وضاع الغضبية والشرعية يتمايز  
 كتاب التمسك انما من مخالفة القواعد العربية والمراد بالبشرة ظاهر جلد الانسان كما ذكره اهل اللغة ويستفاد من حقه المسح  
 بشرة الرجلين مع تجويزه في الراس بين مسح مقدم شعره وبشرة انه لا يجزى المسح على الشعر في الرجلين وان اختلف بالظهر بل  
 يتعمم البشرة والامر في ذلك والفارق الشعر الذي بالذات على وجوب مسح الرجلين اذ الشعر لا يسمى رجلا ولا اجزاء منها مع  
 التمسك في جوف الاختار يجوز المسح على شعر الراس وانما يفرق التمسك بالجمع من المسح على الشعر في الرجلين لندور الشعر لما لا  
 فيها القاطع لحظ المسح فالتقوا بانما يستفاد من لفظ البشرة فانها كالمسح ان لم تكن وهذا الرجل المسحوة من راس  
 الاصابع الى اهل الساق وهو الفصل الذي هو ملحق بالساق والقدم وفاقا للامارة واخذ بالاحتمال والمشهور بين  
 الاصحاب ان لا يدعى عليه المسح في يدي والحق في العجز والشيخ في بياض الاجام على ان حد المسح قبل القدم عند عقد الشك وعمل المراد  
 بالكعبين لغة وشرا وقد بالغ المصنف في التمسك بالاجزاء فذكر في وجوبه اشارة الى ان المسح على ما اجمع عليه الامامية لان المخالفين  
 وجاهل من اعمانه على انها قبل القدم والجماع انما العظام النابتة على الرجلين والجلد واما عندنا فنسأل الساق وكان المصنف هنا  
 حاد الخرج من الخلاف لسهولة الغلب وعدم النفع بالرسالة وكيف كان فذهب الى ان المسح على الكعبين في المسح كالمرفق والاختلاف من  
 التمسك من الطرفين لعدم الفصل المحسوس ولا يستلزم القدم عرضا لا يجزى المسح عليه بأقل اسم وهو موضع وفاق هنا  
 كائنه المحقق في المعنى واما الخلاف في مسح الراس فلهو السوف مخالفة المصنفين اجماعين حيث جرت هناك بالاصح واما في  
 اسم هو التسمية على ذلك وكيف كان فالتجيز باقل الاسم اهود من التجيز بالاصح لابعاد كون اقله اذ اصح وليس كذلك التجيز  
 بها لعدم ان كان جعل الاله المسح اقل من الاصح وانما بالاعتقار في المسح بعد اقل من عرضها بالتمثيل بها من جهة كون الاله  
 للمسح لا يقتضي ان يكون المسح بالجلد المتخلف على اعضا الوضوء المفصولة كما تقدم في مسح الراس ولا يخفى في بلل

فقط

مول

اليدين

اليدين لا يقتضي إطلاق العيان ورشاقها بل يجوز لهذا بلل من غير ما من حال الوضوء الواجبة والخد ومرة لاس  
 غير ما قلنا ستانف ما جدد لاصحاب المسحين وهو مسح الراس ومسح الرجلين واما اعادة مسح الراس مع تقدم ذكر اليدين  
 بالملابطة على بلل الراس بالمسح بالبلل المستأنف اذ ايجزى المسح بالبلل من بلل الراس بترك بلل المسح للدلالة على حصوله في  
 العبارة وان لم يفرق بينهما ان استمر على جف بلل من جميع احوال الوضوء بلل الوضوء ايضا لعدم الموالاة لا للاستئناف  
 وان استدل المسح بالبلل قبل الجفاف اجزاء ومع بلل الراس مسحا فواضعا فلا ابتداء لبلل بعد صحة وهو  
 استعمال شائع والشاع المحققة جواز بلل اليدين الى الوضوء لا الى المسح مستلزام لعدم ذكر المسح سابقا وهو  
 غريب فانه مذكور من قريب بعد خلاف الوضوء فانه ليس مذكورا في الرمز وكون البحث فيه مفسر كذا المسح او بلل  
 مع ذلك لا يستقيم في الوضوء فان بلل الراس بشرط عدم اعادة المسح على وجهه بخلاف المسح فانه باطلا مطلقا والموضع في  
 اليوم ما ذكره المصنف استئنافا للمسح من دون التمسك بوقوعه بعد ذلك وعوده في بلل المسح المذكور في قوله احد  
 وذكر اوله يقتضي حصوله لان بلل الراس لا ينبغي الا في الواقع مع ان دلالة الحام عليه واضحة ولا يتعين المسح بالبلل  
 الكائن على الكعبين اختيارا بل يجوز الاخذ من شعر الوجه وغيره وانسحب مع الاختيار ويشمل فيه شعر الوجه ما يجي في شعره  
 وما يستحب وهو اشم من عانة من غير الاخذ من الخية واشعار العينين واخر وهذا الحكم قد علم من إطلاق البحثين  
 الامر بالمسح بالبلل سابقا لكن اعادة التمسك به بعد الاجزاء ينبغي على وجه الاستحباب ابتداء بالرجل اليمنى احتياقا لا امتنا  
 اما عدم التمسك فلا مطلق الاية ولا اخبار الصادق ع بجميع كل واحدة قبل الاخرى ومسحهما معا واما تقديم اليمنى احتياقا  
 مستحبا فالخروج من خلاف جاز من الاحتياط حيث حكموا بوجوب تقديمها والكتفوا بالمعيرة فضلا عن تقديم اليسرى ومن خلاف  
 اخرين حيث يجوز المعيرة دون تقديم اليسرى ويظهر من المصنف في التمسك من اختيار القول الاوسط هو الاوسط لان  
 الوضوء البسيط الذي وصفه النبي ص بأنه لا يقبل الله الصلوة الا بركن كان وقع مرتين بين الرجلين لزم القول به والاعتناء به  
 والتمسك بالاجزاء انما اقتضت الاول فلا يلزم الاجماع في الخطا وهذا الاستدلال صالح لجميع ما اختلف فيه من كيفية الوضوء  
 كغسل الوجه من اعلاه واليدين من المرفقين وتقديم اليمنى وغيرها لا يلائم هذا في المسح حيث انه يقتضي عدم اجزاء  
 استنباط الشعر في الراس لتقريب الدليل وقرآنه بجواز لا نأقولا المسح ببلل خاص وهو محتمل ما قد فسق البلل واخراج  
 بعض دلالة الدليل بغير ما يجب لا يقتضي اطلاقه ولا يجوز التمسك في مسح الرجلين بان يمسح من الكعبين الى راس الاصابع  
 بل يجب ان يبدأ بالاصابع وينتهي بالكعبين مما ينافي الالية يجعل الاعمال بها من الامتثال وهذا هو الذي اقتضى الفرق بين  
 مسح الراس والرجلين اذ ليس في الراس غير بلل الرجلين ويجب بان يمسح ما قد فسق البلل في الراس والرجلين

المجمل



فاقته على جواز النكس فيها فلو حملت الالة على الابتداء في المسح بالاصابع خاصة لزم الثاني مع إمكان الجمع بينهما بجعل المني  
 مع كل يد او بجعل الكعبين نهاية للمسح لا المسح فجاز النكس كما جاز في كل من خروج من خلاف الجملة والعلم ان قد استفيد  
 من الاكتفاء بسم المسح وكونه مبدا ما عد الطرفين اما الاصابع والكعب وانتهاه الى الاخران فظهر تقدم الموازي للاصابع  
 باجمعه على المسح وان كان قد يطلق عليه اسم يعبر عن من القدم فلهذا يجوز المسح على اصبع شاة من اصابع الرجل اذا  
 انقلبت الكعبين ثم انقلبتا من المفضل وجب الانتهاء اليه من اي جهة كانت الكائنة على القدم شاة وعلى المختار من انه الثاني  
 في ظهور القدم بجعل الخط اليه فيخرج اليه لوجع الخنفر مبدا للمسح ومن هنا يظهر ان مطلق الوصول بالمسح الى المفضل  
 امور من الغلة الاخر الساتر ترتيب بين الاعضاء المضمومة والمضمومة لذكرها في الذكر وهو عبارة المصلا المذكور  
 المعهود لترتيب اقدم بقدر ما ذكر فيدل بالنسبة فيفضل الوجه من انما لم يرد في المني ثم يسري ثم يسري ثم يسري ثم يسري  
 بينهما ما اشتهر به وعلى اعتبار الترتيب في الجملة اجماع علمائنا وكثير الجمهور وقد اختلفوا في جواز مسك فجزء النكس فيه  
 فرض في صور سبعة وعشرون كلها بمنزلة عندها ولا يخفى عندها منها الواحدة ولما سئلنا الترتيب في غسل الرجلين  
 مع صفة واحدة من مائة وعشرين والمعتبر في الترتيب تقدم القدم لاعدن تاخير فلا يخفى المني بعزل الوجه ودخول المني  
 فوجبه ان اعمدها واخر اخرج اليسرى من اسراج اليمنى لمطرح عليها ايضا ويجوز المسح بانها اعمدها صدق التجديد عليه  
 لو كان في جاز ونافقت عليه تلك جريبات وفي واقف وصفي عليه ثلثات فاصغر الاعضوية ان يرتبها مع الجمع ايضا ولو  
 فعل من القدم فافهم انه لا يعدم اشترط الفصل الطاري لفصل الاعضاء ما دامت الاستقامة الحكمة مأملة ومن فماتح  
 فصل الوجه دلت في الاولى واليمنى خارجا بعد الزمان وان لم يقم لان الاستقامة الحكمة مأملة بناء على تفسيرها بما  
 عدى فلا توقف في الفصل عاينته ولو فسرها بما من وجودي مع الذمول عنها مالة الاخراج اما لو قصد غسلها معا  
 مالة الوقف وقصد بالاخراج فم الفصل كان من باب ابطال الاستقامة الحكمة بالنسبة الى اليد اليمنى حيث خرج يكون فصلها مالة  
 الاخراج ليس لاجل الوضوء فلا تحسب له حظا في الاوجه من جهة النية لاس حيث الدفعة وعدم نية الفصل مالة الاخراج  
 ولو قصد غسلها معا مالة الوضوء وذهل عن النية حاله الاخراج فالظاهر الصحيح ايضا بطلان غسل اليد او لا ثم حصوله  
 لا بقصد نية الغرض والنية الاولى اقتضت غسل الاعضوية فلهذا لم يضر في مناف مطلق اليد او لغسل عضو من ماله فلهذا  
 مع احتمال بطلان هذا لاقتضا قصد الفصل او لا مدمر ثانيا ولا يخفى بطلان الملازمة وقد ظهر بذلك ان قول الله في كوكبي  
 لو غسل الاعضاء مع الوجه خاصة فان اعاده فليكن من اعاده ثانيا فاليسري ليس على العلاقة بما فصلناه اجود وموثر  
 العترة وايضا لو كان عدم قصد الفصل للعضو الخاص بمطلا لفصله لما صح في الدفعة الثانية لانه ان كان ذاهلا عن قصد

كذا يحتمل  
 وقد عرفت النسخ  
 بالذات المفسرة

عليها مع في صورتين من غير فرق وان كان فاصلا عن ما بعد لا يغنيها عن كونها اقل من ذلك فالحكم واحد ايضا  
 السابع الموالاة وهي مناتابقة الاعضاء بحيث لا ينفك الببل عن جميع السابق من الاعضاء فيبطل الوضوء مع الجناف  
 لا بد منه على الشهور بين الاصحاب وعليه دلت الاخبار ومن في قوله من الاعضاء البيان انفس على ما بينا حيث اعتبرنا في  
 الاخذ بالموالاة جناف جميع السابق كما هو المشهور ايضا وكفى بعض الاصحاب الجناف العضو السابق على ما هو فيه فاقته  
 والمعتبر في الجناف الحسي لا التقديري فلا اعتبار بتقدير الهواء ما لكونه مغرطا بالبطانة كونه معتدلا ولا فرق في  
 الحكم بين العامد والناسي والمجاهل وان سلم الناسي من الاثم على تقدير الجناف وفي تفسير الموالاة هنا قول من اخوان  
 اعدوا المناجعة بين الاعضاء بحيث لا يجعل بين الانتقال من العضو الى الاخر فاصلا يعتد به فيبطل الوضوء مع الاخذ  
 بها مطلقا والثاني بهذا المعنى في حلا الاختيار فان اخطأ بهما مع ان لا يبطل الوضوء الا بالجماع مع الغرض لا في التفسير ولا  
 ابطالا مع الجناف والاخذ بالثنية الشبهة فضلا عن غيره فلا اعتبار بانما الشارح للحققة الثالث الموالاة بمعنى ملو  
 الجناف واجبة بحيث يبطل الوضوء به الاعاء التعذر كشرة الحروف والماء اي مع اجسامها معا فيستلزم اعتبار ذلك ويجوز  
 في تجديد بها المسح لكان الغرض ودفع الحج ويستفاد من التقييد بالتعذر انه لو امكنه غسله في الماء والبادنة  
 الى المسح قبل الجناف واتاخر بعض اليد والمبادنة بعد الصب عليه الى المسح به قبل الجناف فيعتد ذلك ويبطل الوضوء باخذ  
 به حيث يحصل الجناف ويرى قبل الانتقال على تقدير الجناف على كل حال لا يتم لفقد شرط صحة الوضوء والاول اجمود الثامن  
 المباشرة لغسل الاعضاء ومسحها بنفسه مع الايمان فلو وضعا وغيره لا تعدر عن غسل الوضوء الذي ذكره قبل الوضوء انما  
 الغا على نية النية بمحض وقوعه بل لا ولو تولى الكف في النية على وجه يصح بان يشر في الجزء المقدار لها ثم تولى الوضوء غيره  
 بطل ما فعله المتولى خاصة الامع جنافا مع منه فيبطل ايضا وعلى وجوب المباشرة بنفسه حيث راوا شتر لعل في صحة الوضوء اجماع  
 الا على الامس شذ منهم حيث لا يؤثر فيه واحترقوا لا اعذر من المفضل اليها فانه يسبح في التولية ما يجوز عنه بل يجب ويتولى  
 المعذور والنية اذا لا يجوز عنها مع بقا التكليف ولو نوى معاها من حسنا ويشترط مطابقة نية كل منهما بما لا فينوي المتولى او في  
 بالنسبة للمعلوم والمعذور او في الجملة ولا اتقوا ولو امكن تقديم ما يغسل المعذور وفيه الاعضاء بمنزلة التولية ولا يشترط العجز  
 الكل فحوز ان يتعذر ويحجب غسل العين مع الحاجة اليه ولو باجرة مقدورة ويحقق توفيق الغير بقبه الماء على العفوض مع  
 الاجترار بغسلها ما لا يعبث به اليد لغسله المتوفى ونحوه فانه استعانة مكره مع الاحتياط في المسح ان الماء  
 في نفسه بان لا يكون نجسا وطهورة بان يكون مطهر الغيرة واحتريز به عن المضاف منه ومثلا تستعمل في حدث الاكبر  
 عند بعض الاصحاب وانما كان وصفه ثم يغسل هذه الفائدة الزايرة على الظاهر لان فعولا للمباشرة ولا يتحقق هذا الا بد



ويشعر ايضا النفل والاستعمال الا ان الزيد الطهور بالفتح من الاسماء المتعدية وهو المظهر غير وقريب من قول الجوهري  
 ومن مثل هذه الاستعمال قوله جعلت الارض سجدا وطهورا ولو اراد الطاهر لم يفتقر به ومثله جارية عن ماء الجوزين  
 مثل من الوضوء ببريقه هو الطهور ما في وقد انشد في هذا الحكم بعض العامة حيث زعم ان فعولا انما يقبل المبالغة فايزه  
 فاعلم ان قوله من زيد او كذا زيادة الاكل والغرب وما تقدم تحته عليه وانما جمع للمعنيين ما يشترط طهارة الماء وطهوريته مع  
 ان الطهورية اشترطوا الاضطرار فيبقى اشترط الاءم للتنبيه على انك لا تصدحها عن الغرض فان الطالب ينبعث غرضه  
 عند الوقوف على نظرها فم معناه الوجوب لعرفته الغرضية وهو ما مطلوب في هذا الباب وانما الشارع المحقق  
 يجوز بين ما يرين ايضا صدق الاعتراض عن الماء المستعمل في الكبرى وعن الماء المضاف اما الاول فلأن بعض الاحتجاجات طهورية  
 ولم ينص للمعنى على مذهبه فيه هذا في ما يجزى على المذهبين كما اشترط في الساكنة غير مية بعد اشترط طهارة وسيا  
 وله المضاف فانه وان لم يطلق عليه اسم الماء حقيقة لكن يطلق عليه اسم الماء والجاز يجوز الاحتراز منه زيادة في البناء والثاني  
 وذكر انه امتنع ان الاحتجاج لا ذكر واشترط طهارة ماء الوضوء وفروع ذلك في بحث واشترط طهوريته وبيان ذلك  
 في بحث وكان المصنف قد اشار الى روى المباحث ثم يحسن رعايته للاقتصار بحذف عنوان بعض المباحث بالهيئة  
 وانت خبير بان الجواب الثاني مع عدم مطابقة للتوالي حيث ان حاصل ان الطهورية مغنية عن الطهارة وقد اجاب عنه  
 بالاعتراض بالطهورية ما ذكره ومن ذلك ايضا في الاقتصار على الطهورية لصحوا الغرض بذلك فيدفع الى الاول بنوع من  
 اليأس ان الاعتراض ما ذكره يقتضي ضرورة في الظاهر ومنه المظهر ومعين التفكير والاضطرار لا يخرج عنه ايضا لان حاصل  
 انه جمع بينهما لينة على عينيها والفرق بينهما والاشارة اليها حيث ذكرهما الاحتجاج كما يشترط طهورية الماء يجب ايضا على  
 طهارة الماء وهو الاعضا المفسدة والمسوحة من الثبوت بغير طهارة كعضو او من قبل الشروع في غسل الوضوء  
 فلا يكفي غسل واحد من التقاير السبب العاشر باصرة اياه الماء الذي يتوضر به بالمعنى الاءم وهو الاذن في استعماله  
 يكون باصا بالمعنى الاضطرار او ملوك او ما ذوقا في مري او فحوى لا يشاهد الى الا فلو كان مقصودا بان كان ملكا للغير استعماله  
 بدون اذنه بل الوضوء مع علم الغيب وان جعل الحكم التكليفي المتعلق بالغيب كتحريم التفرغ في الغصوب او الحكم الوضوي  
 كبطولان الطهارة به للمعنى المتقضي للفساد والجماع بالحكم بمعنى غايبا بالتعليم على الفور فلا يبعد تفسيره عذر او غيب الغيب  
 حالة الفعل في الحارة العالم او الجاهل وجهها اجودها الثاني اما الجاهل باصل الغيب فيعذر حتى لو علم بعد غسل الاحتجاج  
 جاز المسح بما بقي من بلله لانه في حكم التالف كما لا يمنع من صحة الصلوة مع استعماله وان كان الاول خلاف ذلك فيما دون  
 الماء المغموب ما استبط من ارض مقصودة لا الوقف العلم اذا استولى عليه شخص من المستحقين عدوا وان ا

قد ذكر

الماء من اجزائه على العضو المغمول بنفسه او بالة لتحقيق ذلك حتى مسح الغسل والله تعالى اعلم من الله من علمه او غيره  
 فلو تمه اى من العضو بالماء الغسل من غير جريان لم يجر احد تحقيق معنى الغسل او غسل من الخارج وصف الغسل بالدم  
 مبالغة في تقليل الجريان على وجه التجوز ولا يريد حقيقة المستعمل على عدم الجريان اصلا او انه تشبيه بمحذوف دلالة الماء  
المسح فيجوزى الامساك من غير جريان لان حقيقة المسح لا يتوقف على الجريان بل متافيه كما يشهد في اجابة امران بعد  
 ان المفهوم من اجزاء ذلك في المسح عدم تعيينه بل الاستعمال فيبقى كونه الفرد لا نصف فلو جازى الماء على العضو المسوح  
 اجزاء ايضا او كان الما كاستفاد من لغة الاجزاء في قيمة وبما وقع من المفهوم مرجع الله في ذكره قطع اجزاءه فاعلموا  
 يكون بين الغسل والمسح عدم خصوصية وجه تحقيق الغسل من جريان الماء الجليل على العضو والمسح وعدم مع عدم  
 الجريان ويتصافى مع جريان بل الوضوء على المسوح وتوافقا لعدم جريان المسح طهارة وان بين المفهومين تمايزا كما في الرواية  
 الالية والاختلاف والاصحاح على اختصاصهما بعضا الغسل ببعضا المسح بالمسح والتفصيل في المعنى فلو لم يكن اجتماعهما في  
 مادة امكن فعل المسوح فيتحقق الاشتراك في نقل العلة وفيه الاجماع على ان الغسل لا يجزى من المسح ولا يشترط الماء  
 الجارى على العضو على ذلك الوجه فمسل تحقيق مفهومه فيهموز سوق الاجماع الى عدم اجزائه لا ينفك الفرد الجزى في المسح  
 للجريان هو جريان الماء المسوح به وهو الحاصل بل الوضوء لا غسل موضع المسح وقرئ بين الامرين لا ينفك تحقيق معنى الغسل  
 لا يتوقف على كونه با مجدي بل هو علم من الاثرى الى ان اذا صب الماء على العضو وغسل به جزء منه صار الماء الموجود على العضو بل  
 الوضوء ثم الكفاح فيجزيه ان يتكفأ اجزاءه اجزاء اخرى من العضو بل جميع العضو ان كان جريانا يشاء ماء اخر للباية  
 والغسل ما دق على المتدبرين فذلك على ان تحقق مفهوم الغسل لا ينافيه كون الجريان بل الوضوء فكل صورة المسح  
 مرجع الامر الى وجوب تباين المفهومين عند من الاشتراك المتقضي لقيام احداهما مقام الاخر وقد اجمع على عدم تقدم  
 واجتماع اخصا الاجزاء بتحقيق الامتثال بذلك وكون الغسل غير مقصود ضيق له الامتثال بتحقيق المسح لا الغسل كغيره  
 وهو اول المسئلة وعدم قصد الغسل موجود لا يجزى من كونه مثلا لان الاسم تابع للحقيقة لا لينة الشان ان غير مجزى لا يجمع  
 له في العبارة الاساس من غير جريان الاول عليه تفهنا بالفعول وموقوله فلو تمه الى الامتثال ان المصدر امد مولوى الغسل  
 ولا يتم ذلك ايضا على الملاقاة لان ذلك المسح المضمرا من كونه با مجدي وغيره والراد بالمسح هو ما خافه ولكن انخصص هنا  
 مقام المبحر عنه وهو المسح فانه قد علم عدم جواز استئناف الماء له ومع ذلك فلا بد من تقييد الاساس باحوار المسح على المسح  
 فلا يكفي مطلق الامساك لينة عليه قد ذكرى الثاني عن اياه المكان الذي يتوضر به بان يكون كوما ذوقا في مري او فحوى لا يشاهد الى الا فلو كان  
 فلو تمه في مكان مقصود في حالة كونه عالما بالغيب فتارة كونه بل الوضوء للمعنى من الكون الذي هو من غرض الغسل

ولا يجمع له



المقتضى للفناء وامتزاج العالم بالغيب عن الجاهلية فان وضوءه صحيح لعدم توجه النية الى الاستحالة فكيف الغفل والمجاهل  
الحكم من العالم وفي الناس الوجوه واختار عن الضرورة الوضوء فيه لجس ونحوه فان طهارة صحة لعموم وما  
استكرهوا عليه ويظهر من الحق في المعبر عدم اشتراط اقامة مكان الطهارة مطلقا وان حصل الاثم وان اشترط ذلك  
في مكان للصلاة فارقا بينهما بان يكون من غير من الطهارة ولا شرط فيها وليس كذلك الصلوة فان القيام من غير الطهارة  
وهو منهي عنه لانه استقلال في المكان الذي من الاستقلال فيه وكذا السجود واذا اجل القيام والسجود وعمار كان  
بطلت الصلوة ويضعف بان حبس الكون من مودات الافعال وان لم يكن اتمام وهو السكون ونحوه شرطا فانتهى  
يتقضى النية من الافعال التي لا تتم الا بمرور المواد بالمكان فلما شغل الانسان من الخيز واستقر عليه ولو بواسط او بغيرها  
فقد مضى الغيب وان كان الاستقرار على مكان موضع مباح وكذا الفرائض المصنوعة والنفوس ونحوها وبالعكس  
منه عرض له شك في ثبوت النية لانها من فعل القلب اعاده اى المشكوك فيه فمما بعد من الانفا  
الى اخر الوضوء تحصيل الترتيب وفيما اعاده لا موضع في العبادات مما كان عود من المشكوك فيه مستلزما للمشكوك فيه  
عود الفهم الى الاول عليه بالالتزام وهو الفعل المشكوك فيه وفيهم من قوله في ثبوت النية لانه لو عرض له شك بعد الفراغ منه  
وان لم ينتقل عن محل لم يلتفت بل ينسحب على وقوع ما شك فيه وهو ذلك هذا كما اذا لم يشك في موافق الاثني على فعل المشكوك  
فيه كالمعلق وجاء الفصل اثنا عشر ايضا الاول في النية وقد تقدم بيانها ويجب كونها مقارنة لاول العبادات فتكون  
هنا مقارنة لجزء من الراس الشارح للوقفة وما فوقها ان كان الفصل مرتبطا غلوه وهو الذي يغسل راسه اولا  
ثم جانب اليمين في اليمين ويجوز ان اسم كان هو الفصل ومرتبيا بمبدأ الجموع لكن الاول اولى برعاية للمطابقة بينه  
وبين قسم الآخرة ولا يجب مقارنة النية هنا للجزء الاعلى من الراس كافي الوضوء لعدم وجوب مراعاة الترتيب في نفس  
العضو ما خلا من وجوب كون النية مقارنة لجميع البدن ان كان موكبا اى داخل في الماء دفعة واحدة وعرفية  
ومعنى المقارنة لجميع البدن ان يقارن بجزء منه لا بتمامه كالعضو الواحد ثم يتبعه البقاء من بدنه بغير هذه لتحقيق الوجود  
العرفية لانه يجعل جميع بدنه مقارنا للنية كما جعل الجزء من الراس مقارنا للنية ذلك لما تضمنه ما في ذي الشواكيف  
فان تحلل في وقت زمان ينشأ الوضوء الحقيقي لكن لما كان الواجب هنا مراعاة الوضوء عرفا والتجمل باتباع البقاء  
وكان جميع اجزاء البدن سواء في النية يجوز المص في جعل النية مقارنة لجميع البدن وانما الحقيقة مقابلة للجزء  
منه مع اتباع البقاء بسبب وجوب تكليف بعضهم استفادة ارادة الخ من العبادات بجعل جميع معطيات الراس  
ليبر القدير لجزء من الراس ان كان مرتبا وجزء من جميع البدن ان كان موكبا وهو خاسر لانه لو كان كذلك

الكون

الموا

عق

حذف الام لغاذا التفتيح براد بغير التقدير وجزء من جميع البدن وانما يجب ان يتقارن جميع البدن او من جميع البدن  
وانما هو معطى عن لغز فلا يكون المقارنة لجزء موجودة في العبادات وتنزيله على هذا انشائي بين القدم والنفوس لادلاله  
في العبادات عليه والوافق للعلم الجاهل في هذا التقدير ان يكون الجزء الذي هو موكب يكون كائنا من جميع البدن يتحقق  
به الجاهل لامضافا ولو اراد هذا النية كان يكفي ان يقول من جميع البدن ان كان موكب ولا يحتاج الى منفذ بل العذر له  
في اطلاق العبادات المقارنة على جميع البدن ما ذكرناه فان غسل جميع بدنه لما كان موكبا بالحد كان جميعه كالمكب  
الواحد في غسل الترتيب حيث ان يغسل اذا قارن بدنه وان كانت الذرة هنا حقيقة وفي الآخرة سرعته وان جميع  
اجزاء البدن لما كانت سواء في جواز ايقاع النية عندها طبقا للمقارنة لها ولا بعد في ارادة هذا النية وانما عرض  
اجزاء البدن من النية لان الوضوء ملحوظ في كل اركان وقد افق جماعة من اصحاب الادرة من الوقوف تحت الحجر الكثير والخط  
الغزير اذا حصل غسل جميع البدن منه بسرعة لانه في الوضوء عرفا فيسقط الترتيب وكفى المقارنة فيه لجزء من البدن  
وان كان غسل الترتيب هو الاصل والية الآخرة وقد يتبين حيث لا يدرك من الماء ما يغسله كذا وقد يتبين الآخرة حيث  
يفيق الوقت من الترتيب وقد يتبين من الترتيب ما منع والاحتجاج ان الراس ليس في مقام الترتيب لاحكام ولا نية متوقفة  
الموسوعة لم يصبها الماء بعد من يصدق عليه الانقضاء وشفافة الوضوء العرفية وصبا عاده الفصل من راس ولا يجب  
استحسان النية فعلا لآخر الفصل بالواجب كونها مستدامة الحكم الاخره بان لا يحدث نية ثالثة في النية الاولى كما رويته  
النية افضل لاستبانه الصلوة لوجوب قربته الى الله وقد استفيد من النية وجوب التعرض لما يجتر فيه من الامور وهو التبا  
والوجه والقرية ولا ريب ان اعتبار ذلك هو الاول وان كان في ادلة وجوب اعتبار جميعها انما يجوز تحت راس وهو ليس  
بذلك حدث حليم ثم الرفع لا الاستبانه بان يجمع بينهما في النية تاكيدا وليد لكل منهما في معناه مطابقة وان كانتا متلازمين في  
حقه وكذا يجوز له الاجتهاد بالرفع ومن وفيهم من اداه المحدث وهو هذا المشقة التي يغرس منها القنطرة اذا كان  
في المحدث الاكبر ليس لها ان تنوى سوى الاستبانه وهو في الفيلق تقدم في الوضوء من ان الرفع منها كائنا ما كان عليه يقول او يوافقها  
جاز ولا فرق بين المحدثين ولكن بينهما هناك ملحقه في بعض النسخ فكانه اغفل المارق ما يدل عليها ايضا او يقال ان تحقيق النية  
هنا من حيث ان لا يختار كل واحد من الثلثة وهو يدل على ان دأب المحدث ليس للثلثة اعم من ثبوت اثنين منها لولا عدم فلا  
ينبغي جواز الجمع بينهما من غير الاقتصار على نية الرفع وانما قيل ان المختار هنا يكون ليس بذلك حدث دائم بالنسبة للمحدث الاكبر  
بحيث انصرف في استحضار الدلالة المقام عليه فان حدث الفصل هو الفصل الاكبر فالأخرة في مقام محمول عليه ان اطلاقه في مقام  
الوضوء ينعرف للموجبه وايضا لا يستقيم ارادة العود فان المحدث لا يمنع دوله حالة الفصل من جواز نية الرفع

موسوعة



بالفعل في غير غسل الجنابة لان المرتفع انما هو الحدث الاكبر وما تجدد من الحدث الاصغر وجوب الوضوء بعد نعم غسل  
 الجنابة في ذلك لطلوعه تحت الحدث الاصغر كما يشترط في غير ما يشترط في الاستبراء او غيرها ولكن يبقى في المسئلة بحث وهو  
 ان مع عدم الحدث الاصغر لا اشكال في صحة الفعل بالنسبة الملق واصل بعد كون في القول بان لا اثر لهذا الحدث في  
 حق المختار او بايجاب الوضوء بعد الاكلام في حكمه وعلى القول بوجوب اعادته في حق المختار فيجب هنا وجوب الوضوء بعد  
 للصلوة وان لم يجز في هذه الصورة لان الصلة في الحدث ان يوجب شيئا من الطهارة كما يشترط ولا مانع من هذا  
 الفعل لعدم الغاية وجوب الوضوء بعد ذلك كذا في الحدث الاصغر بالنسبة الى الوضوء بهذا بالنسبة الى الصلوة الاولى  
 اما بالنسبة الى غيرها فيشكل الحكم في القول بان الحدث الاصغر في انشاء الفعل بطلان اذ يمكن هنا ان يقال يلزمه الفصل او  
 للصلوة لان قضية الدليل بان الفصل الاول لا يسل الوضوء لكن اغتفر ذلك للصلوة الواحدة فيجوز اعادته كما في اعادته  
 الوضوء للصلوة الاخرى وينوي في الثاني الاستبراء كالاول ويجوز ان يجزى هذا بالوضوء للصلوة لا يخلو ان يحصل  
 ما يوجب الفصل لتحقيق الاستبراء بالنسبة الى الحدث الاكبر السابق ولم يحصل بعد ما يوجب الفصل ويظهر من الشارع المحققين  
 هذا الامتثال ولو على القول بابطال الحدث الاصغر الفصل اذ وقع في انشاءه وان لم يكن ذلك من جهة وفي الحكم اشكال والادب  
 يناسب هذا القول انضمام صحة الفصل بالصلوة الاولى للوضوء ولما قيل ان يقول احد الامرين لازم وهو اما انما  
 الفصل هنا للصلوة او انما للوضوء خاصة اما ايجابها معا فلا وانما كان كذلك لان الفصل والحال اذ ان بطلان الحدث المتعلق  
 فاللازم اعلانه لا يغير ودخول الوضوء فيه واعتقار ما تجدد من الحدث بعد ذلك كما يفترق في الموضوع فيجب الفصل للصلوة  
 واما ان يفترق هذا الحدث بالنسبة الى الفصل ويحكم بوجوب الوضوء له فلا وجه لاعادة الفصل لان الوجوب لاعادة  
 انما هو الحذر من الجمع بينه وبين الوضوء بناء على ان غسل الجنابة لا وضوء معه فاذا حكم بوجوب الوضوء زال الحذر ونصح  
 الفصل بالنسبة الى الحدث الاكبر وعلى الاصغر فيجب الصلوة للوضوء للصلوة خاصة وحيث انما وجوب الوضوء والفصل  
 للصلوة لا وجه له القول بابطال الحدث الاصغر الفصل في حال الاحتياط وعلى القول بعدم تاييد لا اشكال في عدم الوضوء  
 بالنسبة الى الحدث الواقع في انشاء الفصل اما الفصل الواقع بعد وقبل الصلوة فيجوز ايضا ان يفترق لان غسل الجنابة  
 منه منزلة الوضوء وزيادة بالنسبة الى الحدث الاصغر كما يكتب بوضوء واحد للصلوة فكذا ما قام مقامه في فكيف  
 الفصل للصلوة الاولى ثم يتبع الفصل من الباقي ويجوز ان يجزى الوضوء بعد الفصل للصلوة الاولى لان الاصل  
 في الحدث الاصغر ان يوجب الوضوء لكن تخلف ذلك في الواقع في انشاء غسل الجنابة وقبل الصلوة في الاكبر او سقوط  
 اثره فيبقى البناء وهو المتأخر على الاصل فيجب الوضوء للصلوة مضافا الى الفصل ولا خاصة واما القول

الثالث وهو ان الحدث الاصغر الواقع في انشاء الفصل يوجب الوضوء بعد لا يوجب من الوضوء بين الوقوع مائة  
 بعد سواء دام ادم يدم ولا اشكال في انما يجزى الاشكال على القولين ولم اقف في هذا المسئلة على كلام شوق لهدى والله اعلم  
 الثاني غسل الرأس والرقبة وما بينهما من اجزاء الوجه والاذنين فان من الجملة في الفصل عضو واحد في غسل اوله ولا ترتيب  
 بين اجزائه في الترتيب بين اجزاء العضو الواحدة في الفصل مطلقا وان وجب بين الاعضاء في غسلها الوقتية على ان يكون  
 لان الرأس ليس مقولاً في الفصل على الجموع المذكور بحيث يكون مشتركا اشتراكا في اجزاء من هذا النوع وبين ثابت الشرع  
 لان الاشتراك في خلافه لا يخلو من الوضوء حيث هو المصلحة في التتابع والتجوز في خلافه على الجموع كونه في بيان بعضه  
 حيث يحصلون اعضا الفصل من الرأس والجانبين او من الجوارح من الاشتراك في وقت الاشتراك في المكان تنزيها لاجزاء  
 على كونه من باطن الجوارح الكلا لا يكونا اشرف افراد بل يقع توم اراة بعض افراد معاً في الاشتراك في المقصود ويجوز بعد  
 ما ظهر من الاذنين وهو الصالح دون ما بين منها والمراد بالتعاقد التمسك بالاشارة وتجدد التمسك بها قاله  
 الجوزي وزاد ان التعبد انفع من التعبد قال لان التعبد لما يكون بين اثنين ونقل ابن قدام في المنع من جوارح من  
 اهل العربية منع التعبد من معاونة من نقل الجوارح من الخيل ويوشى كذا في حديثه شعره مانع من وصول الماء الى البشرة التي تحت  
 والمراد بتبليها ادخال الماء فلا على وجه الفصل بان يجرى على البشرة كما في قوله في ذلك بين شعره خفيف وكثيف ولا يخل  
 الشعر في الماء ولا ينقص منها في المرأة الا ان يتوقف على غسل البشرة والرقبة منه وبين الشعر في وضوءه انما كانت  
 غسل الجانبين والارباب ميان الفصل وعين اليمنى ورجل وقام شعره الايمن هذا هو الواجب لا ما يجب له خلاصه  
 من الايسر حيث لا فصل بينهما محسوس وكذا من الرقبة مع ومنه ومن الايسر معها الا ذلك من باب مقدمة الواجب على العا  
الايسر وكذا في غير غسل العودين وهو القفص والاشنان وحلق الدبر دون الايمن مع انما بيننا من الجانبين لانها  
 ليسا عضو انما رجا من الجانبين ولا دخل فيها الجوارح وهذا التخيير لا يوجب في الدبر لان وضوء الايمن منها وجوب  
 ادخالها عند اشتراك مع كلابان يتبع الدبر وزيادة واما الفصل في التخيير فيه فليد انما قرأه من وجوبه فليد منه  
 مع كل جانب فليد منه بعد تمام الملاحظة الاما لا كما ينبغي ومع ذلك ليس في التخيير دليل مانع اذ ليس في الدليل دليل على زيادة  
 في الاعتناء بالجانبين ومن ثم قاله اولا على سماع الجانبين وهذه الاولوية على جهة الاستحسان لان في غسلها مع زيادة  
 الواجب الخامس فليد انما الذي لا يصلح انما اليه الى الشئ المدلول عليه بالالتزام او الى البدن كذا بدعة اي بدون التحميل  
 ولا يجوز عوده الى الموضع المانع من وصول الماء لان وصول الماء اليه غير كاف في الفصل لا يستحقه وفريق من الجاهل ولو قال لا يحل  
 ما لا يصلح الماء الى البشرة الاكبر كانه اجود والمراد بالمانع نحو الشعر ومختلف الاذنين والابطين والسرور والبطن في السمين

الغسل















هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه ولا ينافي مع ما في الكتاب من ان الارض لا تنبت الا بالبركة والارض لا تنبت الا بالبركة والارض لا تنبت الا بالبركة

فيكون البيرة

تخبر الكون لا ينقص من الجبهة ولا الاضمار من الجانبين الرابع سمع ظهور كفة النبي وحده من الزند بفتح الزاي وهو موصول  
 طرف الزند من الكفة الى الطرف الاضمار على المشهور واجب متوحد الوجه مع اليدين الى الطرفين والاية والاضمار  
 تحت عليه الخامس سمع ظهور كفة اليسرى من الزند الى الطرف الاضمار ويجلده خال من الزند من با التقدمة والبركة  
 بالزند ولو كان ليد زائفة وجب سمع ان كانت في الزند واما تحت او تميز من الاملية والا فمعرفة الاملية السلك  
 نزع الملايين الماسح والمسوح او بين الارض والبشرة حالة القرب كما تم مع الامكان ومع عدمه كالمجربة يمسح بها  
 ومليها كالظاهرة الحاشية الرابع الترتيب بين الاعضاء المسوحة كذا في العبارة بهذا القرب ثم يمسح الجبهة ثم اليد اليمنى  
 ثم اليد اليسرى للنحو والادراج والناسي فلو اخل به استدر كما يحتمل مع الترتيب الثالث من الموالاة وهي المتابعة بين الاعضاء  
 بحيث لا يقع بينهما تراخ يعتد به ولا ريب في اعتبارهما على القول بوجوب اعتبار وقت في فعل التيمم وعلى غيره فقلنا  
 المقننة للتعقيب غير ملة في الاية ولكن اوجبت المتابعة بين القرب والمسح واجبة بين باء المسح والتسليم وعلى  
 شرط في صحة فعل التيمم بالاعضاء المسموحة لا غير فيا تم بركتها واجبا واحدة فبذلك ما من موالاة الوضوء فان من اعاد  
 الخفاف وفيه صورة هذا التاسع طمان التراب القرب عليه كونه الصعيد باليد وهو الطاهر فلا يجرى التحريم  
 اختيارا واضطرارا سواء تعدت نجاسته الى الاعضاء ام لا ولا يكون ينبغي تعميم العبادة بلفظ يشمل التراب وغيره فاما  
 التراب بعض انواع ما يصح التيمم به وكذا تجب طهارته كالحل وهو الاعضاء الماسحة والمسوحة مع الامكان سواء تعدت  
 النجاسة الى التراب ام لا ولو تعدت الازاله ولم تكن النجاسة حائلة بين الماسح والمسوح ولا متعدية جاز التيمم  
 ومع التقدي الى التراب يجرى كالتيمم لا التراب بل نجس اما مع الميلولة فان امكن ازاله التراب ولو نجاسة اخرى كالبول  
 تعين ومع التعذر يتيقن كذا ويكون النجاسة الحائلة كالبجيرة ويظهر من الذكر سقوط التيمم هنا وليس بواجب ويجري مجرى التراب  
 وان امكن لانه من اضاف الارض اجمالا فانظر المحقق في المعرفه ان التراب كالتيمم بطوبى وعملت فيه الحوانه فافادوا استسما  
 وشيئا ولا يجرى جميع انواع من نظام وبرام وغيره اذ في ذلك على الشك ويجوز حيث شرطه في جواز استعماله التراب فيتعذر  
 بان كان من الارض يبارز التيمم عليه اختيارا او لا يجرى مطلقا كالمعدن ولا يرد الوصل المخرج منه في حكم الحجر الخزيه او  
 الجواز لعدم من جهة الطبع من اسم الارض كالحجر والخرق من اسم التراب بخلاف البعض الاستحسان مع من التيمم مع تجويز الجوز  
 موافق من جاعل اسم التراب والواجب في هذا النوع من الظهور القرب عليه ولا يشترط علوق شيء من التراب على اليدين عند  
 لان الصعيد وجه الارض لا التراب يجوز التيمم على الجوز لا يستحب المنقوص لما علق منه على اليدين وان اتفق لما روي عن  
 النبي من تعذيبه وذلك على ابن الجني حيث عبر العلق على انما هو الاية حيث جعل المصح منه ومن التبعض وقد

غيره

فانما ذلك

لما

يجوز كونها ابتداء الغاية او يعود القبر الى التيمم وان المصح به فوجب اجمالا لا اتفاق على جواز المنقوص بل انما قيل بجوز  
 تاسيا النبي والانه عليه السلام متى كان كذا لم يكن العلق فاذن يعود بل لا يمتنع ان يشرط العلق وهو شرط في قول البعض لا يستحب  
 فانه ذكر الاستحسانية على الزند على ان يشرط العلق لا يبيح الاستحسانية نفسه لانه مخرج من موضوع الرسالة وتوجيه الدلالة  
 انه لو اشترط علوق شيء من التراب لم يستحب المنقوص والاشارة الى ان يكون من فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم فانه قد تقدم في البطلان فلا يكون  
 العلق شرطا وهذا من طائفة التمسك بالظاهر العاشر اشارة الى باء التراب القرب عليه بان يكون من ماء او ماء فيه شيء او غيره وكيف  
 شامدا لاجل يجوز التيمم على جدران الخراب وارضه ولو لم يكن الماء في موضع التيمم لم يكن الماء الذي يتيقن منه فلو كان من ماء  
 جدران كان على ارضه مائة والماء في المكان كالماء في الخوض او في غير الارض الكيف معطى الوجه فلا يجرى المسح بايديه فلو كان  
 لانه لا يندرج تحت التيمم بل هو ليد النبي لصدق المسح والدليل ان من الذي والواجب حصول المسح بما دون ان يمسح اياه في غير المسح  
 فلو كسنا لا قرب المسح فلا يتيقن بقاء التيمم ما تقدم في الوضوء وجب ان يكون من الماء او من الكيف في الوضوء في المسح  
 مع الامكان فان تعذر ولو نجاسة اجزاء القرب وليس في هذه الاحكام كوارها تقدم في الثالث الرابع والخامس اذ ليس في كتاب التيمم  
 من اليد وان كان قد ذكر ان القرب على الارض بطلان يدين الا يتعين ذلك للمسح من مجرد اجابته وقوله ستون بالمسح فلو  
 من مصدره عند تقدمه امر او مستويا او جلا من الغافل المبدل عليه بالامر او العار فيه المصدر المذكور فيمكن كونه مالا  
 مينة لان تعميم الاستيعاب للمسوح في قوة قوله يقتصر على استيعاب المسوح وهذا المعنى من مفهوم الكلام السابق ويمكن كونه  
 مالا لو كان اذ كان الشارع المقتضى لغير الامور المتعدية فان كان الكلام السابق دالا على استيعاب المسوح والمواد بالمسوح المنسوبة  
 على استيعاب المسوح دون العفو الماسح لتمتق الامتثال بدونه وعدم المكان استيعاب المسوح به دفعة واحدة فبالاستيعاب  
 بعد الفراغ من المسوح ويجوز كذا في المسح لادليله والثالث في اشارة الى ان التيمم كالمسح فيجوز الشك فيه وما بعد من  
 للترتيب وينبغيه جميع فوافق المبدل ويؤيد عليه من المبدل الى من الطهارة التي هذا التيمم بدله من الماء فلو كان من الوضوء  
 خاصة من عليه غير من الجانبين من الامتثال وقد تيمم من الوضوء والفعل انتفى تيمم الوضوء خاصة وكذا لو كان من الغسل خاصة  
 تمكن منها انتفى التيمم من دون من تمكن من غسل بعض الاعضاء اذ ليس ذلك مبدلا ولا يشترط في استمرار الحكم بالانتفى مع التمكن كونه  
 بمقدار زمان الطهارة او اشارة الى ان الماء الوضوء لما فترغ في الطهارة ففصل ما من الامور التي لا يخرج من مصلحها من الانتفاء  
 قبل من زمان يمكنه الا لها فيه فانه يكشف من عدم الانتفاء وان كان قد حكم به في ظاهره للاستحالة التكليف بغيره وقت تعذر  
 ولا منافاة بين وجوب التيمم بنية الوجوب لوجوه وتبين عدمه بعد ذلك لان التكليف مبنى على الظاهر لا ان ثبت خلافه  
 مثله ما خرج المكلف بالعلق في اول الوقت فانه لا يعلم بقاء كلفه الا من العلق مع وجوب التيمم عليه بالوجوب في التيمم وكذا

عليه

عليه

من المبدل



الرابع في الجاهل الاستماع مع جواز تعلق المال بغيره من العود والصدقة قبل فعلها يقتضي الاجزاء فاستمرار الشرايط يقتضي  
 مطابق الواقع للظاهر والتحقق من كونها في الواقع والاطلاق بمبدأ الاستحسان والاجزاء ما يدل على انتفاء النية وان لم ينسحب المانع  
 والتحقيق ما هنا ان كان النية بدلا عن الوضوء ففرض واحد يقارن بها النية ويصح بها وجه وبديهة كافية وان كان  
 النية بدلا عن غسل الجنابة بدلا عن الغسل مطلقا ففرضان امد بها وجه واجبه والاضحية وان كان النية بدلا عن غيرهما  
 عن غير الوضوء والجنابة في بعض النسخ غير ما يفرض من غير الجنابة من الاعمال فيتم ان احدهما بدلا عن الغسل فيفرضين  
 والاضحية بدلا عن الوضوء فيفرضين ولا يخفى ما في العبارة من التقصير فان تخفيف الجنابة بالفرضين لا وجه له لان جميع النية  
 كذلك كنسبة التيمم الى غيرها من الاعمال فانفس الاعمال ليس عنها الا نية واحدة فيفرضين وانما النية الاضحية بدلا عن الوضوء  
 الذي يجامع الغسل ولا يجوز ان يراد بالاعمال اسبابها انما الاضحية لها من باب حذف المضاف لان النية انما يكون  
 بدلا عن الغسل نفسه او الوضوء لاس سببه وايضا فلا يكتفي التيمم للذين عن غير الجنابة من غيرها فيفرضين ام  
 بالتفريق ولا يستفاد من حكمه بدلا عن الوضوء بان يفرضه وعلى بدلا الجنابة انه يفرضين لان الثالث قيم الاثنى فيفرضان وكان  
 حق العبارة ان يقال ان كان بدلا عن الوضوء ففرض واحد وان كان من الغسل ففرضان وبغير الجنابة فيتم ان احدهما عن الوضوء  
 والاضحية من الغسل والنية ثلاثة لانها بدلا عن ثلثة اعمال والابود وجوب تعدد النية بحسب تعدد ما علمها الختان المصنف  
 امرا بنية واحدة لان ثلثة اشياء تجزئ بنية واحدة للثبوت بطريق اولي وعلى هذا القول تخير في افراد كل نية و  
 مجموعا بنية واحدة في اولها وهل يجزئ الدين بعد كل مسح بناء على ان تعدد بنية الميتة اجزاء وان لم تكن رتبة كما  
 هو المختار يحل ان يكون النية لا ينفذ غير طهارة والمطهر ما هو المسح باليد المنيعة لا التراب وان كان الطهر  
 ينسب للتراب فقط فكل واحد من اليد والارض من ثلثة التطهير والعدم مع عدم التعدد الى التراب لانه الطهر يفي  
 وان لم يجز به وعلى القول بعدم تعدد بنية الميتة مع البيوت لا اشكال في عدم وجوب تطهير العلم الجنابة وهو اخيرا  
 الشارع المحقق واذا نيم جاز ان يطهر سلوات متعددة ما لم يجدت او يجد الماء ولا يجب تعدده بعدد الصلوات عندنا  
 اجماعا ونية بغيره على ان لا يفرض العلم حيث اوجب لاسلوة تيمما ولا يجوز النية قبل دخول وقت العبادة المشروطة بها اجماعا  
 ينبغي انعام مع ضيق الوقت لاس سببه سواء رجا والاعذار لا تقتضي من الخلاف وعلا بالشهور بين الاصحاب  
 بل كما يكون اجماعا فلا اقل من ان يكون اولى ويكون كذلك العبارة على وجه الوجوب كما راجح المصنف كونه نية اقلا  
 فيها من الشيخ والمؤلف في عوى الابعاد عليه والمنقول منه بخير الواحد من فضلاء عذبة الامامين والافاضة العجيبة والدة  
 عليه فحين المصير اليه والاصح ان التيسير انما هو شرطه ابتداء النية لانه استلزامه فلو تيمم وضوءا فافترق

بدله

النية

وطوبى

صلوات

وملاها من وقت اخرى وموافق على النية جاز ان يعللها مع سعة الوقت كذا لو تيمم مع سعة وقت الحاجة لشرط  
 به مضي جاز ان يعللها بعد ذلك مع سعة الوقت **المقدمة الثانية** في ازالة النجاسة العشرة عن الثوب والبدن  
 ونقصها بالذكر لان البحث عن مقدما العلوة والانجيز التها ايضا عن المساجد والفرج المقدسة وعن الاواني  
 لاستعمالها في يتوقف على طهارتها لكن ذلك خارج من موضوع الرسالة وانما جاز ازالة النجاسة عن طهارة وجهه ففرض  
 لا مطلقا وانما المطلق هذا الكلام لا ما يفعله والنجاسات العشرة هي البول والغائط من غير الماء كذا كان في الجمل  
 نفس ما الله اعدم سبيل اذا قطعت عروقه لا يورثه رش الماء السك والثلث الدم الكاين من الحيوان ذي النفس الحية  
 مطلقا سواء كان مأكولا او شربا ففرضه اتم من معد البول والغائط مطلقا والاربع المنيعة من ذي النفس مطلقا  
 النفس الميتة منة ايضا واجزؤها ما لا تخلها الحياة دون ما لا تخلها كالصوف والريش والشمع والعدم صدق الاسم لان  
 يكون من نجس العين فيحكم فانه النجاسة مشتركة بمصدر واحد وهو الحيوان ذو النفس مطلقا ونجاسة الميتة معلقة في  
 جميع افرادها ثابتة فيها مادامت كذلك ما يظهر منها المسلم اي من عدم طهره فافترق من الميتة فانما لا تقبل التطهير  
 المولد بطهره كونه نفس طاهر لا يقبل التنجيس بالموت كالمصوم او يقبل لكن لم تجتمع شرايط النجاسة فيه  
 كالت الذي لم يورد عند المصنف او يقبل لكن عروقه ما وجب له عدم حصولها كالشهيد او حصلت له ولكن زالت عنه كالمقتل  
 فلا يجامع الا بوجوب هذا قوله يظهر التحقيد لندرج فيه الثلثة الاولى فانها خاصة من غير تطهير وكذلك من  
 قدم فله على قتله اذ لمدة النجاسة لانه لا ينجس اصلا فضلا عن ان تكون النجاسة منة ثم تتغير بغيره المستفاد من  
 قرانه مشددا فيخرج بالقيدين غلظا فوفروا لم يكمل غلظا مع توقفها عليه ومن غلظا فاسدا او ففروا ومن قتل بغير  
 السبب الذي يقتل الاوثان والمسلم الكافر والبهيمة وفي حكم المسلم طفلة ومجنونة وليقيد دار الاسلام او دار الكفر وفيها  
 مسلم ما عدا للاستيلاء وذكر المسلم الغايب التنبية على الحد الغالب للطهارة من الميتة والافيد الطهارة في غير فله ان يقبل  
 الطهارة واعلم ان في تركيب العبارة اشكالان فان ساء قوله يظهر المسلم ظرفية فيما نية اذ لا يجمعا لغيرها من معانيها افاض  
 المعنى ان الميتة من ذي النفس منة لم يظهر المسلم فاذا المقتول بالمدة وهو نجاسة الميتة وهذا المعنى  
 لا يستقيم على ما هو لان جميع الميتة لا تظهر عند ظهور المسلم وانما يظهر المسلم خاصة وملا لا يحال ان الميتة من نجس والمواد منها  
 جميع ما صدق عليه اسم الجنس فهو قوة كالميتة بهذا المسلم نجاسة اذ ان يشترطها فواضلا مادام الميت المسلم لم يظهر  
 فاذا حكم به ارتفاع ذلك العموم بسبب ارتفاع هذا الفرد منه وهو المسلم المحكوم بطهره واخراج فرد المسلم منه وان لم يصحح يمكن  
 استفاد من وصفه بالطهر وكان هذا اللفظ في قوة الاستثناء من العموم المراد من اللفظ اي الان يظهر المسلم لكن كون ما











مقتضى المقام وهو اختصاص البحث بالواجب عدم دخول الاطفال في ذلك لعدم علمهم بالوجوب لكن الجماع والطلاق الشرع  
 ونحوه المشقة يقتضي ادخالهم في حكم وان لم يتعلق بغرض الرسالة فان زوال النجاسة شرطها الشرعي من باب حفظ الوضع لا يمتنع  
 بالكلية واما وجوب الازالة او تدبيرها في باب خطاب الشرع ووفق بين الطرفين وانحى واقفه الوقت وما ابلغ هذه  
 العبارة واجمعها وكما ان نظائر هذه الرسالة قد ساند روح واضعها حيث ذكر الحرام الاستنجاء المقصود بالذات  
 من الرسالة تاسبا لمقام ان يذكر الحرام القلوة التي هي عند ما تدلوازم ما يترب عليه الاستنجاء استنباطا لطيفا لا قد استعمل  
 في هذه الرسالة كثيرا لبيان على جميع ما ذكر من منها في باب الطهارة والصلوة فقال وجب على المتخلى وهو قاضى الحاجة ومنه  
 بذلك وقوع الغسل في باب الطهارة التي يجب فيها في الصلوة وسياها ناعا في غيرهما فالحكمة الملائمة لها انما القلوة  
 الوجوب الخلال الى ما هو النافع والقاهر واخرنا بالاولى من روعة الرجل وملكه غير المزوجة والمعدة والطفل  
 الذي لا يميز العورة بحيث يفرق بينها وبين غير ما يزيده توجبه النفس اليها وانما ذكر في انحراف المتخلى من القبلة بها  
 اي بالعورة لقوله اذ ادخلت الخرج فلا تستقبل القبلة ولا تستدبرها وكن شرقا او غربا والمواد التوجه الى الجهة  
 التي فيها الشرق او المغرب بحيث لا يصدق عليه التوبة الى بين القبلة او جهة ما يعبر في الصلوة وغيره من الاعراف  
 من القبلة يتناول عدم الاستقبال والاستدبار معا لان الانحراف في الوجه الذي ذكرناه يوجب كون المتخلى غير مستقبل ولا تدبر  
 لانما استقبلان فلا عراض احد ما يقتضي الانحراف من الاعراف في تحقق التقابل بين العودتين نظرا وانحراف الظاهر ان المستدبر  
 بالبول يحقق من الانحراف القبلة فكان الاولى التفرع من انحراف الاستقبال وقد قدم من هذه العبارات الاكثاف باحواف  
 العورة خاتمة وان بقي الوجه مستقبلا او مستدبرا في القبلة الانحراف على العورة وهو فاسد لان الارض الاختيار معلق بالكلية لا  
 بالعورة ما عرفت من قوله فلا تستقبل القبلة فان للتعارض من الاستقبال والاستدبار وجهين يتعلق بالكلية ان يكون  
 بوجه ومقام بدنه احد ما يعبر في الصلوة او يمنع فعمل العباد على ذلك اذ ليست منافية لان لم تكن مطابقة واجاب  
 الشارع المحقق من العباد ما نأخذ لا ينافي ذلك فان الانحراف بما يقتضي لغة انحرافه معا على طرفي ذلك ذهب يزيد و  
 برهان المواد ذاتها بها وانطلاقها معا لا بها، التقدير على معنى وفيه نظر فان المحققين من اهل العربية ما يشار  
 عن سبويه وغيره ان معنى التقدير الهزلة والباء وامر فكل لا يقتضي قوله اذ ذهب زيد ما بك معه لا يقتضيه فوك  
 ذهب يزيد كما قال الله تعالى ان الله يورث من مع ان الذاب هو النور خاتمة والقول العبارة لا تدل على احد العيين من غير  
 تحملها واهل العربية قد اختلفوا فان الجبرود جازة في موال ما اختاره الشارع كن الدليل الشرعي لا يدل على اعتبار الوجه  
 البذل فيكون ذلك هو المحقق للوجه الاول لانفس التركيب في المسألة وهو مقتضى العبارة على ذلك التقدير ويصح فراجع

الكعبة  
 كذا في نسخة

ان الواجب متابع العدة للبدن في الانحراف من القبلة فلو انحراف وجهه وبدنه وتبع ذلك نحو الاستنجاء القبلة لم يقع والوجه  
 لا تدل على ذلك بل انما تدل على ان المحرم من ذلك هو اقدم العبرة بالصلوة والواجب خلافه ولا يفرق بينهما العورة بنحو ولا انبثا  
 والاصل يقتضي عدم تحريم ذلك وهذا يظهر من قوله في العبارة على معنى من ذكر التحاليل العشرة وذكر مقهورها  
 القوي وهو الماء اخذ في بقية اقسام المظهر لبعض التحاليل دون بعض وقد ذكرنا في الاستنجاء ان قلت بالارض قل  
 وقد ظهر الارض وان بقى الدالة على القليلة في هذا المقام لتبين على فله يظهر ما في جيب مطهر الماء فان الارض انما تظهر لسفل الغل  
 والقدم لقوله اذ اولى احدكم الذي يخفى فاه التراب له وورد قولنا بالاقوة في العدة بل هو ما يوجبها في تدبيرها  
 وتشرطها في الارض وسلاستها من وطورة تحريمها عن اسمها او وجوب بقى القلوة ورواها عن النجاسة بالشرع والشرع  
 فرق بين ذات الجرم وغيره ولا بين الرطوبة والماء ولا بين التراب وغيره من امثال الارض كالجردان وورد التراب في بعض  
 الاخبار ولا بين السفل والخف وغيره ما لا يتصل ولو من خشب كالنقاب وخشبة الزن ملحة بالسفل والقدم ولا يلحق  
 بهما السفل لعدم وجوب الوضوء وما شاكل ذلك فانما يظهر منهما ما استتر بالارض حاله الاعتماد عليها فلا تظهر حافاتها وكذا  
 ظهر الشمس ما اشرقت عليه وبقية من النجاسة لا لاجرم لها الحائض في الارض ونباتها ولا لا ينقل علة من الاختلاف  
 الابواب المثبتة في البناء والاقاد المستدلة فيه والتمار الحائض على الاشجار ونحو ذلك فظهر من المقتول علة شيئين  
 لا يفرقهما الحم والحمارى واخرنا بالاشراق من الحوان فانها لا تظهر ما تنفخ من النجاسة النفاذ والسفل العادق ما  
 اشرقت عليه الشمس فقد ظهر وانحارها بالوضوء على موضع اليقين ويدلوا النص لكان متى اشرقت الشمس على شيء ربط طهره  
 وبالله اذ اجف الجميع بسببها مع انقال النجاسة وانما الاسم كالارض الى دخلت فيها النجاسة واخرنا بالانقال فكله عز وجل  
 الحائض اذا امانت النجاسة فيها غير خاضرة اشرقت على احد ما فانه لا يظهر الا من عدم الانفصال وان انحدر الاسم وانما اذا اتم  
 الارض والحائض النجسين اذ اشرقت على احد ما وان كانت نجاستها منسلة وشبه الباريان النجستان اذا امان احد ما  
 فوق الارض واشرقت الشمس على العليان فانها تظهر قاعا وانما دون الارض وكذا اظهر النار ما حالته وملا اودها  
 او خفا على احد الوجهين لا خرفا على الصلوة والنجاسة في السفل في احد قوليهما حيث احبوا به من المواد ويندفع بعدم  
 خروج الخرف من معنى الارض كالانحرف الجرم من سفلها مع انه اقوى بقلبانها وهما متساويان في علة الصلاة ومن ثم  
 جاز السجود عليها مع انفسا من جمل الارض لا يخرج بالاستحالة ونباتها بشرطية والاستحالة يوم تبدل المصون النور  
 وانتقال الماهية الى موه اخرى واكتساب اسم مابين للاول وذلك كاستحالة النطفة حيوانا لما مر واستحالة العدة  
 وشبهها انما بالكن لو كانت رتبة ونجست العين التراب في اسمها لم يظهر التراب النجس بل هو ما فلو انما ذهب بقية النجاسة

العصا  
 كذا في نسخة



الزينة الخالصة والمتجدة ايضا لانها ممتدة لا تحته فقبل الطير ومروء الماء النجس بول الحيوان مأكول  
الجم اجز من الحفر اوان السقنة به الغذاء النجس ولا روثا له لولا حشدة ما وكر النمل او شره واستحالة لاسلامه لو لم يبقا عين النجاسة  
عامة من النجاسة واما بدهن طاريا ولون الغسل نجس ولم يظهر استحالة المنقول للزنا المتقدم واستحالة الميتة والغدة وخوفا  
دودا واستحالة الخمر فلا ولوجا مع علم نجاسته من خارج ويظهر بغيره ان <sup>من النجاسة</sup> فاربعة صرورة الدبر النجس خلافة لا يجر  
بل كذا اقتدارا على موضع من موضع احتماله واستحالة الدم قحما والكبد النجسة بطلان الدم والنجس بغيره كونه ماء النجاسة وهو من النمل  
النجاسة ايضا بعد كونه الكربة فلا تظهر بغير المستحيل الى فينجس منها المخلدة لا روثا واما نجاسته الجمع فليس يوجب فان الاستحالة لا تظهر  
اجزاء النجاسة كغيره لكن تظهر للناجس ومنه جملة من الاستحالة المحققة من طهارة هذا النوع اصله في الفرق بين نجاسته  
النجاسة ونجاسته الدبر السابق لو لم يبق ان طهارة النمل انقلب لابل الاستحالة لا ذكره المعنى بعضه هو السائر في  
الفرق وكان الاستحالة المستقرة فلو كانت نجاسة اذا استحال الماء الطاهر بول الذي النجس في الماء كولد النقص فانه يظهر العصبية  
لاذمب نشاء وللبر بالترج العجوة يظهر في معنونه ناهي الجمع فانه معذوم النجاسة لوعادت والاستحالة فانه يظهر الحار اذا انتقل  
الى السلام والدم النجس ومن اذا انتقل الى الباطن حاله انفسه لا يعرفه البرقوت ومن الطهارة العجوة في الادوية ان كان نجسا  
وغاب عن عين من لم نجاسته زانا احتمل فيه ازالة النجاسة ثم رآه بعد ذلك وقدر التعذر عين النجاسة ولم يكن طاهر فانه نجس بطهارته  
ملا بانها هو من اسم الاستحالة في النجاسة ويشترط علمه بالعدلية لانها تكون غير معتقدة وجوب ازالتها واستحالة اوجابها واعبر الله  
في ذكرى كونه مكلفا ليكون للتفتي المعارة ظاهره المسلم من النجاسة ولو ابره لا روثا قبل مطلقا لا العجوة في الحيوان فانها ليست  
مستقرة بل كونه المعارة زوال العين النجسة عن غير فيس لا ادى مقتضى فابا لم يوجب ويمكن ان يكون لافلاق حال من الادوية ونا  
كان صغيرا كما فانه لا يظهر في العين النجاسة منه وان كان الصغير شارب الماء في كثره الاطعام ويجب العجوة بل يمكن عرجها نجس  
اذا غسل في فراغ الكثير والرواد باعصر الاجتهاد في اخراجها النجس من المحل كنية اولية او دقة وتغيره اذا كان غليظا كالتبا ولو  
لم يقبل العجوة من ثوب الماء النجس في كثره لاس ليطهره القليل ولا يظهر مباشرة فيه العجوة بدونه فان تركه حتى يجف والعجوة عجوة سائر  
النجاسة الا بول الرضيع وهو الذكر الذكلم يغتسله الطعام بحيث يغلب اللبن او سوا به ولم يتجاوز سنه للولدين فانه كفي متبليا  
عليه بحيث يصب الماء ما ابر البول وان لم يغسل منه ولا يلحق به البنية ولا الخنثى استحالة اقتدارا بوضع ما ورد النص فقبل الغسل  
في عمره او بول الرضيع من النجاسة اذا غسلت في غير الكربة فيد ظهيرة البول مطلقا عدلا استثنى والنص بالزوين ورد في البول  
والحق انه وجماعة يبرزه من نجاسته لانها اقوى منه فيد من بان فهم للوافقة لا من قياس في الدليل كونه من نجاسته كما قال  
علم وجوب التعذر في غير البول لانها اعم من مقتضى ايجادها من غير ذلك كما روي في ثلث فلا روثا لا استواء ذكرها منها

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا  
فيما كنا ضالين مبينين

[illegible]

سابقہ  
کذا بخلافه بصيغة  
اسم الفاعل عنه

فيلم الحياة في هذا الصغر  
بمنزل أوائلها، فحان  
الترعة



واحد الربح ايضا فليس لو وجد من الماء يغسل من واحدة منها لان الغسل الواحد يتبعه والاتفاق على وجوبه ان اختلف  
 الغسل الغسل بالنية وان اختلفت باقية غسل واشتركا في النصب وجبت على الجميع ولو كان بعضهم يبيت والبلد يلبس وجبت  
 على الغالب لا الغسل حقيقة واستقرت العبرة في ذكرى اجزاءها من كل منهما وان توثبوا بان غسل كل واحد منهم بعض اجزائه لينة  
 من كل واحد عندئذ فعد ويحتمل الاكتفاء بنية الاول ويجب الثلث بالغرض او تعدل لمصلحة طامع القولين لقوله لانه لو لم يكن  
 فانوا منه ما استطع ولان الغسل لا يقط بانسداد الماء في الاخرى بغسل واحد من غير ان يغسل الاخرين الا عند الحاجة  
 النية فيجب ان يقصد تغسيل الغرض موضع ما لا يدركه الماء الكافور وكما لا يقط الغسلان بنوات ما يطعم فيهما لا  
 احدهما يغسل فيهما ولا يغسل فيهما من كل واحد ولا يغسل فيهما من كل واحد وان كان المنقود ما غسليتين مع وجود الغسل قدم  
 لو جوب البداهة برضاها في ذكرى الغرض ولو وجد الماء لغسليتين قدم الكافور على الغرض وعلى ما اذا كان الغسل يقدم السدر  
 الكافور واحدا في ذكرى الغرض الكافور والثلث بالتعريف مع التعريف وهو الترتيب ما خذ من الغرض في العين والغا وهو  
 الترتيب في الذكرى الا ان يغسل في الماء بجملة الولوع وهو لغة شرب الحلب ما في الاناء بلسانه والحقير لغة الاناء بلسانه  
 لانه في قوله ومول الاجزاء الغسلية الية ولا يلحق به بله نجاسة بله كغيرها فلكم نصوم بالاداء واكتفى الغسل بالولوع عن التفرع  
 برلادته عليه لغة كالتقاء فليس في تركه اخلال كانه ان كان فلا يرد من موافقة العادة في وجوب التعريف لغير الاناء ولا في بله  
 الاصح واللاق الغسل في التراب ما عتق شرعية ويجاز من باب الملاقاة اسم الجزاء على الكل ولا يجب منع التراب بالمال كذا في اليد  
 بعض الاما تحملا حقيقة الغسل بالونجه حتى ينجس بغير اسم التراب لم يجوز عليه الرسالة لانه على العلامين اذ لم يبرح كونه  
 مجموع الغسل الاول بالتراب والمصاهرة مع منه كنه لا يقول بهذا القول في غير ما ولا يظهر الاناء بدون التعريف مع التراب  
 وعدم فاش الحاربه ومع عدمها قيل ما يشابهه كالبستان والديق والاولى من عدم النص وبطلان التعاقب وعدم شوب الغسل  
 فبقى على النجاسة حتى يغسل الغسل وكذا لو فقد المبدل وقيل يستقل بالمال فيغسل ثلثا وشتر طهارة التراب كالتشرط  
 طهارة التراب بالمال لانه احد الظهورين ولو تكرر الطلوع تداخل وكذا لو جامع نجاسة اخرى لا تزيد عليه عدده الا اثنا عشر ولو  
 جامع ما يزيد على عدده دخلت غسلاته المائنة في الازيد وجب التعريف قبل الاخيرين ولو كان الاناء ما يعمر كالتعمد من جلد  
 يغسل الماء فلا بد من عمره بعد التعريف في غير الكثير وفيه يقط العمر والعدد بعد التعريف وغسله الولوع كغيرها من النجاسة  
 فلا يجب لها تعريف سواء كان قبل التعريف ام بعده خلافا للشارع المحقق حيث اوجب له الاناء الذي يغسل به قبل التعريف لانه لا انما  
 نجاسة الولوع وهو لا يستلزم المني والسبع بالمال من غير تعريف ولوع اختص في الاناء دون نجاسة فانها كالباء النجاسة كنجاسة  
 الحلب بغير الولوع وكذا يجب السبع في غسل الاناء من نجاسة الخمر المشهور وكذا في نجاسة الفارة بالهجر المستند الى موتها

هو كغيره  
 بعضه

فيها

فيها بين الجرد بين الجيم وفتح الزاء وهو نوع منها وبين غيره والاستدلال في الخبر والقرآن مع شهرته ضعيف والاكتفاء ببلوغ قوى و  
 ان يكون الشهور اولى والعلة في الماء المنفصل من الحمل الغسل كمالها في نجاسته والظاهر ان الغسل لا يغسله الا قبل  
 المتحقق بالاعتقاد ان كان الحمل قبل تحققه بالانفصال عنها او بعد استيفاء احد العبرتين فان كان نجاسة  
 ويجب الغسل منها بقدر ما يجب غسل الحمل الذي انفصلت عنه قبلها فانما نجاسة الاخرى كمن غسل المرأة لاسن او لاولى وصح لا العدد وقبلها  
 كالحمل بعد ان كانت من الاخرى في ظاهره وقبلها في باطنه كمن يغسل من بعد ما يغسل الحمل بعد الفراغ منها وقبلها  
 كالحمل قبل الغسل فيجب لها ما يجب للحمل الذي انفصلت عنه قبله وقبله من الغسل في ظاهره مطلقا وفي باطنه مطلقا وان  
 حكم بطهر الحمل فخذ منه اقوالا حردا ما وضعه بادلتها وذكره القائلين في شرح الارشاد فلا عبرة بانها ركن للمحقق  
 ثلثة منها ويتفرع على هذه الاقوالا وامامت من الغسلات شيئا اخر فلو اصابته الثانية وقبله من غسل المتنجس بغيره على الاول  
 ووثيق على الثاني وان طاهر على الثاني والرابع واختار المصنف اشتراط دعوى بين احدهما انما الغسلان نجس والثانية  
 ان نجاسته ليست على حد النجاسة الاولى مطلقا ووجوب الاول انما قبل لا في نجاسته فينجس عما استثنى منه كالاختصاص  
 له بعد انما الذي يغسل به الثوب ويغسل به من النجاسة لا يتوفا منه ووجه الثانية ان الحمل الغسل يغسله نجاسته  
 بعد كل غسلة وان لم يظهر وهذا كغيره من العود ما لا يكون قبل ذكره فيكون حكمه الغسل كذلك لان نجاستها مستبينة عنه فلا  
 حكمها عليه لئلا يلزم زيادة التفرع على اصله يظهر من المصنف كركي الحمل الرابع وهو من صلب الشجر والمنقعي وجامع من الاستحباب  
 والحج عليه لونه كمن نجاسته القليل لو ارد لم يكن لو رده افرقت لركي لانه لا يشترط الورد فيظهر النجس وان ورد على  
 القليل وهذا الدليل لا يدل على عدم نجاسته بل على عدم اشتراط ورود الماء على الحمل والغسل المنقعي في الثاني ولادليل على صحة  
 الاعتبار بل من جهة النقل هو قوله اذ استيقظ احدكم فلا يدري في الماء يغسلها فانه لا يدري ان كان نجاسته  
 ورود الماء على النجاسة لم يكن للنهي عنى اصح الرقعة على الاول بانه لو حكم بنجاسته لم يظهر الحمل الغسل العدي والظاهر انما  
 والملازمة وانما يلزم ان لا ينجس بغيره بطريق اخر لانه لا يفرق النجس فاذا لم يفرقه فلا اجتماع معه فلا يوجب نجاسته فانه  
 فيضعفه وابعد العلة في لغة بالنظام الحكم بنجاسته ولما ان الثوب بعد الانفصال والواجب بجملة الاول منع الكبري بل هو من الشارع  
 فكيف يفرقه لولا وامن الدليل عليها والخبر مع من الدعوى فان لم ينجس من الوضوء به من نجاسته فلا يستلزمه اذ العلم به  
 على الخامس وقد كان على المصنف يشيها الاستحباب فانه غسالة طاهرة مع عدم تغيره بالنجاسة وعدم ملاقاته لنجاسته خارجة عن حقيقة  
 الحدث او من علمه وما لا ينفصل عن الدم كدم الغرض والجروح المستمرة وفي حكمه عدم الانقطاع رفق قدر لا يمنع  
 العلوق وانما الجان تفقني عدم العفو عنها ومنه والرقعة قوله الباقر لا يبرح من قال ان لا يدركه الاخرى في الغسل



۱  
 ۲  
 ۳  
 ۴  
 ۵  
 ۶  
 ۷  
 ۸  
 ۹  
 ۱۰  
 ۱۱  
 ۱۲  
 ۱۳  
 ۱۴  
 ۱۵  
 ۱۶  
 ۱۷  
 ۱۸  
 ۱۹  
 ۲۰  
 ۲۱  
 ۲۲  
 ۲۳  
 ۲۴  
 ۲۵  
 ۲۶  
 ۲۷  
 ۲۸  
 ۲۹  
 ۳۰  
 ۳۱  
 ۳۲  
 ۳۳  
 ۳۴  
 ۳۵  
 ۳۶  
 ۳۷  
 ۳۸  
 ۳۹  
 ۴۰  
 ۴۱  
 ۴۲  
 ۴۳  
 ۴۴  
 ۴۵  
 ۴۶  
 ۴۷  
 ۴۸  
 ۴۹  
 ۵۰  
 ۵۱  
 ۵۲  
 ۵۳  
 ۵۴  
 ۵۵  
 ۵۶  
 ۵۷  
 ۵۸  
 ۵۹  
 ۶۰  
 ۶۱  
 ۶۲  
 ۶۳  
 ۶۴  
 ۶۵  
 ۶۶  
 ۶۷  
 ۶۸  
 ۶۹  
 ۷۰  
 ۷۱  
 ۷۲  
 ۷۳  
 ۷۴  
 ۷۵  
 ۷۶  
 ۷۷  
 ۷۸  
 ۷۹  
 ۸۰  
 ۸۱  
 ۸۲  
 ۸۳  
 ۸۴  
 ۸۵  
 ۸۶  
 ۸۷  
 ۸۸  
 ۸۹  
 ۹۰  
 ۹۱  
 ۹۲  
 ۹۳  
 ۹۴  
 ۹۵  
 ۹۶  
 ۹۷  
 ۹۸  
 ۹۹  
 ۱۰۰

لعون

النور  
نظام معتقده كستور  
كذلك الخطه















جستار

34

تاریخ  
کتابخانه

المطبخ

۲۷

۱۶

انصاف کے سوا اور خوف سے قضا فرمنا صحیح نہیں  
قضا اور حلف و نذر سے عدالت کا حکم  
فرمانا اور علیحدہ جاننا بھی











في قرب نصف مسافة التقريب وهو ربع قوسها الا ان نهاية الخط فانهما تكون على اية نصف النهار كما تقدم في الذي  
 حالاً فانهما وقع لا يكون خلف اذن الثاني الذي لا يصفى ظهور العراق لا يمتدح على انما على ما مرناه وهذا امر يستحيل  
 فضلا عن التعريف قد برز علم انه يستفاد من قول ان العراق يجعل الجدي خلف المنكب الايمن والثاني خلف المنكب الايسر  
 ان انحراف العرة نحو المغرب يزيد سيرا من انحراف النجوم نحو المشرق لان الكفة اقرب الى نقطة النجم الايمن المنكب الايمن وهو  
 موافق للقوس المسمى لا فروع سمت القبلة لكن هذا الثاني في واسط العراق لا يسلط مطلق العراق فان انحراف النجم الايمن  
 من بعضه وحرارة من الكلم على العراق والنام على ان يعلو الحكم عليها ليس على ما صدق الا ان بحيث يحكم العلامة المذكورة  
 لعراق لا طرفها الغربية مثلاً وبذلك انهم لا طرفها الشرقية المجاور للعراق بل يجمع في ذلك الى فضل اجتماع ونظر في تلك  
 الحدود فان هذه يستقوا من شرعية لا يجوز تجاوزها وانما هي علامة مستنبطة بالاعتبار فلا يستغنى عنه كالموتين عند  
 من تدبر الى ذلك القول في غير ما من الجها وما ذكره الفقهاء في ذلك قليل من يجمع اغفالهم لكثرة البلاد الاسلامية وذكر  
 ليس بلان لم لانهم وليفهم من غنائم ما ذكره بجملة يحتاج الى البيان او مطلقا يحتاج الى التيقن وعلى ما  
 ذكر من علامة ان النجم فيجعل النوع سهل بين الكتفين والجدي معتدلا طرفي الجبل الايمن ما يلي الابدان هذا هو  
 يقتضيه تحقيق المقابلة بينه وبين الثاني ولهذا الثاني في الطرف الايمن الشرقية كنعما وما والاها ولما غار بها فهي مقابلة  
 للعراق كما مر وقد ذكر المصنف وغيره من الاستحسان من علامة النجم جعل الجدي عند ظهور بين العينين وسهل عند غاية  
 ارتفاع بين الكتفين وهو يقتضي مقابلة للعراق لانه في الايمن لا يوجد في كلامهم كون علامة جعل سهل عند مغيبه  
 الكتفين وهو يقتضي انحرافا بينا من نقطة النجم نحو المشرق فيقابل في اواسط العراق فاذا زاد فضلا عن مغايرتها فيجمع  
 ما ذكره ان سمتا ان يكون نقطة النجم اذا جعل الجدي ما العاين وتارة يميل منها شرقا واخرى مغربا  
 الكلام فيه كالكلام في علامة العرة وهو يترك بصيرة في احتياط كلامهم لا التعريف وجعل الثريا والعيوق وهو في  
 مضي في طرف الجوز ثلثا الثريا ويعد عنها لاجهة الشمال كعد ما عن نقطة المشرق عند الموضع الايمن واليسار على طريق  
 الكف والنشر المرتب كما جعل الثريا على اليمين والعيوق على اليسار نحو في قبلة ما بينهما ومن الملاقاة كون جهة الغرب  
 مما بينهما يستفاد ان الجهة لا يوثق فيها التفاوت اليسير مضافا الى ما قد ذكر في كلمة وهو يزيد ما فترت به من الخط  
 المقاطع للخط المفروض عاين الكعبة وبارها عازوا قوام فسادا ولو حلا ذلك عازا ارادة التفسير فيها انحرافا  
 بان بلاد المغرب متسعة جدا لا تتم لجميع اقطارها هذه العلامة واعلم ان المولد بالمغرب هنا ليس هو البلاد المشهورة  
 في زماننا ببلاد المغرب كقرطبة وزديلة وتونس وقروان وطرابلس الغرب فان هذه البلاد قبلتها تقرب من نقطة

المشرق

المفيد

المشرق بل بعضها يميل عنه نحو الجنوب فغير بعيد من ذكره وان المولد ببلاد الحبشة والنوبة ووالا مع الموضع الجاهل  
 اقطارها الى جهة في النيان والنياس كغيرها من البلد المستوية ومن اقطارها ببلاد السودان الغربية المسبحة هذه المسبحة تسمى  
 ما قبلها من المشرق وفضلها بهما الجملة وعلى ما مكرر ما ذكر من علامة التعريف في نسخة وهو انحراف النجم الايمن والثاني خلف المنكب  
 متصفين ما بين نقطة المشرق والنجم الايمن تقريبا ووجه التماس تقرب من متصفين بين نقطة الجنوب والغرب واما متقابلان في موضع  
 بحث وموان المشرق جعل اليمين مقابلة الثاني فلم يجعل المغرب مقابلة للعراق في تلك الرسالة ذكر مستحسنا والمتداول في كتب  
 الايمن ذكر الاربعة لا يفر وهو للنايب لانه كعبة للنسوبة الى الجها فان الركن العراق وهو الذي فيه الجوز يقابل الركن الغرب فان  
 الركن الايمن يقابل الركن اليمين وهو يقابلنا سبب لعلنا منهم من ملأه اليمين فاما مقابلة بلاد العراق وما ذكره المصنف من عدم  
 العراق للمغرب هو التحقيق فان العلامة المذكورة للمغرب تقتضي كون المغرب الممحوث منه مستقبلا للفرن الركن الغرب لان  
 الكعبة موضوعة على الاضحية الاربعة لعلها فيكون الركن العراق من جهة الطاهان الغرب على الدور وفيكون جهة المغرب المذكورة  
 مقابلة للركن العراق واما العراق فوجههم هو المشرق كنهم بل الى الكعبة فذلك كان انحرافهم من اهل المغرب يسيرا وقد كانت  
 شراسان اشترى ثمانية العراق فربما قبلتهم الى الركن العراق فمقابل المغرب قد يرد ذكره في هذا الباب فانه لا يتجدد مفاد  
 في كتاب وان فقد الفصل الامار الدالة على جهة القبلة المذكورة ووجهها عدم علمها الامامي والجمع علم الجاهل انهم وضيق  
 وقت الخلوة او لانهم من الاطلاع عليها وان لا يكونوا لوجه بعد ما كنهم وحسب قلة العدل الطرف بما يقين او لاجتماعه سوا كان  
 رسلهم من موالم بعدا فانه من الجبال الشاهدة والاعتبار التعدد ولو اخذ العدل في مجموع الى المنور او الجبل الى القاسم  
 من موقعا بل الى الكاف من تعدد السلم وبعثا اقبيا عند المعنى في ذلك في الاميرين مع قطعهم بجمعهم الى الاول ويكمل الاشترار  
 العلامة بوجوب عدم الرجوع الى المجهول الاستلزام للجملة الزلزلة المشرق والاسر بالتثبت من اقطار القاسم واليمين من الركن  
 الى الاخر واختمه بجاء الاعتبار لادله عليه في تحجب الصلوة الاربعة شيا واما اختار المصنف من جواز التقليد للامامي والخاص بعد  
 التزويج هو المشروطين الايمن والشيخ فلا يوجب الصلوة عليها الاربع شيا والاطرافى ولو قدر العام على التعليم مع سعة الوقت  
 فلا يحل في طلاق ملوثة وقد تقدم واما العالم المنوع لعاز من فقد اختلفا في جواز تقليد او ملوثة الاربع شيا وقد اختلف  
 كلام الله والعلامة فذهب المصنف في العلامة في الايمان والاعلان في الاول فانه هذه الرسالة لا ركة للجملة في المعنى الا على فانه غير  
 مقصود المانع مستند اليه فهو اول الحكم من الجملة المقصود في التعليم الا ان خاف الوقت وذهب المصنف في ذكره والعلامة في كثير من كتب  
 اثباته بناء على ان القدرة على العمل الاجتهاد ساهلة والعاز من سري الزوال ومن ملاحضة الدلالة نظر المصنف العجز عن العمل الذي هو  
 محل التحيز والقدرة على الاجتهاد مع الشان غير مفيدة وسرعة الزوال غير ملحة للتحليل مع الحاطية ليعلم حاله العذر في عدم رسالة



مقاومة

تغییر

في الجنوب والشمال فلهذا تقدم منصرف في الاربع جهتها واما عند ما لا يكون ذلك فلهذا تقدم منصرف في الاربع جهتها  
الوقت الاول ووافق الوقت عند ما لا يمكن فوافق الاربع جهتها واجزاء وتجيز في ان يكون اول وقتها اول وقت  
انما يحرى سادس الاربع مع تعذر ما اذا لم يكن التعذر مستند الى التقير والافق الا انما يتلوه ان المجموع قد يمتنع من وقت  
واحد فلا يتحقق وقوع ركعة من هذا الوقت الموجب للصلاة لاجل ان ركعة اقل من ركعة من الركعة للتقير  
ما دون ذلك للتقير اذ ركعة من الصلوة ملازم بالبقية من عدم المساواة لهذا كذا وجه والاما وجبت الصلوة  
بادراك قدرها لاجهة بلث جهات وهو خلاف المفروض من هنا توجه انه لو ادرك من قبل الغروب قد مضى بمصر  
واحدة الجهة من يزان يخصمها بالثانية لان ذلك من مواضع الغروب المستوفى للتقير بالصلوة لاجهة واحدة وانما  
ما تقدم من الاختصار واجب فطره الصلوة لاربع على الوجه المتقدم في جميع العالقات حتى الجادة وكذا تقبيل النبي  
استفاد ودفعه فلا وكذا الذي وانما الاجتهاد فواجب في الجميع منه وجوبها فمن اشار الى المذكور سابقا  
فروا من فروض الصلوة متقدمة عليها واجبة حقا وسرا لا تختلف في اليفها ويصدق وجوبها على المكلف في الجدة وانما  
بدلان بعض انواع العارة فان فروضها جميعا لا يجمع على المكلف في صفة وان بدلا في يجمع على فروض اثنين منها  
لكن ذلك لا ينافي وجوبها في الجدة والمراد بالسهم على ما يقتضيه الامر ونقل عن الله في غاية الراسخ واجبا للفقير الثلث  
ومن شرطه ثلثين وازالة النجاسة ووجبة فتعذر واجبا بتعدد ما واجبا لاربع من وقت في وقت ثلثين ووجبة  
في كل واحدة من الصلوات الخمس فتعذر بتعدد ما وجبة كازالة النجاسة ولا يتعدى عدم اجتماع الواجبات في الصلوة الواحدة  
لان غرض الله حصر الاف في هذه الصلوات الخمس لانه لا واحد منها في الحان ايمان وفي القليلة ايمان وجميع ذلك مستوفى  
وقد اقر بالثاني المحقق حيث جعلها واجبا للفقير المذكورة واجبا لاربع والمكان والبقية وذلك ثمة واربعون وجعل  
مراعاة الوقت امر اول ولم يجعل تقبل ذلك النجاسة العشرين بعد بل في مقدمتها ثم يفر من الاول ان النجاسة تطهر الثلث  
سبع العدة للمتحلى بالثلاث اغراض بعبارة القبة الرابع العشرة غير الكبر القاسم على ما يبين العدد بحسب النجاسة وجعلها مقدرة  
الرسالة ثمة الاول وجوب العينية بالنفس والجماع الثلث كذا في محل تركها الثلث وجوبها على كل مكلف في الرابع وجوب  
تقديم الاسلام على فعلها الخامس وجوب تقديم المعارف عليها السادس كون تلك المعارف بالدليل السابع وجوب الاخذ  
بالاستدلال لامة الثامن وجوب الاستفتاء للقائم التاسع وجوب الاعادة على من لم يفي حوائجك الامرين وهذا التوجيه  
في الفقه المنقول عن الله اسود احدها انه جعل في مقدم المقدمة ايت من المقصود بالذات ومعلوم ان المقصود بالذات  
مؤد كوفروض الصلوة في بعضها ثلثة عشرة ففروض ينافي كونها واجبة عن المقصود بالذات فالنوعان هما ثانيا ان كل ما ينافي



لنقتضي الا لعلادة المصنفين جعل المقدم خارجا عن المقصود بالذات لانه المقصود منها تعريف الفهم وموضوح وغايتها وما  
 تسببها من الترهيب والتعجب وان فلا يكون مشتملا على شيء من المقصود بالذات وان كان بعض ما ذكر في المقدمة يناسب كون  
 من الواجب المقدم كمالا سلم والاضطراب الاستدلال او التقليد لانهما تايدها الكثير اعمدة في المقدمة لا يناسب كونها من الفهم  
 التي يجب على المصنف تقديمها على التعليق كون وجوبها ايجابا للفهم والابحار وكون مستلزما لكونها فوافان من لا يخطر بباله ذلك كغيره من الحاشي  
 نفع ملوتم بدون معرفتها مع انهم في الواجب وكذلك معرفة وجوبها على ما لا يبلغ مافلا ومعرفة وجوب الاعادة على ما لا يخل  
 بالاعتقاد والاضطراب الطوبى وان لا يخلل ذلك وجوب الاعادة لا يخلل في التمام ما ذكر من العلة في ازالة التماسيح  
 الى الازالة فهو لا يخللها فذكرها من ذلك التفسير والامانة الواجب لانه لا وادة من التماسيح المتغيرة مدققة في الازالة  
 بتعدد المزايا من غير ما في الازالة المتعددة شرائط وكيفية الامانة لا يوجب ذلك في العلة فموضوعات في الامانة  
 تقديم فانه يتم بوجع معرفة المقدم والواقع خلافه راجعا انه على تقدير الاعناء باو خال لا يتوجب دخول جميع ما ذكره فان  
 شر العون على التخلي واخر افرها من العلة لا بد من مقدمها قبلها ولا اذ يتبادر لها بان يجمع الايمان بين الواجب الصحيح وان  
 اخل بها وانما لا يخلل الاضطرار في العلة المتغيرة العلة في سها ان التمر لكونه ملة الوقت المواصل وان اختلفت  
 كيفية وجوب جعل الازالة اذ الكلال من جعل الامر واحد وهو طاعة الشوب والبدن وان اختلفت كيفية جعله ملة الوقت  
 من جعلها ايقاع التعليق في وقتها وان اختلفت الاوقات جعلها احد عاتقها والاخر متعدد اغنى واضح يتم في هذا ان يثلا  
 الحكم بتعدد فروق الوقت بسبب تعدد وجوب تعدد فروق الازالة انما بسبب اختلاف كيفية فان الطارة بالاضطرار الحارة  
 بغيره وكذلك الصب مغاير للخلقين ويجاب بان رعاية ذلك وان امكن كذا لا ينظم معها العلة بعد ابطالها او بطل  
 منه ويكنى في المصير لا ما تقدم محبة بنوع من الاعتبار ولا ذكر السفر سبب العلة استطراد ذكر شي من الحكم التعليق للتعلة  
 بدوان كان ذكر ما بعد فعل المفاخر اولى بسبب اخر ذلك ان لم يذكر السفر سبب الخوض لعدم مناسبتها للقيام بالامر في ان  
 المقام ذكره بنوع من اللطف كموافقة في تعاضد هذه الوسائل في تدبيرها وانما بطرفة لا ما تقدم بقوله في المفيدة  
 للتعقيب المتراخي الى عدم اربابا الحقيقي بين المبحثين واقتراف حكم المخطوف والمخطوف عليه ليوم البس والمخطوف هما  
 هو قوله في السفر الوقت في الوقت الفريضة فالام العهد الذي المقدم او بدل من المضاف اليه والمراد بشمول السفر الوقت ان  
 يسافر في مجموع وقت العبادات لا يعني من اول وقتها مقدار فعل التعليق مع شرائطها المفقودة ولا يعني من اخر الوقت الذي  
 انتهى السفر فيه مقدار التعليق كذا وما يقوم مقامها كذا ذكره فالفراغ لامل الوقت في هذا الوجوب ايجابا عينا  
 اى رابعة الوقت المذكور في رابعة السفر واخرها رابعة من المصنف والجميع فانه لا فرق في احواله فاما في الوقت الاخر

من رابعة الحرف اذا فانت واداد قضاها سوا فانه يقضيها فاما لا يستدعيه السفر وهو قد وكالوقت لان الوقت المحرر  
 شمول السفر فكون رابعة رابعة سفر لينا فوجب قضاها واخره بشمول السفر لوقت ما لو سافر بعد دخوله ومضى من ذلك التعليق  
 جامعة لسرها او انتهى السفر وقد بقي من الوقت مقدار فذكره لا يستدعيه كذا فانه يجب عليه الاقامة في الموضوعين على ما لا  
 والمعتبر من الوقت في الحاشي ما يحصل قبله فاما بلوغ الاذان والمجدان فلو انشا السفر في اول الوقت وقبله ولم يسبق ذلك  
 من بقى مقدار التعليق اتم في السفر وكذا الابلج ذلك المجلد وسع زمان قطع الباش من المسافة فذكره في الوقت فانه يتم لان  
 ذلك في كم البلد وانما يتعرف من انما هذه الشرايط اياها لا اختلاف وانما رابعا اياها لا اختلاف ونبه بقوله موجه على ان الفهم  
 الشرايط غريبة لا رخصة عندنا فلا يجوز العدول الى التمام فيعيد التعليق لو فعل ذلك عندا مطلقا ويعذر الجاهل وفي الناس  
 قولان اجمعهم الاعادة في الوقت فانه وجوب الفهم في غير الاربعة المعهودة شرعا في اللام في العهد الذي هو  
 مسددة مكة والمدنية وجامع الكوفة وحار الرشيد وهو ما دار عليه سواد الخيرة الترفية في هذه الاربعة لا يتم التفسير في السفر  
 بل يتخير بينه وبين اتم التعليق وهو اصل هذا مع سعة الوقت بحيث يمكن من الامر فيه فلو فاق الوقت الامر في السفر لو ادرك  
 من اخر وقت الظهر مقدار اربع ركعات تعين الفهم لجمع بين الفهم اداء مع اضطرار الخيرة فيقضي الظهر لو اضر الاقام واستند  
 ذلك الاخبار المتطامن عن امة الهدى عليهم السلام في عبارة الرسالة ما يدل على ان التعليق في الاربعة لا يقتضاه بقا التمام لانها  
 كالمشتا من وجوب الفهم والوجوب لذلك الاجاز وقوله ادا وقضا حالان من الاربعة والعامل فيها المصدر وهو الفهم  
 سوغ كونه جازا فاجله ناو بلا اشتقاق اى مودة ومقتضا مع ان ذلك الحال كثرى كذا فيكون انما هو بين نوع في  
 وينتقد من تخصيصه الفهم بغير الاربعة ان الغالب فيها اذا فقي في غيرها لا يقتصر فيها وجوب الاربعة المسددة وقتها  
 بقا في الخيرة بناء على وجوب المطابقة بين القضاء والاداء رعايتا لقوله فليقتضها افاضة واختاره المذاهب والناس في  
 مطلقا وان قضيت فيها وقوا فاما في الاصل على موضع التبيين وهو الاداء فاعلم ان شرائط وجوب الفهم في السفر فاشا  
 اليها في هذه العجاة احدها كون السفر في مجموع وقت التعليق او مامو في كل موضع في نفسه فلا فرق في تفصيله وانما كون  
 الفريضة ما هو اباد الهاء السوفان لم يفعل ذلك في فوايت الحرف وان ملئت سفره الا انما في فوايت السفر وان قضيت في  
 الحرف والشاهان لا يكون الفعل في احدى الاربعة وقد اندرجت هذه الشرايط في فقرة واحدة وهو المقدمة وارجعها فاعلم السفر  
 فلا يقتصر على ما في موضع كسر مقدم معين ولا في الباقي بحيث يرجع في وجهه وان بلغ سفره المسافة يتم بيقان في الرجوع  
 مع بلوغه وانما كون المقصود مسافة الى مذهب الشرايط اشار بقوله بقصد فانية فارجعها اليها المسببة وتعلقها  
 موجب فهو في لغو والمشهور ان الفهم في ثلثة ايام ايام اربع الاف ذراع والذراع اربع وعشرون اصبع والاصبع

الكلية في السفر الوقت في الوقت الفريضة فالام العهد الذي المقدم او بدل من المضاف اليه والمراد بشمول السفر الوقت ان  
 يسافر في مجموع وقت العبادات لا يعني من اول وقتها مقدار فعل التعليق مع شرائطها المفقودة ولا يعني من اخر الوقت الذي  
 انتهى السفر فيه مقدار التعليق كذا وما يقوم مقامها كذا ذكره فالفراغ لامل الوقت في هذا الوجوب ايجابا عينا



سبع شجرات متلاصقات بالتمح الأكبر وعرض الشجرة سبع سعرات من اوسط شعر البرذون كبرها، وفتح الذالو  
 يكفي عن التقدير ميسر في الارض المعتدلة والنهار المعتدل بالسير المعتدل للثقل وشبه ذلك شهادة عدلين  
 بالاستقامة ومن ثم فقد المسافة ضد نصفها <sup>مضاعف</sup> ارادة الرميح يومه والبلد كان عليه ان يثبت على حكمه للالين في حكم التام  
 ولا يكتفى بكون ذلك يستلزم المسافة باعتبار ان السور وبلوغ القدر ان ذلك لو لم يقيد باليوم ولا بالاربعه بل كان قائ  
 ثلك فرائض تلك مرات كذا بل ازيد فهو متنع ويدخل في العاية فاصد موضع يبلغ المسافة على بعد الطريقين وان فقد  
 الترضع وشبهه فاصد الترضع خاصة بالسفر على اشهر التولين والافرق في اشهر المسافة بين التبع والمتبع لا يقيقه  
 الملاق العاية فالزوجة والحام والولدان على معتد المتبع وقصده ولو بطن بقاء الاستيلاء والتجبة ترخصوا  
 لان جواز العدا العتق والبيع والزوجة المطلق تظهر امان ذلك ومنظم الاسير والمأخوذ ظاهرا فيقصر مع علم بقصد الاخذ  
 وبلوغ المسافة ولقد بقاء الاستيلاء ومبدأ التقدير من اخر العاية في البلد المتوسط فادون ومن اخر عتقه في  
 البلد المتسع والرجوع فيها الى العزو وسلاسلها الجدان والاذان من بلد او امة حكمها واقام الامم فلم يخاف اليه و  
 الخفا في العاية مجرور بالعتق فقد عطف الاذان بالواو والذال على الجمع المطلق دون اول التبيين على اشهر الخفا الجدان  
 فلا يكتفى لحد من الشهور المعبر عنها صوت الجدران لا شجها وسمع موت الاذان وان لم يميز فصوله وكفى اعتبار  
 اخر الجدران والاذان ما لم يخرج البلد في السحر من العادة فيعبر الجبل ويعبر الامران ولو كان تقديرهما في الاعي والامم  
 المسافر ليلا ولا صوت فلكا والبلد المرتفعة والمنخفضة والحابل المانع من الزوية وحلة البدوى بالنسبة الى الجبل  
 فيقدر في هذه المواضع ان لو كان المانع مرتفعا والخارج عز الاستواء معتدلا وكما يشترط في الترضع فان جابو عن ذلك  
 كذا يؤول بادراك احداهما خفاءا وما يشترط ذهابها واباها على اصح الاقوال وسابعا عدم المعصية برأي بالسفر فلا يترخص  
 العام بسفره بان كان غاية سفره من المعصية كبيع الجارية في جوارج الجرد الرفعة او لبعدها عملا محلا وقاطع الطريق وانما  
 في الحرث والسعي على فرد مسلم والعبد الابن والزوجة النافرة وفي حكمه ما لو كانت الغيلة مشتركة بين الطاعة والمعصية كالو  
 قصد مع احداهما النجاس والحق المبرر من الاتصاف اذ لا يبعد جوبه والوقوف بعزلة كذا والقار من الخ  
 ومن سلك طريقا نحو فاني لم يترخص على النفس او الملا الحنف وانما الغاية طاعة ويشكل الفرق بينهما وبين ان كان  
 مطلقا واجب كسليم العلم وجوبه على عينه او كفاية ومناقاة السفر لا وجوبه على قوى وكما يمنع المعصية القفر استلزام  
 يمنع استلزامه فلو عرض قصد ما في انشاء سفر الطاعة زال الترضع وينعكس الحكم بانعكاس الغرض ولكن يشترطها  
 كون الباى غاية المقصد ماسة وكفى في العود كونه ماسة لكن لا يفيح لما يقين من الذهاب لو قرر عنها فيترخص في

العود

مدام

في العود خاصة ولو رجع الى القاهرة بعد عود قد انصبت في الاشارة في مابق لما مضى من الاشارة واستقرت  
 في الذم التم بناء على ان المانع كان هو المعصية وقد اختلفت في ان استلزام السفر وانقطع في ان لا يتم ولا يحل  
 ذلك بانقضاء الوصول الى احد ثلثة اشياء اشارة انما يقوله وانقضاء بالجموع على ذلك في المعصية اي يجب ان يفرع ما  
 تقدم من الشرط بشرط انقضاء الوصول من المسافر واللام عوف من المانع اليه اي وصوله الى بلد وان يفرج عودا من السفر الى  
 عليه بالمقام والاحكام التزلما والمواد ببلده ماله فيه مكنا ولو شجرة واحدة لا يخرج عن حدود البلد التزمه ورواها  
 الاسيرين السابقين وفي حكمه انما البلد دار قاهرة على الدعاء ويشترط فيها الاستيلاء ستة اشهر في مائة مائنة الاقارة ولو  
 مفرقة وتمام الملك والنية فتوز الازال الحكم خلافه ولو اجمرك لواءه او غصب منه ولو قد دون كفى استيلاء الاول  
 منها مادام على ملكه فلو خرج غير مستيطان اخره هكذا وسكن الرقة فلا يكتفى بالبلدان ولا الوقوف العتق مع دخوله في مقيضها  
 ثم يكتفى بالثلاثة بناء على استيلاء الملك اليه ولا يشترط كسفر الشجرة وفي الاكتفاء ببعضها وجره في الشهر العاشر ان اتفق  
 من اولها الى اخرها والاعدية ولو اتفق الوصف في بعضها فلا يكتفى فيتم انكسرة ثلثين واذا تحققت هذه الجزاء لم ينقطع  
 السفر والوصول اليها او الى امة على كذا زاد من الحق او بالوصول الى مقدم بهم ايم وهو موضع اقامة ثمانية ايام ثم تنوية  
 في اتمها حقيقة او كما كتعلق السفر فاصد ما جرة لا تنفي في اقل من عشرة وثلاثون العز فاصد الجدران من اليوم و  
 قبل الخروج من اخرها او الوصول الى المقام ثلاثين يوما مطلقا من تمام ومعنى المدة كونه غير نية لانها في معنى التقييد وتعلق  
 الحكم وهو ابتعا على التفرع انقضاء الوصول الى امة هذه الثلاثة ثم في الا ولا يغير شكل لان مجرد الوصول لا يوجب قطع السفر  
 وكذا على انشاء على تقدير تقدم نية اقامته العز على الوصول الى موضع الاقامة فان مجرد الوصول قطع السفر ايضا اما نية الاقامة  
 فمجردة بعد الوصول اشكاله خلق الحكم على انقضاء الوصول وكذا القوله في الثلث فان الوصول الغام الشين اتمه بدفيه ام كاف  
 في قطع السفر لا بد من نفي الثلثين ثمة والطريق الى دفع الاشكال ان المدة علق الحكم على الوصول الى مكان يتحقق فيه نية اقامة  
 العشرة او يتحقق فيه الاقامة ثلثين يوما بغیر نية الاقامة فان كان خلق الحكم اتمه وموقفه لا يتحقق بهن الوصول كان  
 الحلام في قوة تعلق الحكم غايته الاقامة لا تقدير تأخير ما من الوصول وعلى ثلثين ولا يجوز ان يستغنى من قبل الوصول حيث  
 ان الاعتبار بالنية ونفي الثلثين لان ذلك هو مقام السبب وعند يحصل الحكم ولا يلزم من ذلك ان يكون سببا تاما وان السبب مركب  
 من الوصول والنية كان لا يمتزج السبب الا ترى انه لو نوى الاقامة قبل الوصول لغيره يمتزج بها ان الحكم توقف على الجزاء  
 الغير وهو النية توقفه على النية ايضا وهو الوصول كما ان سببا تاما واحدا جزاءا ما تمام الثلثين فانه وان كان لا يتحقق بدونه  
 الوصول فيكون متاخرا عنه الا ان الوصول ايضا جزاء السبب لا يتحقق الا بدونه وهذا الشرط اعني انقضاء الوصول

فكذلك

الجزاء



الى احد الشرف في السرايا كما الذي جعل وهو من كثرة الشرف في الشرف وان خالفنا ما تقدم من الشرايا فان تلك شرط  
ابتدائية وهذا شرطه وان شرطه استلزام المعية ابتداءا لجميع لانها حصلت ابتداءا منعت ابتداءه وان عرفت  
في انشاء السرايا منعت استلزامه فكانت الشرف في انواع وهو شرط في مطلق الشرف وان كان الحار كما بان من انشاء  
بالشرط كما قد وقع ذلك في هذا الغرض وقواعده لا يتجزأ بهذه الرسالة وقد اندفع ما قرناه في الشكالات مع الحق  
في الجاهل مع زيادة تحقيق المقام وبقي في هذه المسألة ان الوصول الى البلد المسافر موجب لانقطاع سفره فلو ان  
لما كانت على مولى في طريق مقصد انقطع سفره ببلوغه لا واحد منها فحين ينظر الى المسافة التي بينها فان بلغت مائة  
فقر في الطريق والافلا وكذلك تعتبر المسافة بين الوطن وبين نهاية مقصد فان لم يبلغ المسافة والافلا ولا يتم ذلك الى العود  
وان لم يكن في بينه الرجوع على طريق الوطن وفيه من المولى الى المقصد ويقربا جوا ان يبلغ المسافة الى المولى او امدته في الغزو  
كما برأسه لا يتم امداه الى الامر الذي موضع امد وهو من مقدار جرة فراسخ واراد الرجوع ليوم ولا فرق في ذلك بين ان يعمل  
بالانعام ليعود حكمه ان كان ماصلا بدونه لولا العود لا يبلغ المسافة ولا يحصل التاكيد لانه لا يتاخر في طريقه من ان يقدت  
ام تاخرت كان موضع الاقامة على تقدير تقدم الشرف في البلد فيشرط في العود بلوغ المسافة فيما بين مبداء السفر وموضع  
الاقامة وكذا القول في التقدوت الموضع مع تقدم البنية كالمولى على الخروج اليه ولو ما قبله وكذا تعتبر المسافة بينه وبين المقصد  
وان لم ينو الاقامة فيه فان لم يبلغ المسافة ان لم لا يقربا جوا وان كانت بين الاقامة وتجدة في المدا بعد المولى اليه ام فيفاته  
وقر في الوجه الطريق السابق عليه وان لم يبلغ المسافة لانه لا يتاخر في طريقه من ان يقدت في طريقه من ان يقدت في طريقه من ان يقدت  
صلاه فمراوضا ما كان وفاته وقت ذلك التاكيد في السفر في البلد المستعد كالمولى من موضع خفاء امد الامرين الى  
وما اذا ان وجد ان ينزل في السفر يادراك امد عند الوصول الى المولى مستعدا ويتوقف على تجاوز في الخروج وهو في  
كله ملى يكون حكم موضع الاقامة عشرا على تقدير تقدم البنية عليه حكم البلد فيقطع السفر فيه ما ينقطع في البلد وكذا في الخروج بغير ذلك  
لكونه حكم البلد في تلك المحاكم وكون ما دخل في هذه الحدود حكم موضع الاقامة شرعا بل هو العلة في قطع السفر وعدم ابتداءه في  
الخروج بالنسبة الى البلد لعدم تعليق الحكم في السفر وهو شامل للبلد الاقامة وتختلف الحكم على خلاف الامور في البلدان  
التقدير وتوقف المعنى في ذلك في الوجهين ويكره في الفرق بين مالتى المولى والخروج فان مجرد بنية الاقامة في عمل لا يصير  
حكم البلد لجميع ذلك من الصلوة قلنا او ما حكمها في خروج فلا يلزم من البنية والوصول الى حكم البلد الجواز ان يرجع الى  
السفر في الصلوة فيعود اليه كراهه لا يتاخر في هذا ما يفي الحكم في البلد بخلاف الموضع من موضع الاقامة بعد ان صلي تمام اقامته  
بغير حكم البلد ولا وجه في توقف السفر على ما وزعه ووجه في الخروج وهو الدخول الرابع لان في الحكم باقتحام السفر

صلاه

عنه

عند الوصول الى البلد بين ان يعظم على الاقامة فيه سيرا اولاد بين ان يجل في وعده بل وتعليه وان لم ينزل انقطع سفره  
لو لم يجمع فخره التام ويتوقف عند السفر على قصد مسافة جديده وهذا بخلاف الموضع الذي تنوي فيه اقامة عشر فانه وان  
او حب التمسك بالبلد فيشرط في بلوغ الحكم ان يصل فيه ولو مولى واحفظ التام ولو جمع من بنية الاقامة قبل الصلوة عاد الى الصلوة  
وان لم يجمع بل وان اقام اياما بغير بنية لولادة ولد له ولد الحنا من العادق وعمل يلحق بها الصوم والصلوة والنجس على ما تقدم  
جوان سفره والصلوة المصورة وترك الصلوة لا ان يجمع وقتها هذا الصواب قبل الرجوع عن بنية الاقامة ومثلها في غيرها  
ففي حق امد هذه ما تنفذ حكم البلد واستمر حكم التام الى ان يجمع في المسافة وان رجع عن بنية الاقامة ولا فرق بين الخروج  
قبل الاقامة وبعد الحس لو لم يجمع في التام بنية الاقامة فخرج الى المادون المسافة عانط العود والاقامة في موضع او  
غير ما يتغير من المسافة عشر لثلاثة ولو بعد التردد مرة او مرارا ثم اذابا وعابدا وفي المقصد وهو موضع وفاته وان قد  
العود من دون الاقامة فاللغة يتغير في العود فانه والاصح اعتبار بقصد المسافة فان تحقق فخره والاقامة فان العود من  
ذلك ولو قصد عدم العود او لم يقصد العود فاللغة والاعلام يتغير بغير ذلك وفيه نظر لان المولى من الخروج الى المادون  
دون المسافة في فخره موضع الاقامة من ان يستلزم المسافة فيكون المولى من ماله وان كان من المادون فيخرج الى  
العود فالمجرة ما من تحقق قصد المسافة وعنده وبالجملة فالصلوة تمام بنية الاقامة بغير موضعها في حكم البلد فيوقف  
على قصد المسافة وقد استوفينا اقسام المسافة في اخرها وانها لا يكون سفر اكثر من سفره فانه في كل حال لا يتاخر  
ما يقبل السفر في الحرف بغيره لا يعلق الغلبة للبلد في الحكم من سفره عشرون يوما بعد اقامته او اقام عشر اياما في الغلبة في السفر  
الموجبة لانتقال حكمه من السفر الى اقامته في فخره المسافة ولا يقيم بين السفرين عشرا ايام في بلد مطلقا او في غير ماله في السفر فيخرج  
في الثالثة تمام هذا هو الغالب وقد يرضى بغيره في اقل من ذلك بان يسمى المسافر كراهيا او تاجرا او بزرعا او مولا فانه  
في يوم وان لم يتعد سترانه لان الحكم في الصوم من خلق على هذه الاسماء لا على الكثرة والغلبة المذكورين في كلام الامامية حيث  
حكم بالتام استمر عليه الا ان يقيم عشرا في بلد وان لم يكن بنية لو في غير ماله او في غير ماله في السفر فيخرج منها بسرا في  
بالنسبة الى البلد او بالخروج الى موضع الاقامة فانه في بلد ولا يتعد الخروج الى المادون المسافة في الاول فيلحق باصناف  
البلد منها وفي حكم العشرة القاطنة لثلاثة ايام في غير البلد مترددة بعد اقامة ثلثين بالتردد ايضا كما اختاره الجمهور  
في سن ووجه ذلك ما تقدم من ان الثلثين المترددة في حكم بنية الاقامة العشرة بالنسبة الى قطع المسافة فانه لا ينقطع بنية الاقامة  
عشرة في غير البلد كما ينقطع بالتردد ثلثين يوما ولا ينقطع كثرة السفر بنية الاقامة بل لا بد من اكمال العشرة كذا لا يتاخر  
ما هو حكم البنية وهو التردد ثلثين يوما فانه حكم البنية لا حكم الاقامة العشرة وحيث اختلفت بنية الاقامة الى العشرة بعد ما تكملها

سفرات







۲۰۰

[illegible]

01















لتخصيص الحكم بالرجاء في الذكر من جهة فلو ثبت ما اطلق هنا ولو اخذت حكمها بان تجوز في مواضع وتصل في موضع لا يسمعها الا جني فان تقدر يقين عليها الاختلاف كان اول ما علم ان الشارع المحققة ذكر في بعضه تحقيقا انه يجب قراءة الادلين في هذه وتطابقها بالبين المختلفين من تحتها ثمانية اولى لا اولى ولا اولى غير مسوم وما ذكره اغلب الا انه لا يرد وقد وجدت في بعض كلام المعقدين اولى ومنهم الشيخ ابو جعفر الطوسي في اصل التهذيب بجملة في مواضع كثيرة واقل الجمهور اسم الصحيح القريب من القار مع صدق اسم الجهر على عرفا فان السرد يسمع كذا لم يسمع عدم صدق اسم الجهر عليه واكثره لا يبلغ العلوية اقل السرد الجهر على الجمهور اسم القاري نفسه في حاله كونه صحيحا وانه لا يبين الغير صحيحا قريبا ان اتفقا او احدهما خاصة فقط بالنسبة الى الجمهور لم يكن المصالح صحيح السمع بالنسبة الى الاختلاف خاصة فاسم نفسه او الغير تقديرا بان يقدر انه لو كان صحيح السمع لكان له منه لسمع او ان الغير لو كان كذلك يسمع او لو كان حاضرا وكذا السرد لا يبلغ اقل الجمهور التحقيق انما يقع في ثباتها بنا كليا فلا يجتمعان في مادة لان التفصيل المدلول عليه من النصوص بالنسبة الى الجمهور والاختلاف قطع لشركة فلو اجتمع في مادة امكن القراءة في جميع الصلوات بوجه واحد وهو ما تصادق عليه وهو باطل بالنسبة الى الجمع الذي نقله الشيخ فيه المعتبر غير الواحد فلا يقدح فيه خلافا بين الجند كالاخيرة كلام بعض المتأخرين حيث زعم ان اكثر السرد اقل الجهر واعلم ان صحيحا في العبارة حال من المضاف اليه وهو الضمير في نفسه وبتوهم في الاصل المضاف اليه كون المضاف جزء من المضاف اليه والعامل فيه المقدر وهو الاسماع وقد نبهه بجعل اقل السرد اذكر على خلاف ما نقلته رواية علي بن جعفر عن اخيه موسى عليه السلام ان يحرك لسانه ويومض بها فانما الجهر في علمه صانع قوم يقيمهم السابع تقدم المدعى السورة فلو علم بان قدم السورة على المدعى لكان فعله وهو الصلوة التي للفقير لو كان الاولى تانيث الضمير ليعود على الصلوة جريا على القاعدة ولا يعمله عدم بطلان الصلوة حيث يدل عن ضميرها وخالف الباب للضرورة وقوله مما وقع منصوبا على الحال وهو جازم بتاويله على طريق التاويل من مجيئه غرضه فكلما لم يرد ولو قد علمها في طم كونه اسما لم ينقل الصلوة بل يعيد على الترتيب بان يقرأ السورة خاصة لو وقع الجهر او لا بعد ان كانت ثانيا ويحتمل اعادتها كما هو ظاهر العبارة وفتوى المصنف في الرسالة التاسعة البسلة في اول الجهر السورة على سورة براءة وهو اجماع فلو تركها بعد بطلت الصلوة لعدم الاتيان بعمل ما يجب في القراءة عدا فانما ايت من كل سورة عدا ما ذكره الجاهل العامد ما الناس في عيدها وما بعد ما ان ذكرها قبل ان يركع الوضوء آية غير ما ذكره القول في الاغراض التاسع وحده السورة بان لا يقرأ في الركعة الواحدة بعد الجهر الا سورة واحدة

متباينان لفظ

فلو قرأ

فلو قرأ بين سورتين بان قراء اكثر من سورتين عدا بطلت الصلوة في كل التي عشرة في بعض الاخبار ونسبته الى القول بغيره بتوقفه فيه وقد اختلف في غير الرسالة الكرامة وهو اجماع وفي حكم القرآن بين سورتين تكرار الواحد بركوع الجهر فبطلت الصلوة او تكررها في الاختلاف وكذا قراءة بعض السورة لوجود المعنى في الجميع وشعور المشرع بهذا المبدأ بالزيادة والوجوب والاعتناء بالزيادة لزيادة الواجب في غير ما قلنا بالكرامة لكونه قد استثنى في الاحكام الصحي والمشرع للدلالة اخبارا على كونه في حكم السورة الواحدة وكذا الفصل والابلا فلا بد من قراءتها معا بان اختلف ذلك ويجب الترتيب بما ذكره البسلة فيهما على الصحيح القولين العاشر بالاولى من الجهر والسورة فلو بطلت الصلوة في احداهما اختيارا بطلت الصلوة ان ايتدارك في موضوع واستمر بالاختيار من التبعية في نظر المشرع في الجهر في السورة اما الحد فبان لا يحسن الا بعضها مع ضيق الوقت من التعلم وعدم مكان الالتمام فيقرأ ما يحسنه والواجب وجوب التعويض من الجهر بغيره من غير ما ان احسن والا يكره بغيره وكيف كان فاصل التبعية حاصلا وان لم تقو بغيره من الغزوة المستوعبة لتبعضها ايها الاقل بالمعنى ثم ركع قبل ان يركع السابعة من الجهر فانه يركع الركعة معونة يستقل هذه البسلة اما السورة فيجوز تبعية القيمة والفرق الذي يثنى في ذلك او يثنى الوقت عنه والظاهر ان يفرق ما عدا ذلك ان يجمع بينهما والتخفيف في الركعة لا يقصر اليها وفوق ذلك ولو لم يكن قراءة بعض السورة اقتصر على الثانية الحادية عشرة من الفرق بعد الجهر غير عزيمة فبطلت الصلوة بمجرد الشروع في احدى الغزائم الاربع من التمام وهو يقتضي التمام ولو قرأها سقوا فان لم يركع قبل ان يركع السابعة من غير ما وجب بان يركع السابعة ولو لم يركع السابعة قبل ان يركع السابعة بها وجمان ولو كان بهذا الفراغ مني فكل ركعة زيادة رجحان في احتمال الاجتزاء بها في الركعة غير موضوع الاجتزاء ما قرأها في الثانية فلا بأس به ونسبها في ذلك والفقير وكذا الاستماع فيها على قاري او سمعها على الغزوين ونحوها في فريضة صرح عليه الاستماع فلو لم يسمعها او سمعها او قلنا بالوجوب به او بالاجازة او بغيرها بعد الصلوة ولو كان يصح مع امام القيمة فقرأه العزيمة تابعة في السجدة وفي الاعتناء بالصلوة ومجان اجوده وعدمه وكذا يجب كونه السورة لا يثبت بقراءتها الوقت قبل ان يركع الصلوة لكونها بطلت الصلوة بمجرد الشروع فيها مع العلم بان السورة لو قرأها ساقلا مع الذكر وكذا القول السعة فشرح فيها اثنتين الفتيان وان تجوز النصف في الموضعين الثاني عشر الفصل في سجدة السورة معنية عقبة المتقدم من ان السورة ايت من كل سورة وفي ايضا صالحة لكل سورة يجب فيها تلاوتها بعين لادخالها في التبيين كاللفظ كتركيب النسبة الى افراده والمعين هو العقد بالاحكام ولا كذا في الجهر لتبعية التبدل فيقول الاطلاق على ما هو به فلو انزلها بغير قصد اما ما عدا ذلك ومحل الفصل بعد الفراغ من الجهر وفي الاكتفاء بالتقدم في اثنا الصلوة بل قبلها ووجه

الاحكام

معها كمالا



يَعْنِي

در تاریخ این ایام  
مع انظار

مختص

dy

۱۰- چادری که از بخره با تیه، و اقامه را به اینها بخندونانیم  
فردی که اینجا میخوانم خداوند



مدى الوجوب كمنه وان كان لا يفرق في بقى العباد شي وهو ان قول المفسر في غير الاولين كذا انما بعد  
 ذكر ما هو اقوى منه ليكون الجزى هو الفرد الاخر ولم يبق في العباد ما يدل على ما يجب في الاختيارين اصله وانما  
 ذكر وجوب غداة الفرد في الاولين وسكت عن حكمهما فكان الواجب ان يذكر ما يدل على وجوب الفرد  
 في غير الاولين ثم يذكر الاجتزاء بالشيء المذكور كما ذكره في الاصل في تفسير التفسير في معنى سبحانه الله  
 تنزهه عن التقاليد مطلقا ومن صفات الجذبات كمالها وهو ان يكون موقوع المصدر في غير  
 تقدس بتحت الله تعالى او سبحانه في مصدر وسبحا واقع موقوع ولا يستعمل غالبا الاضافا كقولنا سبحا  
 الله وهو مضاف الى المفعول به اي تحت الله لانه المسبح المستر قال ابو البقاء ويجوز ان يكون مضافا الى الفاعل لان  
 المفعول به الله والشهور الاول وقد تقدم بطلان معنى الفرد والمواد ان مقتضى هذا لا يفرق فيه والجملة ان يكون الجزى  
 معناها الانشاء ومعنى لا اله الا الله ليس في الوجود المستحق لعبودية او موجود لو نحو ذلك الا اله الفرد الذي  
 وهو الله سبحانه اذ لا عبود سواه باطلا وفي اعترافه في الشريك وتخليته الشريك العقيل الفاسد وتخليته بالتوسيل الحق  
 ولا في هذه الصيغة في النافية للجنس والآله اسمها خبرها جز وفي هو ما ذكر والمستثنى وهو الله سبحانه فلا ذلك  
 رفع وهو في الحقيقة بطلان موضع الجزى لا مطلق لان لا الجنسية لا بعد في معرفة والبدل انما هو باعترافه لا  
 باعتبار اللفظ انما الترتيب في المبدأ منه موطوعا والبدل قائم مقامه بان لا اله الا الله ومن هنا ظهر ان البدل  
 منه ليس في قوة الطرح دائما وانما معنى ان لا اله الا الله في كل شي سواء وذلك المفضل عليه لارادة التيمم من باب والاعتماد  
 الى دار السلام اى لا احد الا اعترافه فيجب كونه مطابقا لما في نفس المكبر فان كان في قلبه شي هو اكبر من الله ولو ما كان  
 لم يعرفه فهو شاهد بشي شهد الله انه كاذب في شهادته وان كانت مطابقة لما في نفس الامر وهذا من صفات المنافقين  
 كما جاء الله تعالى عنهم في كتابه وما اخبر من كبر الله وهو في نفسه اكبر والدين في قلبه علم واشتغلا سر بها اقوى وان  
 نسأله العافية من ذلك بفضل من جهة واعلم ان في هذه الكلمة اعتراف بجميع الامور العاقل الخلق من التوحيد ومنا  
 الكمال ونفوت الجلال والعدل وفردية ترفا التدبر والوجوع الى مظاهر وهي الباقية في غير عند ربك ثوبا  
 من المال والبنين وخيرا ملا واجبة التيسير اربعة يجب على المخلص ملاحظتها بان يقولها مرتبها لها كما ذكره موالها  
 بين كلما فان غير فاصل باخشي ولا سكوت طويل بالعربية فلا تجزى بجمتها مع القدرة احتفاء فلا يجوز للجهل بها  
 على المشهور وما الفرق بين الاصحاب في الواجب الاول والاخير والاعتقاد على ما ذكره هنا فظاهر سياق العبارة ان  
 قوله مرتبها الى الاخر منصوب على اللاتين من التيسير المذكور بمعنى انه يجوز في حاله كونه مرتبها بالبناء للمحمول الخ

الله اكبر

وذكر

وهو يتلوه موالها فانه لو كان كذلك لوجب فتح اللام الموجب لقلب الياء بعدها الفتح كما وانفتح ما قبلها والواقع  
 في العباد بنوت الياء وهو موجود في النسخة التي عندنا وهي مقرونة على الصورة وعليها خط وجع فلا ولي كونها  
 حال من المصلى المدلول عليه من الواجب بالالتزام وقضية المقام فيكون قوله من موالها الياء كالتاء واللام على البناء  
 للفاعل وعلى التقديرين فاختار ما صدر واقع موقع الحالا واللام في الرابع القيام في التلوة المذكورة سابقا  
 وهي الينة والتجوية والفراة وانما اخر منها مع انه اول افعال الفلوق لوجوب اتباع الينة في صلاة القيام فهو  
 لها والتجوية بمنزلة الشرط وهو مقدم على المشرط والتوافق غرض من الرملة المقصورة على الواجب فان القيام لا يتحقق  
 وجوبه ويختص من الصلوة الا بعد التكبير اذ قبله وفيه يجوز ذكر مع سعة الوقت وعلى تقدير ذكره مع فيه وصح  
 الاثم لا يتحقق الجزئية فيه بدونه الينة والتكبير كان نائبة عنها او في ولما اخبره عن القراءة فلما سبقت انقضاء  
 المال وهي مشاركتها لها في اشترطها وان لم يتحقق اولا وجوبه عليها ولو جاز بعد التكبير كاضل في كرى كمالها  
 ولم يناف غرض الرملة وهذا الممارس في حجب ما يقع في الحلق فلهذا فعله واجبا في اربعة الاول الانشاد يتحقق  
 نصف فاعلم ولا يلزم الياء الى الياء واليسار بحيث ينزل من سنن القيام بالاغتناء وان لم يبلغ حد الركوع ولا  
 يجزئه الهراق الراس فلو انما اختيارا بطلت الصلوة واخره بالاختيار من تقوس ظهر كبر او زمانة فانه يجزئ تلك  
 القامة بل يجب عليه وعن عجز عن القيام لمرض او غاف منه عدوا او حصل له سببه مشقة شديدة لا يتحمل مثلها عادة  
 وان لم يبلغ حد العجز اثنى الاستقلال وهو استغفار من الاقلال بالشي وهو الاستعداد به القدرة عليه ولو لا  
 هذا الجا الفعل وان كان ذلك نادرا في اللغة وقد جاء منه استقرار معنى قوا واستودقنا راء الية بمعنى او قد  
 لا طلبة هو الغالب في باب الاستقلال والمواد بالاستقلال بالانصباب كونه غير مستند الى شي لو لم يكن لوازيلا  
 السادس فلا يفرق للاسقف غير المؤدية الى ذلك فلو اعتمد على شي فمما راجل الفعل واخره بالاختيار من العجز  
 لمرض وغيره عن فيجوز له الاسناد بل يجب ولو واجبة مقدورة وهو مقدم على الاغتناء مستقلا كما هو مقدم عليه  
 مستندا وهو مقدم بجميع مراتبه على الفعود ويقدم الاعلى منه فالا لثالث الاستقرار فلو مشى في صلاة القيام او  
 كان على الراحة ولو كانت معقولة تام حركتها او كان فيما كان لا تستقر قدامه عليه كالشيخ الذي يبطل الحلق الكثر  
 في سالة كونه في الحالات الثلاث فمما راجل الفعل واخره بالشي في حالة الاختيار عجز عن الوقوف بدونه فانه يقف  
 ماشيا فذلك على الجلوس استقرار الاستلزام للجلوس فوات واجب القيام راسا والشي قائما فوات من صفات  
 القيام وهي الاستقرار وفوات صفات الواجب اولى من قوائمه اولا وشرط الحدا في الركوى في جواز الشئ

لم يتوقف في فعله في  
 كذا العبارة  
 بالهاء المعجمة ثم الميم والذال  
 المهملة ويضع الياء كذا العبارة  
 ووضع الفتح على الاء  
 ووزن النظم على غنة



فانما عدم قدرته على السكون ولو بمعاونه او على الععود ولو تقدر على ان الاستقرار دكن في القيام اذ هو للعود  
من صاحب الشرع ثم ورث العلامة الشئ عليها وما ذكرناه اعدل فانه ترجيح على الجلوس قد عرفت وجهه واما على القيام  
مستقرا معاونا فغير ظاهر لا تلازم لاحالة فوات مقدم من صفات القيام احدهما الاستقلال والاخرى الاستقرار فمقتضى  
انهم فيه اوضح لان صفة الاستقرار ادخل في الركبة وما حجبها انفسه باسم الصلح فالتفصيل في اجود من الاطلاق  
فيها وكذا يجوز الصلوة ماشيا على ايف فوت الرفعة بالاستقرار مع حاجته اليها ولو خاف الغرق افاضت مكانه  
ولا قدرة له على القوار في غيره وسيأتى ذكره في صلوة شدة الغزو ونحوه واخره بالاختيار في الراجحة عن الخطر الى  
الصلوة عليها المعجز عن النزول لعدم المعاونة وعدم وقوف الرفعة المفترق فواتها وعدم القدرة على اركانها او  
معها بمشقة شديدة لا تتحمل عادة ثم ان تمكن من استيفاء الاركان من الركوع والسجود وجب والا واما ما يجب  
ان يبلغ وسعه في تحصيل ما يمكن من الواجبات ويستعمل المعتذر فيجب الاقتصار على ما يفيطر اليه من الحركات والافعال  
الحاضرة من الصلوة فلا يركض الركبة ولا يسرع الماشي لغير حاجته ووجه حكم الواحدة الاربعون المعلقة بالجلود  
نحوها ما يضطرب ولو في بعض الركعات كالركوع والسجود دون المشية بحيث لا تضطرب مطلقا وقد استفيد من  
هذا الواجب اعنى الاستقرار وجوب الطمأنينة في النشأة المذكورة فليس في تركها فيها خلا لا الرابع ان يتعارف القدر  
فلو بنا على ان يجزى من هذا القيام عرفة اختيارا واجلا ما لو كان معطرا الى تقرب الركبتين كركض ونحوه ما زلوا  
دار الامر بهن تقرب الركبتين وبين الاغناء تعارض قيام الصف الاعلى والاسفل والاولا والاولى لبقا بمعنى القيام  
معها علم انه لا يلزم من وجوب تقارب الركبتين وجوب الاعتماد عليها معا بل هو اعم منه فلا يغني ذكره عن ذكره  
وكان عليه ان يشبه على وجوب ان كان يختاره كما يجمع بينهما في باء كنية تاسيا بصاحب الشرع عليه السلام وقوله ان الحق  
ان ذكر تقارب الركبتين يستفاد منه وجوب الاعتماد عليها غير واضح ولو عجز النصاب عن القيام اصلا يجمع مراتبه  
من الاستقرار والاستقلال والشئ والاعتماد والاعناء بقسميه بعد كيف شاء والا فضا انه يتبرع بان  
يجلس على السبيل كما تفقد المراءة على ملكة الشهد ويغني الركوع قدر ما يجازي وجهه بقدم ركبته وواجب الله  
عليه رفع قدره ثم ان قدر على السجود وجب والا اغنى له بقدر الامكان ولو فعل هذا الاغناء فانه  
ولا يجب كونه هنا اخفض لتقدره وكون الاول كوما في هذه الحالة فليس له ان ينقص منه ليتحقق الفرق فلو  
قدر على زيادة يسيرة للسجود وجبت فان عجز عن الععود ولو بمعاونة بالاجرة مع الامكان اضطر على الجانب  
الايمن كالمكحود مستقبلا بوجه القبلة فان عجز عن الايمن فعل الايسر لرواية حماد وفاق النكدي وانما

العبارة

العبارة من مطلقة بل مؤذنة بالخيار فان عجز عنها استلقى على ظهره وجعل وجهه والى قد ميرا في القبلة بحيث  
يجلس كان مستقبلا بوجه المحقر والراد بالخيار في جميع هذه المراتب حصول المشقة الكثيرة التي لا يتحملها عادة سوا  
شأنها زيادة للوضوء محدثا م بطويرة ام لا لا يجوز الكلي وبوي بلس الركوع فان تعذر فبالعقبين لا يتأولما  
التجود فان تمكن من وجوب والا فان قدر على رفع ما يسجد عليه ووضع الجبهة عليه ووضع باقى المساجد ومبايعا  
الارفع ما يسجد عليه ووضع على الجبهة ووضع باقى المساجد مع الامكان والا لم يمكن وكذا القول في باقى المراتب  
في حكم العجز المتوسع للاستلقاء الاحتياج اليه للعلاج كوجع العين اذا سكر به الحبيب ان قدر على القيام ونحوه  
الى الايمان بالراس والعينين او غيرهما يتعم بتمام الركوع والسجود مباركة بالركعة في الركبة فان عجز من  
امدى مراتب العجز وقد علم على ما عفا او تفلس حلا عليها وعجز عنها استقل الى الاخرى في حال كونه قاربا في الغرض  
الثان وهو التقلد من الاول وهو الحق والفرق انتقاله في الاول الى حاله في الثاني فترارة في حاله الانتقال الى الاول  
جزء من العجز عن القيام مثلا الى الجلوس على حاله للجلوس واول من الغرض فيها فيكون ما يمكن من القراءة فيها اول  
من الحالة الدنيا ونحو القول في الانتقال من حاله للجلوس الى حاله الاضطرار لكن بشكلا ذكره في باء الى الامكان الانتقال من الاضطرار  
على التالى الى الايسر فان حاله الانتقال الى التفتت بغيره على ظهوره وادون من شئ الايسر لو عاجه وهو موصوف في  
جميع المراتب فيسقط تعيد الحكم بالمكان الانتقال في حاله على ما مضى منها ولا سائل لتقع متاينة في الحالة العليا كان اولي حاله عدم  
الحل من حاله الانتقال الى موضع القراءة اليها ثم ينسحب على ما مضى منها ولا سائل لتقع متاينة في الحالة العليا كان اولي حاله عدم  
جواز سقوط الغرض بما تقدم فيستلزم زيادة الواجب واستكمالها في الذكرى لقراءة في الحالة الاولى بل ينسحب على الاما  
كاشاع الحق بناء على ان الاستقرار شرط مع القدرة ولم يعمل وجوبا حال استقرار شرط مع الامكان لا مطلقا وحصوله  
الانتقال الى الحالة الدنيا بموجب لغوات القراءة في الحالة العليا كالقيام اجلا وتقدير القراءة بفوت بعض الوقت في حاله العليا  
لا استقرار لغوات التقدير او من فوات الموضع كما مر من اذا كان مستلقا او انقل حاله القراءة فلو مضى بعدا قبل الركوع  
ثم رجع اوقفه انما نه قبل الذكر الانتقال الى حاله الركوع فلو كان الانتقال من حاله الععود الى القيام فام منحيا ولا يجوز له الانصاف  
في كفى القدرة على السجود والقيام وان لم يمكن من كمال القيام او بعد الذكر في الشاقام للامتناع من الركوع او بعد قبل الطمأنينة فيتم  
ما اوجبه ما قام بسجود ولا طمأنينة فيه ولو ان وجبت لتحصيل الفصل او ثقل بعد القراءة رجع بالسوا ولو كان في أثناء الركوع ما  
كان بعد الذكر مجلس مستقرا لفصل بينه وبين السجود فلا من القيام من الركوع ولو كان قبل الذكر في الركوع جازا لا الاجترار لما  
حصل من الركوع جهازا ولو ثقل بعد ارفع من الركوع وقبل الطمأنينة مجلسا ثم سجد ولو كان بعد ما لم يحل الطمأنينة في الجلوس

لان



الخامس الركوع وهو لغة الانحناء، وشعره ان لا ينحني الا بالركعة، والركعة لغة ركبة  
 ركبة حيث لو اراد وضعها عليها لمكنه ذلك لا وصولها بالفعل واحترز بالانحناء عن الانحناس مع اخراج الركبتين بحيث  
 وصلت كفاه ركبة بدون الانحناء او مع مشاركة بحيث لو لا الانحناس لم يبلغا وانما يجب ذلك مع الاختيار ولو غفل  
 ان بالقدور حتى لو كان ايضاً احدى اليدين دون الاخرى لما رض في احدى الشقين وجب ولو توقف على معاون  
 ولو باجرة مقدودة وجب ولو غفل ذلك لم يكن له ان يركع بركعة واحدة ثم يجلسه كما سلف لو كان ركعاً خلقاً ولما كان  
 يزيد انحناء يسير لا يمنع به ركعة الركوع ليعرف بركعة قيامه وركوعه ان لم يكن ان ينقص من انحناءه حال قيامه شيئاً  
 ولو باعتماد والاوجب والمواد بالركعة يشتمل الاصابع فانه لو ادفع لراحة فيكون المكان وصول من يده من يده لا  
 بروس الاصابع ولا يجب العطف لاجتماع استجابة الذكر فيه وهو سبحانه رب العالمين ومن على المشهور وسجدة  
 التحقيل الله تعالى للخنار وهو من ليس بمخبط كالمريض والمستعمل الخوف رقة او اذراك ساجدة يفرقها فتوت بدو الخفيف او  
 سبحانه الله لمخبط وهو من ذكر ونحوه ومستند هذا التفضيل اخبار كثيرة دلت على الذكر المخصوص ولا ريب ان اصله وان  
 كان القول باجر اسطق الذكر للشمع على الشاة اخرى لو ورد اجاز صحاح بذلك ولا منافاة بينها وبين ما دل على المعين لاذ  
 ليس فيما يبدل على الاختصار فيكون لا واحد من مدلوله الاجزاء وهو موصوفاً بالوجوب بخير مع استلزام الجمع بين الاجزاء  
 بخلاف العمل بالمعين فانه يقتضي الجراح ما دل على الاجتزاء بغيره وقد تقدم معنى سبحانه الله والمواد هنا تفرقت بين  
 تنزيهاً ومتعلق الجار في وجوب محذوف كما حذف على المصدر اي وبجدة انزهه وقيل معناه والمورد في كماله في  
 قوله تعالى وما انت بنعمة ربك غفور اي والنعمة لربك والعظيم في صفته تعالى يقصر كل شيء سواء عند من حصلت له  
 جميع شأها لئلا او من انتفعت منه صفات النفس الثالث عربية الذكر فلو ترجمه بلغته غير العربية بطل الذكر وكذا بطل  
 الصلوة ان تعذر كان يحسن العربية فعلاً او يمكنه السمع والافلا وكان ينبغي التقييد بالاختيار كما منع في القراءة ولو  
 ترجمه ناسياً استدرك ان ذكر قوله والا فلنكاسي الذكر الرابع موالاة فلو فصل بين كماله بما اي بفصل من الكلام او  
 سكوت بخبره من مد وكونه ذكراً مخصوصاً بطلا الذكر لا فرق في الكلام الفاصل بين كونه ذكراً او غيره بناء على وجوب  
 الذكر المخصوص والكلام هنا كالمقدم في القراءة وما مله ان الفصل ان كان بكلام بطلت الصلوة مع تعذر وان كان  
 ذكر الله وكذا ان كان سكوت بناءً على الصلوة فان كان الكلام نسياناً او كان السكوت مخيراً عن كونه ذكراً او  
 الذكر خاصة ولو لم يخل السكوت بالحوالة لم يفرق بينهما ايضاً ما استثنى هناك من الدعاء والمباح للمدعي الدنيا  
 الخامس الطائفة بضم الطاء وسكون الفزة بعد الميم وهي السكون بقدره اي بقدر الذكر الواجب وانما يتحقق سبقها

على اوله

على اوله يسيراً وتأخرها عنه كمنزلة باب المغيرة لاني انما فلو شرع فيه اي في الذكر قبل التمام اي انتهاء الركوع  
 المضمرة قريباً في شرع الهم او انتهاء الركوع بعد تحقق مفهومه بان حار الركوع الى من اطاق اي الذكر بعد دعاء رفع  
 الركوع وهو يؤيد مود الفير سابقاً اليه ايضاً والمواد بالرفع الاخذ فيه ولو يسيراً بل بعد اخذه في الحركة وان لم يرفع  
 بطل فعله وهو الذكر فتدركه في علمه مع الكانه ان لم يتعد فان لم يكن فكنا في الذكر انما لو قد فاه لم يكن استدركه بطلت  
 الصلوة قطعاً للاختلاف الواجب مد ولو تدركه في محله في محله الصلوة وعدمها وجهان احدهما وهو الذي  
 المعنى في الدروس والعلامة في النواعد العمة لمصولة الغرض وهو الايتان بالذكر في محله وكذا ما في ذكر الله تعالى  
 في البطلان كطلق ذكره والظاهر عدم تحقق النفي فيما فعل من الذكر في محله وهو يقتضي ان لا يستلزم زيادة الواسية  
 غير محله عند اذ الغرض ايقاعه على وجه الوجوب فلا يكون الذكر المندوب في الصلوة وهذا القول والملاقى البطلان في  
 العبارة يمثل الوجهين السادس اسماء الذكر كما جازفة المصدر الى المفعول وهو احد مفعولي الذكر والآخر نفسه  
 والمواد لا يجب ان يسمع نفسه الذكر سواء اسمع مع ذلك غيره ام لا ولا ينبغي فيه ولا اخلاف وكذا القول في باق الادوار  
 ولو غفل عن حصول المانع من السمع لصم او غيره السابع رفع الواسية فلو هو الى السجود من غير رفع يده بطلت  
 وتنبه الصلوة ايضاً مع التعذر والاسدرك كما يبلغ حد الساجد فيفوت ولا يبطل الصلوة لانه ليس بركعة ولا  
 منه الثامن الطائفة في معنى السكون فان قد ولا مثله اي يسكون بكيفي مستاه عرف بعدم وجوب ذكره في تقديره  
 بقدره فيكون رجوع لامضو الى مستقره التاسع ان لا يلبسها بحيث يخرج عن كونه مصلية فلو خرج بطلت الطائفة من  
 كونه مصلية بطلت الصلوة لما من عدم اشتغالها في ذكر متقدر بقدره فكما يقدر في جانب اخره المسمى بنحوه في  
 جانب اكثره عدم الخروج عن اسم المصلية بخلاف الطائفة في الركوع والسجود اذ لا يصح في زيادة الذكر فيها فقد عدل  
 الصادق ع فيهما استوى شجرة كبرى ولا يصح في الزيادة ان كان كانت تطويل الطائفة فيها اشتتلا على ذكره فلا كلام فيه  
 اما الواطئة ساكنة فكل يكون الحكم كذا بحتم لان تلك الصورة في غير من عز اسم المصلية شرعاً وان طالت وسماع الذكر في معتبر  
 يمثل البطلان مع زيادتها من مائة ما بحيث يخرج عن كونه مصلية عند من علمه في ذكره سادس سجود وهو لغة الخفض و  
 وضع القبضة على المرفق ونحوها واجبة اربعة عشر اولاً سجود على الاعضاء السبعة المربعة وهي ما بين قدام الشرج و  
 طولاً وبين المصنيتين عرضاً والكثير واحد كفو وهو الرامة ومنها الاصابع فلا يجب الجمع بينهما بل يجوز ستمى كل منهما من  
 الاخر وان كان الجمع بينهما افضل واعتبر بينهما فلا يجوز لمرج الاعاقة والفزرة والركبتين بضم الواو واحد ركبة بضم الياء ايضاً واجبي  
 ارجلين واما الاصبعان الغليظان المنفرقتان فلا يجوز في رفع من الاصابع مع الاختيار نعم وتعد السجود عليها فغيره

يستقل به  
كذا يحل

منها كذا يحل



٤٠  
 جز فيهما من الاعمال مع الاختيار مع السجود عليها ولا يتعين زومها كما هو مقتضى الملاقاة وان كان  
 بل قبل تعيينه ان كان الاعمال من المصالح التي لا يمتنع معها الصلوة فيجوز الاقام عليها والقاء الثقل على مواضعها  
 ولا تجب لها التفرقة ولا التثنية فيها في التقليل كغيرها من الاعمال على ما هو عليه في سجوده فتتبع الصلوة ان تعذر وفات على  
 والاندراك في الوجه المعزول كما لا يمكن من الاعتناء عليه كالسجود والقيام والركوع والجلوس والوقوف الذي  
 لا يستقر عليه الاعمال بحيث يحصل بها التثنية هذا كله مع الاختيار مع تقدمه في غير الركعة الثالثة في الركعة الاولى  
 شئ والشئ الذي يصح السجود عليه وقد تقدم تفصيله في المكان فلا يجزى وضعها في غير موضع الاختيار لمصلحة الفردية  
 كالحركة في الموضع من السجود عليه وخوف الهواء في الظلمة مع ظهور اثاره والنفقة في غير موضع ولا يشترط فيه عدم التردد  
 فيقدم في غير المكان والكثارة في غيرهما والظاهر تقدمها فيهما ايضا الرابع مساواة سجود بفتح الجيم وهو موضع  
 سجوده لوقته وهو موضع وقوفه في موضع سجوده في موضع وقوفه او سجودا في موضع وقوفه من قدر لينة بفتح اللام وكذا  
 او كسر اللام وسكون الهمزة موضعها على كسر طوقها وقدرت اربع اصابع مضمومة من مستوى الخلفه بفتح الجيم مع  
 الاختيار اما لو عجز عن ذلك لم يضر ونحو فعله ما لم تكن غير مشقة شديدة لا تتحمل مادة حتى لا يعجز عن الاعتناء اصله رفع  
 ما يقع جهته عليه مع الامكان والامكان هو ان يسهل السجود في بقية المساجد فافعل في غير هذا  
 الرسالة ولا فرق في المنع من الاختلاف المذكور بين كونه بسبب بناء او من منعة وانما يفرق بينهما في علم الامام  
 على المأموم مع مساواة سجودا لوقته فاعلم ان اطلاق اشتراط المساواة في صدر المسئلة في قوة المفيد بما بعد في  
 بفتح اشتراط المساواة او لمصلحة حكمها كالاشتراط الذي يرد من لينة فانه في حكم المساواة كما ذكر الخامس وضع ما يصدق  
 عليه اسم الموضع من الموضع فلو وضع منه اقل من ذلك المسمى بطلا ولا فرق في ذلك بين الجبهة وغيرها على الوجهين  
 كما هو مقتضى اطلاق العباد واستقر المص في كونه لا ينقص الموضوع من الجبهة عزه وهم استناد الى رواية لا لا  
 فيها عليه ولا ريب ان ذلك اصول غير ما من خلافه ولا خلاف في الاجتزاء بالسمي في باقية المساجد كما لا خلاف في عدم وجوب  
 استيعاب الجبهة بالسجود وان كان افضل لما فيه من زيادة الخشوع السادس الذكر فيه وهو سجدان ربي الاعلى وسجدة  
 او ما ذكر في الركوع فيما للتسبيحة الكبرى وهو سجدان امة ثلثا للخمسة وسجدان امة مرة واحدة للمضطر لا يجمع ما  
 ذكر فان من جملة سجدان ربي العظيم وهو غير مجزى في السجود عند المم وغيره ممن يعتبر فيها الذكر المعين وعلى ما قلنا  
 نحن الاجتزاء بطلق الذكر المشتمل على الشاء مجزى هنا كما يجزى غيره من الاذكار وقد عرفت معنى التسبيحة مجردة  
 عن الاعمال والادبار البالغ نهاية مراتب العلو مقابل السفل في الكواكب المعقولة والمحسوسة فان المستب

تقريباً

ما ينفرد

دون

سفل

٤٠  
 بالانابة الى السبب والميت بالاضافة الى التي والمذكر كنهه حسا ومثلا اعلى من غيره ومثلا على من ادركه قوي  
 تقم اعلى من بغيره ومن يستحيل عليه ذلك اعلى من الجميع فهو الاعلى المطلق وما دونه سافل مطلق او بالاضافة  
 السابع الطائفة بقدره فلورفع راسه من السجود قبل ان يركع اي اكمال الذكر او خرج فيه قبل وصوله الى هذا السجود  
 بطل الذكر كما تقدم والصلوة كسجود السجود وعدم تداركه في سجدة ان امكن لا يجوز الا كان كذا في الذكر الثالث عشر  
 الذكر طويلا ومختارا رابطا مع العز وضيق الوقت يترجمه بلغة غير تعلم التاسع موالاة فلو فصل بين كل صلاة بسلام  
 او سكوت بطل كما مر فضيلة العاشر اسماعيل نفسه الذكر حقيقة افتقد بها ما مر في الركوع فلا يجزى ما دون ذلك وان  
 شئ لفظا المادي عند رفع الراس منه بحيث يصير جالسا فلا يجزى مطلقا لرفع اجزاء ما كان تركا التقيد لظهوره وال  
 الوجود البيان في وقت الحاجة الثامن عشر الطائفة في رفع راسه من السجود الثاني عشر وان استجبت وهي المسئلة بحسبة  
 واجب شق قدره فيكون تمامها ولا تجب الطائفة في رفع السجدة الثانية وان استجبت وهي المسئلة بحسبة  
 الاستراحة واجبيها المرتفعة فيه وفي بعض نسخ الرسالة ولا يجب الرفع من السجدة الثانية واراد به عدم كون  
 الرفع منها بعد ودان واجبا للسجود بل آخر الفرائض من ذكر الثانية كاستيا الحاجة اليه في باب التكليفين الرفع  
 واجبا مقدما لواجب آخر من تشهد وقراءة وفي نسخة ثالثة زيادة في الثانية لذاته وفي القيد زيادة في رفع راسه  
 الذي يتناه فان الرفع لا يجب لذات السجود ولذات الرفع بحيث يكون واجبا مستقلا بنفسه بل انما يجب لغيره كما  
 من الثالثة عشر لا يبيها كما في قوله من يتطوّل الطائفة من السجودين عن كونه مصليا جالسا من الرابع عشر تشيئة السجود  
 فلا تجزى السجدة الواحدة ولا يجوز السجود الزايد على الاثنين اجزاء السابع التشهد وهو متفصل عن الشهادة وفي  
 لغة الجمل القاطع وشرا الخبرا بانهم يتوحدون بكونه بنيا محذوم عليه في الحقيقة مضمومة وقد يطلق على ذكره  
 على الصلوة عليه والعلامة الما حقيقة شرا عنها وتعليقا واجبه تسعة الاولى الجلوس من كونه فاعلم ان السجود  
 صلوة وهو واجب وان امكن والاكتفاء بالتشهد في نفسه بعد الصلوة كسبب الثاني الطائفة بقدره فلورفع في التشهد  
 قبل ان يركع او نهض قبل ان يركع بطلت صلوة مع الحمد لله وان كان ناسيا تداركه في سجدة مع الامكان  
 والاختيار اما عند الضرورة كما عجز عن الطائفة ومنه المصلح ما شيا فلا تجب الطائفة كالاجب الجلوس لو عجز عنه  
 ومثله الواقفت النقية فعلم من قيام كالسبق مع من يقيه ركعة فانه لا يتجلف في ثالثة الامام بل تشهد قائما  
 لقولنا التشهد هنا عند الثالث الشهادتان الاولى لله بالمدائنة والثانية للبيم عليه وآله بالوسيلة الرابع المعلقة  
 على النبي عليه وآله بعد الشهادتين الخامس الصلوة على النبي عليه وآله بالمدائنة والسادس المعلقة على النبي عليه وآله بالوسيلة



للقول بطلان على ما في الآية الاثني عشرية لم يعلينا السادس عشرية فلا تجزى الترجمة لقادر على العربية ولما  
 بها يجب عليه التعم فان ضاق الوقت بما علم منها فان لم يحسن شيئا اجزأت الترجمة فان لم يحسنها فالاولى وجوب  
 الجلبوس بقدره ملئنا الله تعالى فان لم يحسن التمجيد وجب الجلبوس بقدره لاننا اخذ الواجبين وان كان مفيد مع  
 الاختيار بالذکر السابع ترتيبه فيقدم الشهادة بالوحدانية ثم الشهادة بالرسالة ثم بطلان النسخة والتميز  
 بكيفية الترتيب اما لما لا علمنا ذكر سابقا كما صنع مرارا فيما سلف فيقول الترتيب كما ذكره في معنى ما وقع في الجمل  
 لكن يتكلى ذلك في الشهاداتتين فانه ذكرها بجملة فالترتيب لا يمكن استيفاء فيهما من المذكور بل من المشهور ولما  
 اخالة على ما يشاء في بيان وعادة المنقول فان الصورة مستلزقة لبيان الترتيب الثامن موالاة فلو فصله بجملة ليس  
 ولا من سنه عمدا بطلان مطلقا وناسيا بعيدا كالمروان فصله بسكوت يخرج عريضة الصلوة ابطالها او عن هيئة  
 المتشهد بطلان او لا عنها لم يفرق وقد تقدم هذا القصد في نظائره التاسع مراعاة المنقول في خبر عن عمر بن الخطاب  
 عليه السلام وهو ان لا اله الا الله وحده لا شريك له فاشهد ان محمدا عبده ورسوله اللهم صل على محمد وآل محمد  
 اجماله بهذه الصيغة مع ما سبقت من ان ترك بعض كلماتها لا يضر ان وجوبها تخيري بينها وبين ما يشاء افراد القوا  
 التخييري واجبه بقول مطلق وان كان على الواجب امر والاعتناء التعيين فبما هو انبوى الوجوب بما يات به من اللفظ  
 الذي يجوز تركه ولا يخرج بذكره كونه واجبا لعدم الملازمة بينهما كما هو قولنا بذكره كالمقوله بمراد كالمقوله  
 او اجزم او اقلع بدلا من هذا ويجوز ذلك واستقوا او العطف من الشهادة الثانية او لفظ اشهد منها مع اثباته بواجب  
 العطف لم يجز في الفترة المنقولة في الاخبار والادلة بخصوصها ودعب جماعة منهم العلامة الجواز ترك كل واحد من  
 الاختيارين مع الاتيان بالاضطرار بالطلاق الاجتزاء بالشهادتين في بعض النصوص وحصول الغرض بذلك  
 اضمار المعاول ولو ترك واحد لا شريك له وان بالباغ وترك لفظ عبده مع الاتيان بالباغ في رواية  
 لو تركها معا فحققت جواز حذفه وتبعا ما جاز اضافة الرسول الى المضمركا كان سابقا وقد قطع المصنف  
 في البيا بعد جواز بلا وجب اضافة الى المظهر واستفادة الفرق بينهما مع هذه التخصيصات الادلة غير واضح  
 وانما اللازم منها اما جواز مطلق التعيين مع بقاء الشهادتين كالتمتاز العلامة والمحقق ان عمل بالاخبار المطلقة  
 في ذلك واختصاص الجواز بما ذكره او لا من اخطا الشهادتين عمل بعينه ما هو ملا ذلك المطلق عليه ويظهر من انهم في  
 الاختيار الثاني وهو اول وجه علمنا بتمتار المصنف هنا تفصيل الصيغ المختلفة في الشهادتين ستة وعلى العمل بالجمع  
 ثمانية عشر وهي ظاهرة الثامن التسليم وقد اختلفوا في وجوبه ونزبه لكل من الغريقين حج حقه فاعلم ما

انما يشاء

عننا

عندنا في هذا شرح الارشاد ولا ريب ان نية الوجوب اصول ولا يقدح في ذلك في العلوة بوجه لانه انما واقع وانما كان  
 فعلا خارجا من العلوة فلا يفرق عدم مطابقة نية الوجوب بغيره فلا يقدح في ذلك في العلوة بوجه لانه انما واقع وانما كان  
 لا اعتداد بالاعتداد من زيادة واجب في العلوة او ايقاع واجب بنية التذلل ولو اشترط في اقرار من العلوة على تقدير  
 القول بنية التسليم بنية الخروج او التسليم او فعلا لما في لا يظهر من المعنى بغير كبره وجماله كان التسليم بنية الوجوب  
 كقولنا انما في فلا يقدح ايضا بوجه واجبه على القول بوجوبه بنية التسليم او الجلبوس مع البتة في بطلان بنية التسليم  
 التعلل الثمانية بقدره فلو وقع بدونه فاعلمنا رابط مع العهد ولست درك في علمه مع النسخة كما من الشاهد اجمالا  
 اما السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وفي مخبره بغير خلاف او السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين على المختار منه تبعا  
 للمفاهيم ولصدق اسم التسليم عليهما وقد انكرنا هذه القولة في كبرى ووجه جعله مودعا في الاول والاخير في  
 الخروج بالسلام عليكم الخ للابحار على الخروج بها وجعل السلام علينا الخ من جملة التسليم المستحب كدل عليه بعض الزمخشري والبيان  
 المص في كبرى ووجه في بعض نسخ الرسالة والاولى والى اى الصيغة الاولى من الصيغتين المذكورتين والى من الاخرى  
 وهو موافق لما ذكر في الكتابين ككثير من النسخة من وجه اخر واكثر الاما على الاجتزاء بالسلام عليكم والاضافة بوجه  
 اتم وبركة بنية الوجوب والى ان قلنا اجتزاء بدونه اجعلنا ذلك من باب الواجب التخييري وان كان بعض افرادهم من  
 من البعض الاخر فان المامية الكلية المأمور بها يشملها كما ترون في الشهادتين الرابع الترتيب بين كلمات الوجود المنقول فلو  
 اخبره عمدا بطلان وسهوا بغيره في علمه ان امكن والا كان كداسي التسليم الثامن عشرية مع اختيار فلو تركه بطلان وقد تقدم  
 البحث في نظائره مرارا السادس موالاة فلو فصل بين كلماته بطلان بنية التسليم السابع مراعاة ما ذكر من الصيغتين مادة  
 ومورد وذلك بوجوب الاستغناء عن ذكر الترتيب في ترك مراعاة المذكور فلو نكر السلام بان فالسلام عليكم ارفع  
 الوتة فقال ورحمات الله او ورحمات الله تعالى بركته ونحو من التعيين ابدل بعض الفاظه بمراد كالمقوله بمراد كالمقوله  
 الا من كالتحية موضع السلام بغير تسليم وتبعا العلوة ان تعذر والاستدراك مع بقاء عمله وانما بطلان مع الرجوع وتوحيد الباء  
 على القول بوجوبها فانها على القول بالاجتزاء ما دونها بجملة كذا بقاء على انهم مع اختيار الاضافة يكون المجموع واجبا  
 بجملة افراد الواجب المجزئ ويحتمل عدم بقاء على التمهيد الواجب قبله وان كان الاخير يوصف بالوجوب لكن يشترط في  
 على وجهه فاذا وقع خلاف ذلك بين انتهاء الصلوة قبله وهذا اقرى وان كان الاول على تقدير الوجوب لا يخرج قوة الثامن  
 ناجزه عن الشهادتين فلو قد علمه وعلى شيء من عمدا بطلان الصلوة وهو يكون كالحكم الاجبني لكن ولا يجب فيه بنية الخروج من  
 الصلوة بل يخرج به منها وان لم ينو الا لا يفتقر باجزاء الصلوة لانه نية خاصة فان الاصل فعل واحد متصل شرعا والخروج منها

بذلك من جملة ما حكم



يحصل الفراغ لزومها في العبادات فان الانفصال عنها كاف في الخروج منها اجماعا وان كانت نية الخروج أصلا خروجها  
من خلاف القائل بوجوبها استنادا الى ان التسليم على من يخرج من الصلوة يجب له التسليم على اعماليات وقد عرفت جوابه  
وان كان الغرض بوجوبه أصلا ومعنى بسيطه يكفي قصد الخروج منها بمرع احتمال الاضافة او موجب والقرينة اما تعيين الغرضية والا  
فلا وجه بعد الشك في مقارنته للتسليم فلو تقدمت على الاشارة بطلت الصلوة بناء على بطلانها بنية الخروج وان لم يكن في  
الاعلان لو نوى قبل الخروج بالتسليم لم يفرق لكن لا كني النية المتقدمة منها على الناحية التاسع جعل الخروج ما يقدر من احد الوجوه  
فتكون في الواجب بغير ثمانية مستحقة فلو جعل في الخروج الثانية ونوى بالاولى لاستحبابها بغير ثمانية اذ كان المقدم هو التسليم  
عليكم فظاهر لانها مخرجة بالاجماع ولا شرع مستحقة متقدمة اجماعا فتكون نية الاستحباب بها كنية استحبابها بعض الواجبات المستحقة  
المستحقة في أثناء الصلوة وهو بطلانها اذ كان المقدم هو السلام علينا فلما في بعض الاخبار من كونها مخرجة من  
الصلوة وهو جوازها بغير اربعة استحبابها توجب الخروج السابق وهذا خلاف ما قد مر فيه في كتابه ونظمت  
الاخبار العجيبة استحباب تقديم السلام علينا مع التسليم المستحب والخروج بالسلام عليكم قال الله في الذكرى الاصل  
للتبليغ الايمان بالحيثين باديا بالسلام علينا وعلى عباد الله الصالحين لا بالاحسن فانه لم يأت به خبر صحيح منقول ولا  
مشهور سوى ما في بعض كتب الحق ويعتقد نوب التسليم علينا ووجوب الصلوة الاخرى وقريب منه ما ذكره في  
فانه بعد ان حكاه عن الحق قال الله لم يذكر في خبر ولا مصنف بل القائلون بوجوب التسليم واستحبابه يجعلون السلام علينا  
مقدما على الاخر وهذا التحقيق هو الاقوى وان كان الاحتياط للصلوة ينفي عدم تقديمها مستحبا خروفا من خلاف  
المع في هذه الرسالة فانه يرى بطلان الصلوة بذلك ويجوز في التسليم الواجب في التسليم اجماعا بغيره وهذا الواجب  
موارد الواجبات التي هو صدد بغيرها وتقدم في القراءة وذكر الركوع والجمود واجبا مستقلا وكانه افرد بها  
تمام العدد الذي يبدى بوجوه والاول ببدنه وفيه ان العود غير مستحب في الاثني تحقفا فادخلنا هذا واجبا فيها لا يتبع  
في مطلوبها ان كان ما سبقت من الزيادة فزادها وايضا فقد تقدم في بعض الاعداد ما كان يستغنى عنه ببعض كوجوب الترتيب  
مع وجوب مراعاة المنقول حيث ذكر فان موافاة المنقول يعني منه والامر في ذلك سهل وهذه اشارة الى العدد  
من اول باب لينة الاضامع الواجبات المقارنة في الصلوة اليومية فان اريد المحرر والبيان في الركعة الاولى من ركعة  
واجبا في النية منها سبعة وفي اخرى اربعة عشر وفي القراءة ستة عشر وفي القيام اربعة وفي الركوع تسعة وفي السجود  
اربعة عشر وذكر احد وستون وفي الثانية اربعة واربعون لسقوط واجبات النية الاستدانة الحكيم فانما باقية  
في جميع الركعات وسقوط واجبات التكبير وذلك سبعة عشر في اربعة واربعون وفي الثانية تسعة وثلاثون ان اخذنا

فيها

فيها

فيها قراءة الحمد كما يريد اليه قول بعد ذلك وان نجز التسليم وح سقطت اجابا السورة وهي تحت الاول والحمد  
الثاني وحده السورة الثالثة كونها غير عزيمة الرابع العقد بالصلة الى سورة معينة الخامس عدم الانتقال من سورة  
الى غيرها آخ ويقتضي واجبا القراءة اركانها من ركعة واجبات السورة احدها البسملة اول الحمد والسورة والثاني  
تقديم الحمد على السورة كقراءة الاول منها بغيره في حال السورة لانه البسملة آية من كل سورة عندنا فلذا تركه والآخر  
فوجب تركه ان حامله البداية بالحمد بعد القيام بحيث لا يستحب السورة وهذا امر عام مع عدم السورة وايضا كما  
يجوز كون من واجبات السورة بصلح ان يكون من واجبات الحمد فان معناه بالنسبة الى السورة تاخيرها عن الحمد والنسبة الى  
تقديمها فجاز الاستغناء عنه والشارع المحقق ذكره من النجعة ونزول السورة وبعد الاحاطة بما قلناه يعلم ان ما  
ذكرناه اصولي وكذلك الركعة الرابعة تسعة وثلاثون لمسا وانما اضافان بجزء الفصل التسليم في الاخيرتين دون قوله الحمد  
ماراة واحدة منهما الى من الثالثة والرابعة اثنا عشر وثلاثون لسقوط واجبات القراءة باسرها وهي ستة عشر من اربعة  
واربعين والضافة واجبات التسليم وعملية لا تشار اليها سابقا بقوله من يتلوها بالعبادة العربية اضافة الى الباقي وهو ثمانية  
وعشرون وصحة ما ذكره ما ذكره في الصلوة الثانية وهي تسعة واربعون وتسعون واجبات في الركعتين ثلاث  
مائة وخمسة كما مر ويضاف اليها واجبات التسليم وهي تسعة واربعون وتسعون في الركعة الثانية  
وهي مائة وثلاثة وعشرون وفي الرابعة مائة وثلاثة وعشرون في الركعة الرابعة وهو تسعة وثلاثون في  
مائة واحد وسبعين في الصلوات الخمس صغرى اثنا عشر واربعين وعشرون فمما يقارن للقارى منها في الواجبات الثلاث  
ستة وثلاثون وفي الثلاثية والثانية مائتان واربعين وتسعون والجمع ما ذكره في الخمس في ما لو كان سفر القار  
ستة وثلاثون وستون لانها تقسم اربع ثنائيات وواجباتها اربعة ثنائيات وتسعون وثلاثون تقاض واجباتها  
وهي مائة واحد وسبعون في المجتمع من الثنائيات يبلغ ذلك التسعة اثنان وثلاثون تنقص من كل ركعة من الاخيرتين  
سبعة وهي سبع ركعات في الخمس فالتسعة منها تسعة واربعون تنقص من تسعة واربعين وتسعون يبقى ما ذكره في التسليم  
سفر اثنا عشر وتسعون وهي الستة واما ما ذكره في التسليم في التسعة في التسعة في التسعة في التسعة في التسعة  
بين الواجبات في التسليم والقراءة كما تقدم يبقى ما ذكره في التسليم في التسعة في التسعة في التسعة في التسعة في التسعة  
في بعض الوجوه فيلزم فيه ما هو مناف ومطلعا او في حال العدم ما مره وهي تسعة وعشرون في منافيا الاول في اقلها  
مطلقا سواء صدرت اختيارا ام اضطرارا ونسبة بالاطلاق على خلاف الشريعة حيث ذهب في احد قولها الى علم  
الصلوة ما سبق من الحديث بل ينسب عليها بعد اعادة الطهارة وتجمع على ذلك جماعة استنادا الى رواية صحيحة دلت

ترك ذكره

والتسليم بغير الحمد وفي الثانية  
وهي تسعة مائة واحد وسبعون  
باجابة واجبات التسليم مائة  
حالة كونها

ثانمائة وخمسة وسبعون صغرى  
لان واجباتها من الثانية والرابعة  
للقارى تسعة وثلاثون كما تقدم في  
التسليم م



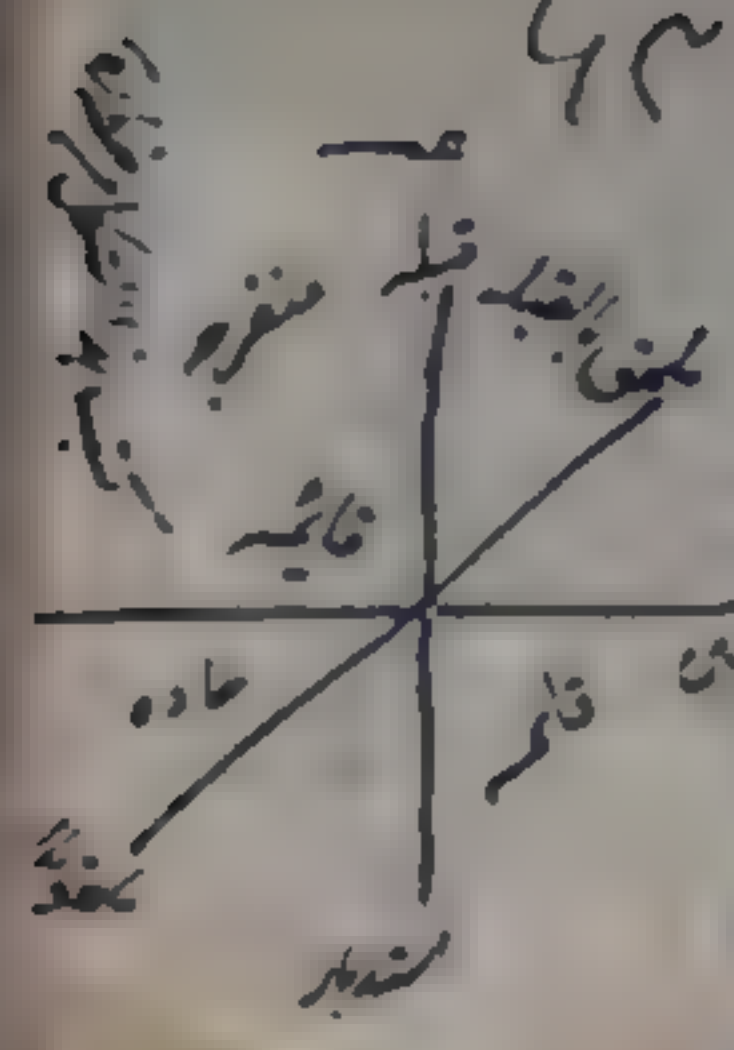
بما مر من ذلك وليس المراد بالطلاق شمول الجوارح والحد وغيره كما ذكره الشارع المحقق وان كان الحكم فيه كحاشيات من قوله في الرابع  
 مناقضات له وهذه مناقضات لا وان وقعت سهوا او اذنا فلا فائدة في تحقيق هذه الصورة بالخلق كما بعد ما كان الامر فيه كذا وبطلانها  
 والمراد به انواع صحتها كالحجارة بالما والنجس سواء علم بجائزها بالجملة ام لا حتى لو استمر العمل به حتى مات فان القلوة  
 بالظلمة غايته عدم الحاصرة عليها لا مناع كغيرها من الغافل الذي يقتضيه اطلاق العبارة وكلام الجارة ولا يخفى ما فيه من  
 البطلان فان ذكره كذا يجب فساد جميع العبادات التي تشرط الطهارة ككثرة الجاهل في نفس الامور وان لم يحكم الا في ذلك  
 بفسادها فلو لا الاستحقاق لكانت القلوة وان استحق احوالها لم يمنع بمركانه وسكنة ان لم يفضل الله تعالى عليه  
 بجهده او الطهارة بالما المعصوب هذا عكس في الاثر وهو مقتضوب والظاهر انما كان جاهلا بالخصبة  
 حتى طهرته وان لم يفرغ من طهارة وفي ناسي الغيبا وجه وعدم اعادة مطلقا لا يخرج من قوة اما ناسي الحكم فكما هو الوجه  
 السليم عليه ما وجه الجدل الى التقصير والفرق بين العمل بالجملة والخصبة ان مانع الجملة ذاتي فلا يغير العمل بخلاف الخصبة  
 فلهذا مريض بسبب التمر في مفرق لا يفرغ من العمل والنياس لا يتحقق النهي لعدم التكليف فينتفي المانع وفي الفرق  
 نظروني حكم النجس والمعصوب المشبهة بهادون المشبهة بالنافع لان مكان الطهارة بها الشار استدار القبلة في ماله  
 القلوة ولو في بعض مطلقا في الوقت ومطابقه فانه مقابل للتقيد في قسمه الاخر وهو التمسك والتمسك بقاء الوقت لا  
 ان التمراد به ما ذكره الشارع لما مر والمراد بالاستدبار اي من جميعه لعلية زلزلة عن الباقية والاتفات يقطع  
 الصلوة اذا كان بكرة ولو امكن فرضه بالوجه خاصة بحيث يبلغ من الاستدبار في ابطاله نظر وظاهر الاتفا انما كان الجاهل  
 الياسا وهو موجود وتقابل بالما بالاستدبار ولا فرق في المستدبر بين العمل والمطمان والناسي كما هو مقتضى هذه  
 المسائل او الاغراف كغيره الى الياس واليسار وظاهر العبارة انه معطوف على استدبار القبلة والتقدير بان من المناقبات  
 استدبار الياس واليسار والي وهو صحيح وايضا فان استدبار كل شيء من الجهتين يوجب استقبال الاخرى كغيره كغير  
 العبارة عن الجزالة فان تعليق الحكم على استدبار الجهتين يشعربان لهما مالا في اعلية القبلة وليس كذلك ثم جاز  
 الياس واليسار على اصل الجملة بتقدير الاغراف وكيف كان فالجزالة فاسه وانما يكون لا خلاف في الجهتين مناقضات  
 بقاء الوقت لا مع خروج قبل العلم بخلافه لا اعادة ع وهذا الحكم وان شمل العائد والناسي والجان كن سياتان  
 العائد بعيد مطلقا ولا يفراد خاله فان حكم اعادة مع بقاء الوقت فان عدم اعادة مع شروجه انما يستفاد من  
 المفهوم وما سياتي من المنطوق بوضع الحال وانما فرق حكمه مناسبتا اقتضاها القضي حيث افرد المناقبات مطلقا عدا  
 عاده او لا ثم عقبها بالمناقبات عدا ولو كان التماس والتمسك بوجه خاصة فلهذا عدم ابطاله الصلوة وان كان

ليس لغيره عطف  
 مستحقة فيما هو من  
 ولغيره من وجود

الجزالة انما كانت

الجزالة انما كانت  
 وبما ذكره في ذلك وفيما ذكره  
 يمكن في كذا وكذا

مكروها



مكروها يمكن الالتفات بنظره خاصة وان لم يخرج الوجه من سمت القبلة وبطلانها في العبارة في غير ما يري وتنفذ لا يبلغ  
 من العمل اذا عاده الشارع المحقق ومن تأمل ما مر من خبر عليه جواب ابدانته على العبارة واعلم ان الحكم بوجوب اعادة  
 مع الاستدبار مطلقا اجماع في صورة التعمد ما مع التماس والنياس ففقيه قولان هذا احدى والامر الثاني  
 والتمسك بغيره في الوقت خاصة ولو كان الاغراف لا يبلغ من الياس واليسار لم يقطع الصلوة اجماعا عدم مقتضى  
 المراد بالاستدبار ما قبل سمت القبلة بحيث ان اي خط مستقيم فرض من مواضع الصلوة الى احدى طرفي اختيار او حكم بكونه غير  
 خارج من جهة القبلة فطرفه الاخر خط الاستدبار فاذا وضع على هذا الخط خط اخر متعامل بحيث يحدث منها التماس  
 اربع زوايا قوامها الخط الثاني هو خط الياس واليسار ولو فرض وقوع خط ثالث على الاول بحيث يحدث منه اربعة زوايا  
 ومنه قوامها فان كان الى جهة القبلة من الاغراف اليسار الذي يعني من سواه اشعت الزاوية ام فانت وما كان منه الى  
 جهة الاستدبار فهو ملتحق باليسار وان كان الى الاستدبار اقرب فيعيد المص الى جهة القبلة في الوقت خاصة على ان  
 الله في التماسه وعلى اقله بسقط هذا البحث وهذه صورة الخطوط التوضيحية الثالث الفعل الكثرة عادة وهو يخرج من فاعلم  
 عن كونه مطلقا وبطلان التماس انه عرضة لها وبطلان بقية العادة على انها الموجع في الكثرة لا اللغة بحيث يحكم بطلان الصلوة  
 بالافعال الكثرة كيف وقعت فعلى هذا لا فرق في مركز الاصابع وان تعددت سواء كان ذلك بتسبيح ام غيره لعدم الفرق  
 بها عن حقيقة الصلوة وبطلان الوضوء الكثرة القاحشة الخيلة لما ذكرنا ان كانت متحدة لغة ونحو الخلو ومركزه من طرف  
 خلق العمل وليس التور الخفيف وزعم وقتل الميت والعقرب افعال قليلة مرغا وقد مرع هذه الامثلة جماعة من الصحابة  
 منهم المص وحيث كان الموضع الى العرف فلا يبره بالتمثال وانما يقع الكثير مع التوالي فلو تفرق على الركعات بحيث يكون  
 كل واحد منه قليلا لم يفرع على اصح التولين وقدر في ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يحمل امانة اثيرة الى احاص من ابنته عليها السلام  
 ويضعها اذا سجد ويجعلها اذا قام الرابع السكون الطويل عادة بحيث يخرج به عن كونه مطلقا فلو كان طويلا دون ذلك  
 لم يكن مناقضا للصلوة وانما في الرواية اذا خرج من كونه قاريا وقيل يعلم الخامس عدم حفظ عدد الركعات بان لا يدرك المصلي  
 كم صلى فبطلان صلوة اذ لم يظلم على شئ والابن عليه رواية صفوان عن ابي الحسن عليه السلام انما لم تذكر صليت ولم يقع وجهك  
 على شئ فاعاد الصلوة والمراد باليوم هنا الطن وان كان المشهور كونه مقابلا لانه الطن والموضع والطن الطرف الرابع وكثيرا ما  
 يستعمل ذلك في الاخبار الواقعة في باب السهو والشك وكان عليه ان يشحن الطن لدخول في عدم الخط بخلاف ما هو في الشك  
 السادس الشك في الركعتين الاوليين من الرابعة او في الثانية كالمص في او في المغرب فاما الثاني الثانية من غير ان يذكر  
 المص في ذكر المغرب للتشبيه على تعدية الحكم الى الثانية واجبة كغيره والعبد والفسوف والمنذورون بخلاف الاخرين اذ

امانة انما كانت  
 والظاهر ان امانة علم وانته  
 بدل منها على معنى



لا يظن لها ولو فرض ذلك ركعات بثلثة مثلها ففي حجة الله نظر فان قلنا به لحقه حكمها واحتراف التكليف المذكور ان  
 حاله ان يشاء فانه يبنى عليه في الثلثة على اربع القولين السابع نفق ركن من الاركان الخمسة التي هي النية والتكبير والقيام والركوع  
والسجدة معاً وكذلك زيادة ركن من الاركان المذكورة اما سكر بركنية النية فهو امد القولين فيها وان كان  
 التحقيق يقتضي كونها شبه بالثبوت على القولين بطلان القلوة بنقصها الا لا على الانية ولان فوات الشرطان لم يكن ركناً يقتضي  
 فوات الركوع وانما زيادة ثبوتها القول بالركنية غير الابطال لان ركن القلوة بطلان يادته ونقصه الا ما استثنى وانما على النظرية  
 فيمكن القول بعدم ابطاله لان تكرار الشرط في الابعاد يادته من غير حفظ بطلان مطلقا واما التكبير فلا خلاف في ركنيته و  
 بطلان القلوة بنقصه وزيادة في التوابع مع فقد النعم به لابع فقد مطلق المذكور ان ذلك غير مبطل ولا هو الموقوف على  
 القيام فبطلان القلوة بنقصه اجمع ولما نقصان بعضه كالوسعي بعض الركعة او جميعها او قد قام فلا يبطل الركعة ايها وكذا  
 لا يبطل زيادة على بعض الوجوه كالوقوف في موضع تعود وتابرك وقد حقق للمرة ان اكثر منه هو القيام فبطلان الركوع  
 فني لم يكن مع ركنه لا بطلان القلوة بزيادة ولا بغير ما ذكرنا من زيادة الركوع بطلان وان لم يكن مع قيام الركعة كما قلنا فان غاب  
 ذلك لم يكن ركناً في بطلان ولا يفرق تعدد العمل للركنية فاما معرفة ذلك للاحتمال لا حقيقة وليس الركعة مجموع القيام  
 المستقل بالركوع بل الامر الحكمي منه ومن ثم لو نسي الركعة قائماً لم يترك بطلان الركعة فهو الركني تحقيقه في جميع الركعة  
 وهو الفرد الامانة وفي من بعضها ومع خلوه منها فهو شبه بالوقوف بعرفة فانه من حيث هو كركن من حيث  
 الاستيعاب للوقوف الذي بين الزوال والغروب واجبا لا يزول وهذا تحقيق حسن الا انه لا يوجب ثمة في ركنيته  
 فانه مع انفراد الركوع بغير بطلان مع الانقضاء يستغنى عنه ولو قيل بان ركنه كيف اتفق امكن وعدم بطلان القلوة بزيادة  
 ونقصانه على وجه لا يغيره من الركنية فقد انقضت في مواضع كثيرة فيمكن هذا استثناء مستند الجمع النص وهو مشترك ولما  
 الركوع فلا يبطل ركنيته ويحقق الانقضاء الى الحد المعترف به وليس كذلك والانيته والرفع منه داخل في حقيقة على اصح  
 القولين بل هو واجبات فيه خاصة فبطلان القلوة بزيادة على هذا الوجه خاصة ومن هنا يفرق انه لو شك في الركوع وق  
 هو قائم بركن كونه شكاً في شيء وهو في محله ثم ذكر بعد بطلان الركوع سبوا الركوع بطلان القلوة ملاك للقيام وجماعه و  
 اما السجدة ان فالشهور كونها معاركتنا الواحدة فلا يبطل القلوة بزيادة ثبوتها ونقصانها سبوا ويرد عليه ان المجموع  
 يفتوت بفوات جزء من اجزائه ونقصان الواحدة غير مبطل وهو بناء في ركنية المجموع من حيث هو مجموع واجبات المصداق  
 بان انتفاء الماهية هنا غير موثر مطلقا والالحاق الاضلال ببعض من اعضاء السجدة مبطل ولم يقبله احد بل هو موثر  
 انتفاء الماهية راسا وهو مصادفة محضة فان الركعة اذا امكن هو المجموع ثم من بطلان بفوات الواحدة لاستلزامه الا

به واما

النية

به واما اعادة من لزوم البطلان بالاضلال بالاضغاط مع الحاشية لان وضع باعد الوجه لا يدخل في معنى السجود  
 كالذكر والطمانية والتزم للمصداق سبب الايراد ان اكثر هو معنى السجود وهو الامر الحكمي الصادق بالواحدة  
 لا مجموعها وهو دافع للايراد بغير طريق السؤال لانه وارد على جعل المجموع ركناً واورده عليه مع ذلك لزوم البطلان  
 بزيادة الواحدة لصدق معنى السجود عليها الحكم بركنية كاذب اليه ابن ابي عمير والاشكال والمفسر على الوجه ويمكن  
 من اصل السؤال يمنع كونه المقدمة القائلة بان كل ركن يبطل القلوة بزيادة مطلقا ولا يتم الاشكال الا مع تسليم كيف  
 وقد يختلف ذلك في مواضع كثيرة لادليل على اعضاء ركنها فيها بركنية منها اضعف مستند من هذا الموضع لعمري  
 المصداق كرى اتفاق الاشكال والنص على عدم البطلان بزيادة الواحدة ونقصها فيكون ذلك هو اللبيب لم يخرج هذا الفرد  
 من الكلية كما خرج غيره وتبين القول بركنية المجموع والتمام فواته مع عدم الحكم ببطلان القلوة او بركنية معنى السجود  
 الصادق على الواحدة كما التزمه للمصداق ويخرج الحكم بعدم البطلان بزيادة تقاس القاعدة بالتصديق هو اول من ادعى  
 كثره نظائر المستثناة من زيادة الركن اذا انقضت فذكره من منافاة زيادة الركن ونقصانه للصلوة عند  
 سهو او مقصود من المسائل يستغنى منها عن الاول والانية فان زيادتها غير مبطله مما وسهولان استحضارها والقوى  
 من الاستثناء الحكمية المعلل وجوبه لتعدد الاستمرار على النية الحقيقية والالحاق بالركن الذي لا يوجب استمرارها  
 فعلا وكونها من حديث النفس الذي لا ينافي الصلوة وان لم يتركها الا في القيام ان جعلناه ركناً كيف اتفق كما قلنا  
 بعض الاصحاب واستثنوه من القاعدة ومنهم العلامة الثالث الركوع اذا سبقه التمام امامه سهوا فانه يجرى اليها  
 ويتابع فيه ثانياً الرابع الركوع ايضا اذا استدركه الشك فيه في محله ثم بين قبل رفع راسه فعلة على ما اثناه المصداق  
 في كرى وجماعه مع اعترافه بان الرفع ليس جزء منه الخامس السجود على ما فصلناه عن قريب على التقديرين السادس  
 لو تبين الخطا ان بطلان كانت ناقصة وان الاضطرار لم يلها فانه يجزئ بركنية ويستغنى ما زيد من الاركان من النية  
 وبكثرة الاحكام وغيرها السابع لو سلم على بعض من صلوة ثم شرع في فريضة اخرى او نزل ان سلم فشرع فيها ولم يلبث بالنية  
 به فان المروي عن صاحب الامراء الاجزاء عن الفريضة الاولى واعتقار ما زيد من الاركان وقد اشار المصنف في كثره  
 لكونه ركعة سهواً اخر الصلوة وقد جلس فيه قبله التشهد فان الصلوة صحيحة والزيادة مغفلة واشتملت على ما  
 وبما التاسع لو اتم المصداق بما لا يوجب الغفلة وانما لم يذكر في موضع الوقت تحت الصلوة واعتبرت الزيادة كما  
 من العاشر لو كان في الكسوف وضيق وقت الحاشية قطعاً وانما بالحاشية ثم بنى في الكسوف على ما اثناه المصنف وجماعه من الا  
 جزاء عادين عليه لم يفسد بعضهم الخلع الكسوف ولو دخل وقت اليوم في الاثناء وان كان مستعاضا والاول



اقوى الناس نقص ركنه فساد ما ذكره النقص بعد فعله انما ينقطع الى محله وهو الاستدبار والحد من العمل  
لما ذكره النقص بعد الشرائع الخاصة بالاطم لم ينقطع الصلوة ولا ينقطع الى محله بل يكملها ويكملها على الوجه النواهي كونها في كم السماع  
بالنسبة الى الفعل التاسع زيادة ركعتي الصلوة رابعة كانت ثمانية ام ثلاثية والاولى انما ينقطع الصلوة انما ينقطع الى محله  
في الرباعية بقدر الشاهد وان لم يشهد فان كان قد فعل ذلك صحت الركعة للثقل على ذلك ومن ثم غشوا وفي الذكرى لغير فرق  
بين القلوان وجعل الجلوس اخرها بقدر الشاهد ايضا لا يشترك الجميع في المعنى وعلى القولين لا يشترط الجلوس بقدر الشاهد  
التسليم للفرق فيه دلالة على عدم وجوبه وحى بقوى القول بعدم الفرق بين الرباعية وغيرها واما على القول بوجوبه كما اختاره  
انهم فينبغي الاعتقاد بان العمل بالخلاف للاصل على موده ولو ذكر الزيادة بين الركوع والتسليم فذكر ذلك عند الشروع وجاوزه ومثله  
القليل بالندب اولى واحتمل العلامة هنا الاطلاق لان ان امناه بالتسليم فادركنا اخره وان لم ناس زادر كان من بعد  
به منفردا بخلاف الركعة فانها يصون صلوة اخرى بعد الركعة ومن ثم اعجز الجلوس بقدر الشاهد لتكون الصلوة على صورة  
الثامنة فان قيل على هذا العلامة من نزل التسليم ينبغي الصلوة على كل حال لان الزيادة وقعت بعد الفراغ من الصلوة على انك  
الشاهد نعم لو فرض عدم الشاهد اصل كون ركعة اخرى لعدم تحقق الفروج قلنا ان من الغالب ان التسليم ان الفروج من الصلوة  
لا يتحقق بمجرد الفراغ من الشاهد بل لابد من امور ثلاثة امانية الفروج او فعل الماني او التسليم وان لم يكن واجبا  
يجه مساواة لغيره حيث لم يتحقق ذلك لان الفروج كونه متوهمه ان في الصلوة لم يخرج منها بعد ولو ذكر الزيادة قبل الركوع  
فلا اشكال في الصحة لعدم كون زيادة هذا القيام مطلقة بل هي للجلوس وسجد للسهو كما ان الزيادة والنقص ورد على زيادة ركعة فكل  
اختصاص الحكم بما قرره على موده وتعدية الى الزايد لما ذكره وهو اختيارنا انما كثر سيق في ذلك بحث وهو ان المصنف  
حكموا بان من اتم صلوة التي يجزئها فمر ما ناسيا في ذكر الوقت بعد الصلوة مع انه في الحقيقة من افراد المسئلة غاية زيادة  
ركعتين وقد ورد في النقص والفتوى بوجوب اعادة وقت وهو ينال في التوبة من انما لا زاد على ركعة ولا ينقص منه الا  
باجل ما اذا انقضت باختصاص الحكم من ركعة او برفع الحكم اطلاقا اختاره الاكثر او اختصاص الحكم بغير المسافر معاجين  
الاخبار وفيه سوال الفرق مع اتحاد السبب بل حكم المسافر اقوى لاني الحكم باتباعه وان شهد اخر الصلوة بالفعل العاقل  
حفظ الركعتين الاوليين من الرباعية وليس في هذه كوارا لاسلف في السادسة من الشك في الاوليين بل هو ان من تلك طائفة  
فان الشك يقتضي حصول الافتقار في الركعتين مع عدم التزج على احد تفسيره وعدم الحفظ اعم منه لعل قد وقع من الاعتقاد  
وذلك كاف في عدم التكرار الاحتجاج الى امانتها فان الفاعل لا يستلزم العلم بخلاف العكس فلو فسر الشك بامره في  
الاعتقادين من التقييد مع حضورهما بالالتوجه التكرار والفرق بينهما وبين الثامنة ان موضوع هذه الركعتين و

الركعة

الركعات واحد ما غير الاخر العاقل معناه قبل دخول الوقت مع الشك مطلقا وكذا مع كون دخوله ولم يركع الى  
اعلم مع النسيان والظن حيث لا طريق الى العلم ولم يدخل الوقت وهو فيها التا لو دخل الوقت وهو فيها لم يركع مع الشك  
والنسيان قولان واختار المصنف الحاقه بالعام لان الوقت سبب في الوجوب فلا يتقدم عليه والاختار في خروج عن القائل  
لنقص عليه فيبقى البقرة على اصله ولا يتقدم بعدم الحفظ مع قدرته عليه الشك عن ايقاعها كان او سبقه لا يركع  
تجيبين او موضوعين بذلك ويجب تقييد نجاسة المكان بمجرد الجبهة او تغير الجنس بالنجاسة المتعدية على وجه لا يعني منها  
اذا لم تكن نجاسة غير مسجد الجبهة اذ لم تنقل او تعدت على وجه يعني منها كليل الدم او الى ما لانتم الصلوة فيه ومن كان قد  
تفصيله وتقييد نجاسة الثوب بما لا يفي من رابع المكان اذ لا تنقل سلف او ايقاعها في مكان او ثوب مخصصين بغير اذن  
الملك مع سبق العلم بالنجاسة والغضب وان نسيها مالا الصلوة كما يتقيد الملاقاة في غير راس النجاسة والغضب في  
الوقت ونازله على اعم الاقوال وخروج به الجاهل الاصل فلا ينافي احد ما صلوة على ما ينال في العلم والناس وان كان لا  
وجوب الاعادة على جاهل النجاسة في الوقت مع ما بين الاخبار المتعارفة فيه وهذا بخلاف جاهل نجاسة ماء الطهارة فانه  
لا يعود مطلقا فقدم لعدم المعارف لابل العفو عن الجاهل فيه بل هو من الخلاف فيه واختار المصنف عدم الاعادة على الجاهل  
بالنجاسة والغضب مطلقا وهو مناسب لاختلاف التقيد واعلم ان الشارع المحقق ادعى الاجماع هنا على اعادة ما نسي  
بعد خروج الوقت وان الخلاف انما وقع في اعادته في الوقت فانه او عدم الاعادة مطلقا وهذه دعوى فورية من مثل  
هذا المحقق فان الخلاف في ذلك مشهور حتى ان العلامة في اكثر كتبه اختار اعادة الناس مطلقا ولا يخفى المسئلة على ان يخرج  
ودليلا وكذا القول في البدن يعني شافاة بنجاسة الصلوة مع سبق العلم والمشي به في السابق اشار اليه بذا هو حكم نجاسة  
الثوب بتفصيل السابق وتقييده بكون النجاسة غير عفونتها وما قيل ان الحكم المشبه هو حكم النجاسة والغضب معا  
ومثل الغضب في البدن بالعبد الا بقاء والزوجة النافذة فانها غاصبان لبدنهما وهو في الزوجة فاسو بغير غيبة لان  
بدنهما ليس ملكا للزوج وان وجب عليه التحسين للاستمتاع والذي يدل على فساد في العبد ايضا انه لو لم يملك صلوة  
مع سوء الوقت وفيسقطها وهو خلاف الاجماع وقد عذرهما الائتمانه بدار السفر من العام بسفره فلا يفران بل تجيب  
الانعام وهو مرجع في فساد ما زعموه من بطلان صلواتهما واستدلالا في علي فساد انما بان الغضب شبهة مستند على  
ومضوياته وفيما ان المغايرة الاعتبارية كافيته في مثل ذلك في العقليات والشرعيات وهو كثير الثالث عشر من افعالها  
لقد ادى مضيق بالنسبة للمفعول من الحق هو المراد بالضييق المأمور اذ انه على العود كورد الوديعه انما يطلب بها ووقاها الذي  
لكن مع القدرة ورة العين المضمومة واداء الزكاة والخمس وان لم يطلب به بطلان المستحق مطالبة في المعنى ومعنى ضاقتا

عليها التحسين







وبرهن العلامة في التذكرة والنهاية وفي بعض الاخبار دلالة على عدم كونه  
 لانما يسمى كلاما في العرف العلم وان لم يكن كلاما في الاصطلاح وهو كما في البطلان واما ما يطلق عليه اسم الحكم في الاصطلاح  
 مع عدم اشتراطه على حرفين فيكون استناد عدم البطلان فيه الى اجماع ولو لا ذلك لمكان القول باطلا فمالم يثبت البطلان  
 بعد الكلام اذا كان في القرآن ولادعاه فلان كان احدهما يقر بان قصد به انعام غير انما لم يقر ان البطلان في قوله تعالى والذين لم يمتثلوا  
 عليه ادخلوا هابلا ولم يوفوا بعهدهم الا انهم بالادعاه في القرآن وجهان ويشترط كون المطلوب بما ما يبطل بالحرم وان جعل  
 الحكم وكذا القول في جميع منافيات الصلوة ولو جعل كون المطلوب حراما فبطلان وجهان واذا راجعنا في الذكر في النسخة واقفا  
 ان الحكم في الكلام متغير فبطلان الصلوة به وان انتفى الاعم وسماى من الكلام المنافي للصلوة التيمم في غير ما يبطل به  
 الصلوة لانه ليس بقرآن ولادعاه السابغ مشرقا لكل والشرب وتحقيقا لمناخاة بمسماها كما هو مقتضى للاطلاق العبارة فيبطل  
 منها الصلوة ما يبطل الصوم بمرج مجاز من الالتهام والامح اعتبار الكثرة فيهما عرفا وفاقا للمذهب في غير الرسالة فلا يضر  
 ازاد ما بين الانسان ولا تذيب سكرة ومضعا في فيه قبل الصلوة فلا خصوصية في ذلك والشرب بل للفعل الكثرة ولو  
 وضع لقمه فابتلعها او تناول قلة وشرب منها فقد قال العلامة في التذكرة ببطلان الصلوة مع كونه اعتبارا لكثرة منبهها  
 تناول المأكول والمضغ والابتلاع افعال الكثرة وكذا الشرب وبما اعتبر الكثرة عرفا ففوا الحكم في امثال ذلك ولو جعل  
 ذلك ناسيا لم يبطل مطلقا اجماعا لم لو اوجب هو صورة الصلوة واسا احتمال ثوبا البطلان وكذا القول في الفصل التيمم  
 الحكم ثابت في جميع الصلوات الا في صلاة الوتر لم يرد الصيام بسببه تلك التيمم وهو مذهبنا ومخالفنا في جميع قبل المال  
 غرضه من الورد دعاءه رواء سعيد لا عن عز الهادق وكذا يشترط ايقان لا يفتل ما ينافي في الصلوة من التزبد من الله  
 او فعل كثير اقتضا راعا مورد الرضعة في قوله الرواية السلي على طوبى وثنا فاما ان يقيد بعدم استلزام الفعل الكثرة  
 كالمخطوات الخفيفة جدا ويستثنى من المنافيات الفعل الكثير المسمى المصنوع لا مطلق الفعل ولا المشى ولا الفرق في الصوم  
 بين الواجب والتزبد ولا بين الفعل في حال الغنوت وغيره وربما اوم استثناء الوتر في الرسالة خروجها من موضوعها من  
 واجبة الصلوة ويمكن حمل الوتر على الواجب بغيره ليم الغرض فلا يخرجه الوجوب من حيزه ذلك بعد ورود النص  
 كلام في الوتر على الاستغراق والخبر المفيد في عموم والاطلاق وعلما بالاستصحاب الفاس مشرقا للفتنة وفي الفصل  
 على الصوت ويمكن في منافاتهما اعماما ومن ثم اطلق واحترز بالبعد عما لو وقعت نسيانا فانا لا يبطل اجماعا ولو صدرت  
 على وجه لا يمكن دفعها ابطلا ينافي وفاقا للمذهب في كون ان انتفى الاعم ولا يبطل التيمم وهو ما لا صوت فيه منه وان كان  
 مشرقا بكلامه الذي كذا هاب ملا وقد ذكرنا واحترز بالبعد عما لو وقع نسيانا فانا لا يبطل ولو وقع ما وجب لا يمكن دفعه

بخلاف

ابطل

ابطل ايضا كما مر وبالدين اعز البكال امور الاضحية كغشية الدخا وذكر الجنة والنار فانه من اخص الامور  
 في الخبر ولو قيل ان الذباب اذا لم يشتمل على كلام ليس بقرآن ولادعاه كقوله او من خوف النار فالا بطل ايضا واما  
 بين الامرين المقصود وحده من حيث لا يتجوز عن قصد الاضحية ابطل ولم يقصد غير ما هو علم ان البكال المبطل لصلوة  
 هو ما كان بعد انتخاب وصوت لا بعد دخول الدعاء مع احتمال البطلان به ووجه الاحتمال اختلاف في معنى  
 البكال في مقصورا ومردا والشك في رادة ايها من الاخبار قال ابو جري البكال في وجهه فاذ اردت  
 اورد الصوت الذي يكون مع البكال اذا خربت اوردت الدعاء وخروجها ووجه ترجيح احد المعنيين اما  
 وان كان البطلان مع الدعاء فانه فيقتصر على التيقن وان كان الاحتمال عدم احد العشر ونقد ترك واجب من واجبات  
 الصلوة مطلقا وكنا كان ام غيره فبطلان مطلقا تارك الواجب مما وان كان جاهلا بالحكم لضمه موقفا الى تعبيره لا يجوز  
 السر في مواضعها فيعذر الجاهل فيها لولية زواجر عز الباقية والاستثناء في العبارة متصل لان جاهل الحكم  
 من اقسام العاقل واما عقبه فجعله فيعذر الجاهل فيها لثلاثه عموم العذر لثلاثه مطلقا كما مشتق منه وناسي  
 الحكم كما علم منا الظاهر الجوز وخروج بالتعمد ناسي اصل الواجب فان تركه كناسي بمناف مطلقا بل يكون كناسي  
 الحكم ونقص الشرايط كالتعمان وقد لا يكون كناسي القرارة ولبعضها وقد يختلف في كونه كناسي الشرايط  
 بيان كونه غير مناف مطلقا وضع ايضا جاهل الاحتمال فانه قد يعذر ايضا الجاهل بخصيصة المباح فاعلموا وقد لا يعذر  
 كالمجاهل بها منه احدى والعشرون بعد الاعتراف بالبدن عن القبلة بحيث يخرج من ستمها وان لم يبلغ حد اليقين  
 اليس لان كان بوجهه خاصة فانه مكره لاذ لم يبلغ حد الاستدبار واحترز بالبعد عما لو خاف نسيانا فانه لا يبطل ان  
 لم يبلغ حد اليقين او اليسار والا اعاد في الوقت خاصة او يستدبر فاجوزان وقد تقدم تفصيله واما فصل المسئلة  
 في الموضوعين لمناسبة شقيها التسمين فان الاستدبار مناف مطلقا واليمين واليسار مناف مع ذكر في الوقت  
 مطلقا فناسب ذكرهما في القسم الاول والاعتراف باليسار مناف مع الحمد خاصة فناسب ذكره هنا مكان كالتفقه  
 لما سبق في التيمم بعد زيادة واجب مطلقا وكنا كان ام غيوس الافعال اما الكيفية فزيادة تيمم مطلقا ما يخرج  
 عن كونه مصليا العاينة الثالث عشر في الرجل يفتل شعره وموجعه في وسط الرأس وشعره واحترز بالرجل  
 عز المرأة فلا ينافي فعلها ذلك للصلوة اجمالا وفي الحلق الخشن بما وجب لاهل البراءة ومستل الحكم وروى النسخة  
 في اخبار ضعيفة وفي بعضها ترجيح اعادة الصلوة لكن الشيخ في الخلاف نقل الاعماع على تحريمه فانه ثبت فلو لم يكن  
 لا يدل على الا بطلان في اعم ولو فرض منع شيئا من واجبات الصلوة فوجب التحريم لذلك لا كونه عتقا فهو خلاف موضع

كزيادة







مثله عدم تحقق النسبة صورة بدونه وامكان الفرق بين السجدين بالنسبة بمعنى انه متى نتج ثانياً بينة السجدة الثانية  
 بعد ان فرغ من الاولى ذاعلا عن الرفع في السجدة وانما السجدة الاولى والى السجدة الثانية ببله فالتسوية  
 في صرح اليها والى الخلو من بينهما ان لم يكن فعله مطلقاً لم يرفع في الثانية دون الاولى وقطع الشارع المحقق بالعود الى السجدة  
 في الحالين بناء على عدم تحقق النسبة بذلك وكذا لا يوجب شيئاً زيادة ما ليس من افعال الصلوة وهو الا لا يوجب نقصان  
 وانما قد لما اعلمت يكون المراد منها افعال الصلوة لئلا ينافي قولنا فيما بعد ويجوز ايضاً للقيام في موضع العود والعكس  
 فان زاده القيام ليست ركناً الا انه ليس من افعال الصلوة وكان الاول استثناءً ذنبك من المسئلة ما في اخرها مما من الحكم على الا  
 الذي ينافي من التكليف فانه يمكن ان يقال افعال الصلوة حقيقة لم تحقق زيادة شيء منها لان من فعله لم يتركه يدبر  
 افعالها وان اراد بها مودة ومثلها تحققت المنية في الامر من المذكورين فان العلم بالملبوس من جهة الافعال فيكون تارة  
 بصورتها كما لا يرد من شأوه او نقول من العلم بخصوص ما في من الودين فهو متفهم بمفصل وان بعد فاق  
 اليس والسهو موجب السهو نفع الهم وهو لا وجب السهو من سجود او صلوة احتيالاً فلو حصل السهو في سجدة السهو  
 ذكره في غيرها ما يوجب السهو في غيرها فلا سجود عليه ومثله صلوة الاحتياط والسهو المنسية اذا انلما ما بعد الصلوة  
 ذكرها او من غير السجود على بعض الاعضاء غير الوجه متى ما وزعه ولو يقين فعله لو ترك ما يطل كالركن في الوجوب بل ليس  
 منه ما لو شك في فعله فانه يشك في ثنائه في شيء من واجباته فان عوده هذا الى ما شك فيه ليس مستتباً من السهو وانما  
 اقتضاه اصل الوجوب مع ما لم يدم فعله ويجوز استعمال السهو في الشك بما زاد الاستحالة فيما يشك فيه من ما لو شك  
 في عدد سجود السهو او في ركعتي الاحتياط فانه ينبغي ان لا يتركه المصنف فيم لا يتركه الزيادة فيجب على المصنف وكذا  
 لو شك في فعلين افعالها او افعال السجدة المنسية فانه ينبغي ان لا يتركه ولو شك في ركعتي السجدة وحشد وجبت لا فيه  
 سجود ولا في السجود والسهو في مصلحتي حصول السهو والواد بالسهو ولا هذا الشك كما مر لطلاق الاسم السبب المسبب السهو  
 سبب الشك وكثيراً ما يشترط في العبارة والواد انه لو شك هل حصل منه سهو ام لا وفي اطلاق السهو على الشك في العبارة  
 الضمير اليه على معنى السهو الحقيقي فربما من الاستحسان ويجوز اطلاق السهو على الشك ايضا ويراد به ان في حصول الشك  
 فانه لا يوجب شيئاً ايضا وهذه المسألة صحيحة وان توقف دخولها في العبارة في انواع تلف وانحلال اللفظ في حقيقة  
 ويجازيه ولو تحقق وقوم السهو وشك في ان الواقع من الحكم ام لا لعدم علمه بعينه لم يلتفت ايضا وخلفه ما لو علم انحلال  
 السهو في امرين على البدل لانه لا يوجب حكماً مضموناً والاخر لا يوجب شيئاً وشك في تعيين الشكوك فيه فانه في  
 معنى الشك في الحصول لامتلاك البراءة اما لو انحر الحال فيما يذكره للسجدة والتشهد ووجب الاتيان بهما معاً لا شغلاً الا

قلنا

قطعاً وعدم يقين البراءة بدونه ولو انحر في بطلان لا يطل احتياطاً فاما عدم البطلان للشك فيه وامانة الصلوة واستقرارها  
 في ان ولو يقين السهو الموجب للسهو السجود او الثلاثة وشك هل فعله موجب ام لا وجب عليه سجدة واحدة والسهو  
 عادة وربما تحققت بالسهو في ثلث فرائض متواليه وبالسهو في فريضة واحدة او فريضتين متواليهين ثلث مرات ذكره  
 جماعة وهو غير مناف للعرف ويحقق السجدة الواحدة بتجمل الذكر لا بالسهو من افعال السجدة مع استمرار الخطاء في  
 الثلث في السجدة بعد ما لم يتكرر على وجه توجبها من افعال السجدة في فريضة معينة اما في معنى عدم وجوب شيء مع الكثرة عدم  
 حكم السهو وكذا الشك فليجب سجود السهو مع حصوله ووجه توجيه لولا الكثرة وكذا يستدل الاحتياط بما يوجب لولاها ركعة واحدة  
 وينبغي على الاكثر في عدد الركعات مطلقاً ما لم يتلزم الزيادة في المطلوب فينبغي على المصنف فلو شك في فعله في سجدة واحدة وان كان  
 في عمل آخر لو ان ما شك فيه بطلت صلوة لانه زيادة في العلوة عند ان ذكره بعد فعله لما جازيه ولو كان المشركون كما  
 لم تترك الكثرة في عدم البطلان لانه لو ذكر الفعل في عمل استدركه او سهى عن فعله شيئاً في سجدة واحدة ولكن لا يسجد  
 وسنذكر في ثبوتها بالثلاث تحقق الحكم في الرابع ويستمر الى ان يختم السهو والشك فرائض يتحقق فيها الوصف فينبغي حكم السهو  
 الثاني وهكذا فلو سهى عن اربع سجرات في رابعة ثلثها الاكثر ثلثاً ففما السجرات مع ولو ذكر قبل الفراغ من الصلوة  
 سجدة واحدة واجاد الشهد وسجد لها ست سجرات في الموضعين لسقوط السجود لرابعة في الاولى والكثرة واضل  
 في كركي الاجترار بسجدين محتاجين بركعة في غير الكثرة وليس بجائز ان اللان من الكثرة وجوب ست او اربع ان ثلثاً  
 بسقوط الحكم في الثالثة كما ذهب اليه بعض من يعبر في ثلث ثلث السهو في التحق المربع والشفقة بفعل الوجوب كما ينبغي منها  
 حتى لو غلبت غلبة احد الطرفين ونبى عليه حسب من العدد مما لا يلاق الغرض وجاز ويجوز استعمال السهو في الشك في كل ركعة  
 واعلم ان في كل ركعة وجوب شيء في السهو الاكثر من ثلثه لطيفة لا في السهو الاكثر من ثلثه من جهة الافراد الثلثة التي بها يتحقق كثرته  
 فيصدق على من سهى ثلث مرات في فريضة او فرائض اذ ذكر منه سهو كثير فليكن بمقتضى العبارة انه ذكر الكثير لا يوجب شيئاً  
 وليس هو المراد بل المراد كما قد مر من سقوط حكم السهو الثاني بعد تحقق الكثرة فانه هذا ان يذكر بعد تحقق الكثرة وهو  
 ذلك ويمكن الاعتذار له بان الشك الاول لا ينافي ما يتحقق معه كثرة او جبراً اقتضاه سواء فعله بوجبه قبل تحقق الكثرة كما لو شك  
 السهو الثاني في فريضة اخرى ام لا وكذا القول في الثلث فلا يقطع هذا الواجب بطريق المسقط حكم السهو اذا اعتقدت الكثرة سقط  
 الحكم بوجبه المقصود لكن يشكل ذلك بالشك الثالث فان اكثر تحققت به فينبغي ان لا يوجب شيئاً من هذا التعذر وهو خلاف  
 الغرض وخلاف مختار المصنف ان الناقط حكم ما بعد الكثير كما دل عليه المصنف وهو سائمة عن هذا السهو والشك الحامل من  
 الامام مع منظر الامام عليه وبالعكس فيصير ان اكثرهما والثاني اليقين الاخر ويرجع الاول الى الثاني ايضا ولا يشترط عدالة











الى الله وقد غفر الله لهم عما كانوا يعملون المولى ايما وصلى عليه يعين المنيب عنه كما يجب عليه بغيره في ملق الاية  
 اما سجود السهو واجب في كل راع الحق يعين المنيب ايضا فيه فلا يفسد جزء من الصلوة ولا يحتمل الجزئية ولا  
 فيه واذا وجبه هو السائب ووجبه للمنيب ان فعل السائب من غير كمال الفعل المنيب عنه وشمل القول في الكثرة اللازمة في  
 الفعل المستجاب فيه وفيه سجود في السهو لسجد بحق السهو في ركوع الاداء او جوبا الى الجذتين او لوجوبه الى الفعل  
 الذي هو السجود وان تعدت افرادة فربما الى الله ومقتضى هذه الآية المشتملة على ما يجب فيها منه انه لا يجب عند تعين السبب  
 الموجب للسجود وهو حسن مع عدم السبب المنقضي لقدر السجود والافوجوب للتعين امره وفي الذكرى اختار وجوب  
 غيرية مطلقة ويجب مغايرة البنية لوضع الجبهة على ما يصح السجود عليه لانه اول الواجبات ولو فسد بعد الوضع لم يسجد مواز  
 وكذا القول في السجدة المنسية وسجد العزيمة وغيره او يجب فيها ما يجب في سجود الصلوة من وضع المساجد السبعة وكونه  
 مسجد الجبهة طاهر من منبر ما يصح السجود عليه الى اخره وله التي تبنى بعد الذكر ورفع الرأس بهاء والطائفة فيه وبذلك  
 فيها الطهارة والستر والتفريع به بعد ذكر لقائه النعيم وانما يذكر في السجدة المنسية لظهوره فانها اذا وجبت كونها  
 جزءا فائت من الصلوة فشرع لها داخلية وخاصة ولعل ذكرها بسم الله وبالله صلى الله عليه وسلم على ما عدا بسم الله وبالله والسلام  
 عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته رواه الطبري في الصادق ع ما ساء منه كلفته الحكم وبيان انه لا يكون عليه السلام سجدتين متبعتين  
 النبوة والامامة عن السهو على غير القولين ولو قلنا بجواز عليهم كاذم لم يفسد ما قلنا فلا اشكال في جعفر من كذا  
 بسم الله وبالله اللهم صل على محمد وآل محمد وبسم الله وبالله السلام عليك الخ والاعمال ونحوه الذكر في الاربعة على اسم القولين  
 فلا يفسد فيها ما يجوز في سجود الصلوة ثم يشهد فيها التشهد السجود وسلم السلام المفعول خلافا لابي الصلاح حيث  
 جعل التسليم على محمد والخيرين سجلا للتشهد فيها خفيفا او مشتملا على اقل الواجبات ولعله اراد انه اقل الواجبات ويجب ان ايضا  
 للتسليم في غيره من شيئا او الكلام كذا في غيره من شيئا والتشبيه عايدا الى مجموع الامرين وفائدة عوده الى غير ذلك  
 عما يقع من الكلام في محله كطعن الزيادة والدعا اذ لا ذكر له في عموم الكلام مع وجوب اضراره منه في هذا الاحكام و  
 الصلوة محل لها وان كان لبعض اجزاها رجحان على بعض في ذلك كاية الرخصة ويكس عود التشبيه الى الشبان خاصة وجعل  
 السلام في الكلام للعهد الزكري وهو المذكور في المنايا في مفيد بغير القرآن والدعا الا ان هذا الاحتياط يستلزم كون ذكر  
 التسليم مستلزما لادخاله في جملة الكلام المتقدم فليشك في الاربعة والخمس بعد السجود والمشهور وبعد الركوع على ما ذهب  
 لا يطلق الذكر في الركعتين كاشيما بخيرس وقيام في موضع تعود وبالعكس وهو المفعول في موضع قبله ويدخل في الاول  
 ناسي السجود والتشهد حتى قام ولا يركع وقد تقدم انه لا يوجبها ويجب تفيد الشان لعدم صلاحية لملة الاية المفعول

في انشاء الركعة او بزيادة ما يوجب العرف اليها والامرين اليها ولا يجب التجرد لانفسا بنية الصلوة ذلك ان بناءا في جميع ما بين  
 الخارجية سواء والاصول وجوبها كان زيادة ونقصه غير مبطلين لدلالة بعض الاخبار عليه وهذا بعض الاستصحاب الى وجوبها  
 لها وهو اבוד وفي بعض الاخبار وجوبها بمجرد التكبيرة والتكبير والتكبير والتكبير والتكبير والتكبير وهو حسن وتعدلهما  
 بتعدد السبب وان كان في صلوة واحدة ما لم يدخل في غير التكبيرة وتنجف التعداد بتعدد التكرارين جميع التعداد مع  
 استمراره هو موجب للتجديدين ونسب ان الحرف الواحد بعد الخروجه خلال التذكر موجب لتعدد فعله ليس بعجز القراءة  
 ست سجرات مع وجوب اثنين لجميعها وقد يجزئ الزيادة والتقصان بالايهون فلو تركه اختلف وانخرج منه شيئا  
 التفتوت وفعل الذكر والدعاء بغير قصد والقراءة الغوى مطلقا وهما بعد التسليم مطلقا سواء كانت الزيادة لم تقف  
 على المشهور من راس الزيادة في الصلوة كجزء من ركعة لا في ما ورد في بعض الاخبار من فعلها قبل التفتوت بعد  
 الزيادة وقد جعل ذلك قول بعض الاستصحاب قبل ولا يجب فعلها في الوقت ولا فعلها قبل الكلام وغيره من انشائيات  
 لا تلاقى الامر وهو لا يقتضي الغور ولا انها ليس اجزاء من الصلوة والاولى وجعلها حروفا واجزا به وفيها اشعار  
 بالغورية اذ لا خصوصية للكلام من بين المنشآت وما كانت الاخبار ليست سليمة امكن التزام مدلولها متعين بل اولى في  
 كرتي اوجب المبادنة بها على الغور وعلى القولين لا يتقدم تأخيرها في صحة الصلوة ويجب الاتيان بها وان طالت المدة و  
 لا يبطل الصلوة للتفتت عليها مع احتمالها وكذا لا يجب التعرض في أثناء اللاداء والقضاء لانها من نواح الوقت المحدود  
 ولا وقت لها محدودا وان وجب التدارك بها على التردد وان كان التعرض للاداء ان فعلها في وقت الصلوة والقضاء  
 ان فعلها في غير وقتها او كانت مقبلة اجود لتبعية وقتها لوقت الصلوة فينبغي زيارتها واجتازها في وقت وجوب التعرض  
 ويجب في الاجزاء المنسبة وهي السجدة والشهد والصلوة على النبي وآله ذلك المذكور من التعرض للاداء و  
 وهو ما موضع وفاق ولا انها جزء من الصلوة الواجب فيها ذلك ويمتثل مود الاشارة الى جميع ما سبق وهو وجوبها  
 مع ذكر في الوقت وقبل الكلام فان المصنف لا يوجب ذلك فيها اما المصلحة من الحدث والغيب على جهة استعمال اللفظ  
 في حقيقة ومجاز والستر والاستقبال فشرط في الجميع وهو سجدة السهو والاجزاء المنسبة وفي وجوب ذلك فلا  
 وما هنا أقوى مما يوجب احتياط في الصلوة الرباعيات والاراد الاحتياط هنا اما صلوة الاضحية ولو علم وجه  
 مرجوع لا يسرد عليك من ان من هذه المسائل ما يبطل الصلوة فيه على ما في التوليين الوهم ومنها ما يوجب سجود التبو  
 لا يترك التكرار في الاربع والخمس في بعض صورها واما ما يشمل الصلوة وفعلها فتحت مع صحة الصلوة وهو اعادة تكبيرة  
 عليه بقول في الاربع المتركزة في الاثنتين وفيما وجبه بالبطلان في اثنتي احتياط وانما قلنا ذلك لان جميع هذه الصور

بعضه البعض فلو لم يقول الله  
تعالى انه لا اله الا هو لم يكن  
ادبها ملطفا لآلاته  
التذكير



فوجب ملوة الاحتياط عند الاستحالة وهو ان الواجب الاحتياط بعينه اثنا عشر وقد ذكر ان الشك المحدث عنه هذا يكون  
 مع امر از الاولين من الواجب لطلان الشك للخلق بغيره ومع فلا يتبع نقل الشك بالاحتمالين او احدهما ان يكون  
 ثانيا الى بين ركعتين او ثانيا الى بين ثلث ركعات او رابعا بان يتعلق بالماضي مع ثلث ركعات اخرى وينبغي  
 فكذلك من صورة ست من الشك الثاني ومن الشك بين الاثنين والثالث وبين الاثنين والاربع وبين الاثنين  
 والخمس وبين الثلث والاربع وبين الثلث والخمس وبين الاربع والخمس وبين الثلث والاربع والخمس  
 والثلث والاربع وبين الاثنين والثالث والخمس وبين الاثنين والاربع والخمس وبين الثلث والاربع والخمس  
 والصورة الثانية عشر ان يتعلق الشك بالسادسة وجعلها واحدا بناء على بطلان الصلوة به ولو قلنا بصحة ولو  
 على بعض الوجوه امتنع لا تقيسها كما قسمت تلك الفروقات فترتق بعد ما الى غمضة من صورة كائنا تضاف الى هذه  
 الصور تبلغ ستة وعشرين ثم لا واحدة من هذه الصور لا تجزئ الكيفية اما ان يقع في حال كونه الصلوة اذ في القيام  
 او بعد استيفاء قبل القراءة او في اثنائها او بعد ما قبل الركوع او بعد الانحناء قبل الرفع او بعده وقبل السجود  
 او قبل الرفع من ذكر الثانية اذ هو اخر السجدة كما يشاء او بعده قبل الرفع منها او بعده ففقدت صورة احوالها ستة  
 في كل واحد من الصور فترتق ما لا يتعلق بالسادسة الى تسعة وتسعين والجميع الى مائتين واربعين وثلثين حادثة من  
 ضرب الاحوال الستة في ست وعشرين صورة وسرد عليك حكمها فملا الاول ان يشك بين الاثنين والثالث والثالث بعد  
الحال السجدين ويتحقق بالرفع من الثانية اجمالا ومن يتحقق بالركوع كما من يركع اولا ثم يركع الثاني وهو اختيار  
 في ذكرى لاه الرفع لا يركع في السجود وانما هو مقدمة لواجب اخر كالشهادة والقراءة وقد تقدم في السجود  
 من الوسائل ما ينسب على اختياره وهو قوله في بعض النسخ ولا يجب من السجدة الثانية بغيره ان لا يجب لاه اتمه كما تقدم  
 تقريره الثاني الشك بين الثلث والاربع مطلقا سواء وقع بعد اكمال السجدين او قبل لاه اتمه من الاولين على التقديرين  
 والحكم البناء على اكثرهما وهو الثلث في الاولى والاربع في الثانية ويتم ما بقي من ملوته ويسلم في بطلان ركعة فاما لو  
 ركعتين جالساً الثالث الشك بين الاثنين والاربع بعد اكمال السجدين كما هو الصواب في كل شك يتعلق  
 بالثانية وحكم البناء على اكثرهما وهو الاربع والاحتياط بركعتين فاما لان ذلك هو المحتمل نفسه كان المحتمل في الاولى  
 ففقد ركعة فكان الاحتياط كذلك فكذا القول في جميع الصور الرابع الشك بين الاثنين والثالث والاربع بعد اكمال اي  
 اكمال السجدين وحكم البناء على الاربع والاحتياط بركعتين جالساً لاه اتمه لكونه ثلثا وركعتين فاما لاه اتمه لكونه اثنين وتكون  
 الركعتان من قيام قبلهما كما قبل الركعتين من جلوس فلا يظهر الرواية العاطفة للركعتين من جلوس ثم الدالة على

المتغير

المتغير كذلك فغلب مع ذلك بان الشك بين الاثنين والاربع مقدم فيركع الشك بين الثلث والاربع مقدم احتياط  
 والاكثر في المتغير ونقل المصنف عن الغيرة القول بوجوب تقديم الركعتين من جلوس والعمل به في الرواية التي يستند اليها  
 اولى مع ان الخبر الصلوة فاما اقرب من الصلوة جالساً فهو الاحتياط بركعتين في كل ركعة في كل ركعة جالساً  
 الركعتين من جلوس دقة فاما لاكثر عدد مما لا يظهر الرواية واختار المصنف جماعة المتخير وهو صواب لا يوقعه  
 من قيام اقرب الى حقيقة المحتمل فانه يكون ملو لا عليه بمعنى الموافقة الى ما هو الشك بين الاثنين والخمس بعد اتمه  
 السجود لم يتخل في السجدة فان كان شك يتعلق بالثانية قبل اتمه بطل قول واحد السادس الشك بين الثلث والخمس بعد  
 الركوع او بعد السجود احتراز بذكرهما لكان الشك قبل الركوع فانه بعد الركعة وبصيرتها كما بين الاثنين والاربع  
 فيلزم حكمه وبزيد سجدة السهو لزيادة القيام وتحقق بعد الركوع بالوصول الى الركعة وان لم يات بواجب من  
 الذكر والثانية فقد تقدم تحقيقه وانما يجمع بين قول بعد الركوع وبين قوله او بعد السجود ما يشاء من ان ما ينبغي ان يتخل  
 الحائز بما قبل الركوع لعدم اكمال الركعة وبما بعد السجود لزيادة الركوع وهو الركوع الواجب لعدم القدم ولو قدم بعد  
 السجود على بغيره الركوع كان اجود السابع الشك بين الاثنين والثالث والخمس بعد السجود يكون موانع الامتناع  
 من اتمام الشك بين الاثنين والاربع والخمس بعد السجود وفي هذه الاربعة اتمه اولها الخامس وجوب البناء على الاقل  
 الاثنين والامانة السجدة واقطعة ما بعد الصلوة فقيه ووجهه بطلان في الثلث الاول من الاربع اتمه البناء على  
 احد الطرفين لاستنزاه الزددين محذورين فان البناء على اكثرهما موجب للزيادة على الواجب ومعرض لقطع وعلى الاقل  
 للزيادة والبناء في الثامن على الاربع لاستئثاره على ثلثين لا بطلان الصلوة اتمه الشك بين الاثنين والاربع وخمس  
 مفردا اوقع بعد السجود بل منصوص في السجدة وموجب للركعتين فاما الشك بين الثلث والاربع والخمس وهو ايضا غير  
 مفرد في تلك الحالة قطعاً وقد علم ذلك من الامتثال بركعتين فاما الشك الاول في سجود السهو لثلاثه وهذا الوجه حسن  
 التاسع الشك بين الاثنين والثالث والاربع والخمس بعد السجود وكبره ان من تركه الى اتمه من اتمه الشك المفسد  
 حكمه اتمه الشك بين الاثنين والثالث والاربع وهو غير مفرد اذ اوقع بعد السجود كما هو المفروض وموجب للركعتين  
 الثاني الشك بين الاربع والخمس وهو غير مفرد ايضا فهو ملو تلك الحالة ويوجب سجود السهو وبزيد هذا على الثامن في الاحتياط  
 بركعتين حال ثمة الاحتياطين الواجبين للشك الاول ويجوز ابداء الركعة فاما ثمة العاشر الشك بين الاربع والخمس  
 السجود وهو صحيح اجمالا موجب للركعتين بركعتين اسم فاعلم سميته بركعة لانها من الشيطان كما ورد في الخبر وهو اما  
 من المرافعة وهي الخافضة اي بغضبانه وامان الرغام بفتح الواو وهو الزاير بغلا رغا انه انما في الصفة بالزراير ذلة



ومصارفها برفان انت الشيطان والشبه في قوله كما هو ما ذكر في الرابع من اقسام الخل فيا يوجب التسليم في  
 السجود ولو تعلق الشك بالركوع سلكنا بعد القراءة لم فيها ام قبلها هدم الركعة وحسب ويكون شك بين الثلث  
 الاربع فتشهد ويبطل ويحاط بركعة من قيام او ركعتين من جلوس وسجد للسجدة الزيادة بعد الركوع سواء كان قبل  
 الرفع من الركعة فيه فلا يبطلان ذهب اليه العلامة واخاره الشارع المحقق للتردد بين عزو رين كل منهما بطلان للقلوة  
 الاحتمال المحتمل كونها مائة فيوجب الزيادة عند القطع المحتمل كونها رابعة فيوجب النقصان للبطل وفيه نظر لمنع عزو  
 على تقدير الاكراه فان الاصل عدم الزيادة وان امكن والمبطلتين زيادة الركن لاحتماله ولان ذلك لو كان موافق  
 لآخر سجود وتخل الفرق بين الحالين بان الزيادة وقعت فيما لو كان الركع بعد السجود سوا بخلاف ما لو وقع بعد  
 الركوع فانه يكون مضافا لان زيادة الركن لا فرق فيها بين العود والتسوية اما استثنى ليس هذا من احوال العلة  
 عند احوال السجود الزيادة الركن الذي هو مناط البطلان ومورد النقض شبه عليه ومن هنا تحقق ان الاربع الحادثة  
 الحادثة الشك بعد الركوع بالاول وهو الشك بعد السجود فيجب الاتم والمغتنان الحادثة عشر الشك بين الثلث والاربع  
 الخمس سواء كان بعد السجود لم قبل وفيه وجه بالبناء على الاقل لانه المتيقن وضعف الغنة المنصور من بناء ان الركن  
 الثلث والاربع في اكثر وجه اخر بالبناء على الاربع كرجوع الى الشك بين الثلث والاربع فيلزم حكمه والى الشك بين الاربع  
 الخمس فيلزم حكمه والجميع من ذلك وجوب الاحتياط بركعة ثالثة للركعتين بالسؤال للركعتين ويجزئ بقية ما كان الشك بعد الركوع  
 على ما اخبره الله وبعد السجود على القول انما لو كان قبل الركوع هدم الركعة معارضا بين الاثنين والثلث والاربع  
 فيلزم حكمه وبزبد سجدة في السجود الزيادة الشارحة تعلق الشك بالسادسة فاذا زوجه وجهه بالبطلان مطلقا  
 زيادة الركن مبطل ومع احتماله لا يتيقن البراءة من الصلوة التي قد انقضت الزيادة بها يتيقن وضعف ذلك فان تجوز  
 زيادة الركن لو اقر لبطل حكمه من الصور السابقة مع النص على محتملها والاجماع على محتملها واحتمال وقوع ذلك من  
 الحكم بالنقض يدفع باسالة عدم الزيادة والشك في المحل وجه اخر بالبناء على الاقل لانه عدم الزيادة والبناء على  
 الاكثر والاربع موقوف على النص لوجه الامر وهو مقتود منا والغاية معلوم وفيه وجه ثالث اشار اليه بقوله ان  
 حكمه ما يتعلق بالخمسة فيصح حيث يصح وبطل حيث يبطل ويجب سجود السهو في موضع الصلوة ويلزم الاحتياط مع السجود  
 في موضع سجودها اجتماعها الى هذا الاحتمال ذهب اليه ابي عقيل بن القديس، وملا اليه للعلامة ووجه الشارع المحقق  
 وهو انما هو تسكينا بظواهر النصوص الدالة بعدم بطلان الصلوة بمجرد احتمال الزيادة وعمم قوله لا يبطلوا اعمالكم ان  
 الفقيه لا يعيد صلوة ولا يكرر قولها في صحة الخلق اذا لم يندرجا في حاشيتنا ونحو ذلك او نعمت فتشهدكم

والجواب

واسجد سجدة السهو وهذه المسئلة متشعبة الى خمس عشرة صورة سبع منها مع فية ما زاد على التسعة البها وادخلها  
 فحق منها وسبع مع افرادها عنها وادخلها مع الشك فيها خاتمة بان تحقق الزيادة في الاربع فابع من الجميع ثمانية وست ثلاثة  
 واربع رابعة واحدة ثمانية فالاولى الشك بين الاثنين والثالث وبين الثلث والاربع والاربع والاربع  
 الست والثانية الشك بين الاثنين والثالث والاربع والاربع والاربع والاربع والاربع والاربع والاربع والاربع  
 بين الثلث والاربع والاربع والاربع والاربع والاربع والاربع والاربع والاربع والاربع والاربع والاربع والاربع  
 الاربع والاربع والاربع والاربع والاربع والاربع والاربع والاربع والاربع والاربع والاربع والاربع والاربع  
 للخمسة والاربع والاربع والاربع والاربع والاربع والاربع والاربع والاربع والاربع والاربع والاربع والاربع  
 للجميع في الوصف والكم هذه خمس عشرة صورة تضاف الى ما تقدم من الصور الاصلية عشرة فمجموع الاسئلة اثنا عشر ومجموع  
 وموالتان واربع وثلاثون هي مسائل الشك التي يقع البحث فيها من حيث الصلوة والبطلان ولو بالاحتمال اذا انفرد ذلك  
 فنقول ان قلنا بالبطلان حيث يتعلق الشك بالسادسة بحيث يقع البحث في هذه الصور وبقي الكلام في التسعة والتسعين المتقدمة  
 وان كنا بالعمدة في الجمل افترضنا البحث في خصوصيات هذه الصور من انها يصح ومنها ما يبطل وعلامة الحكم في الجميع ان كل  
 شك يتعلق بالثانية ويحكم بصحة تصح من احوال التسعة صورتان وهما ما بعد الفرائض من ذكر السجدة وقبل الرفع و  
 ما بعده وبطل منها سبع صور وهي ما قبل ذلك وجملة المسائل المتعلقة بالثانية خمس عشرة منها سبع فيما لا يتعلق  
 بالسادسة وثاني فيما يتعلق بها وهذه الخمسة منها ست بالاطمئنان بالجميع صورها وهي الشك بين الاثنين والخمس  
 بين الاثنين والثالث والخمس والاولى من الثانية المتعلقة بالسادسة وغايتها من الثانية وهي الشك بين  
 الاثنين والثالث والست وبين الاثنين والخمس والست وفي واحدة من الرابعة وهي الشك بين الاثنين والثالث  
 والخمس والست ويحمل من هذه المسائل الست اربع ونحو صور باطله ويتبعها مسألة اخرى باطله في  
 جميع صورها لا يتعلق بالثانية وهي الشك بين الثلث والست فالباطل ثلثة وستون وبقية المسائل المتعلقة  
 بالثانية تسع مسائل مجتمعة في الجمل يصح منها ثمان عشرة صورة وبطل ثلثة وتسعون ويبقى من الجمل عشرة مسائل منها  
 ست تصح جميع صورها ثلث لا يتعلق بالست وثلث ما يتعلق بها فالاولى الشك بين الثلث والاربع والاربع والثاني  
 الشك بين الاربع والخمس والثالث الشك بين الاربع والخمس والاربع والاربع والاربع والاربع والاربع والاربع  
 بين الاربع والخمس والست والشك بين الثلث والاربع والخمس والست ومصورها اربع ونحو ثلث  
 منها تنعقد في الصلوة والبطلان وهي الشك بين الثلث والخمس والشك بين الثلث والست والشك بين

في سجدة

بين الثلث



الاربع والست والاوليان تصح منها أربع وهي قبل الركوع وتقبل الخمسة الأخيرة وفي الثالثة بالعكس يصح منها  
 الخمسة الأخيرة وتقبل الأربع لأن هدم الركعة قبل الركوع يصير تلك بين الثلث والثلثين بعد الركوع وقد تقدم أن يتقبل  
 مع احتمال الإكمال لكن مع الفسخ الحكم تلك بين الأربع والخمس والمسئلة العاشرة وهي الشك بين الخمس والست وكلها  
 أن الشك أن كان قبل الركوع هدم الركعة وكان شكا بين الأربع والخمس فيلزم حكمه ويبدأ عنه سجدة في السهو كما أن  
 الزيادة فيسجد أربع سجرات وإن كان بعد كان ركعة زاد ركعة آخر الرابعة فيعبر بالجلوس بقدر التشديد كما في  
 هذه جملة أحكام المسائل التي تصح منها خمس وثلاثون وباطل ما نرى وأربعون والنوع الأخيرة مرفوعة  
 بين محبة جميعها وبطلان ذلك تمام العدد المتقدم وكيفية ما يجب فيها من الاحتياط فيما حكم به من وجوبه  
 السهو يعلم ما سبق وصاحبه الأنيان بمن لا يتحمل الزيادة فواتها وبذلك وسجود ما أوجب زيادة أو إضافة ما زاد  
 على الأربع وأما الوقت في لا بد من صلوة الاحتياط من البنية المختلفة على احضار الفعل المعين بجميع شخصاته  
 من كونه من قيام أو قعود أو ركعاً أو ركعتين في الغرض المعين وفصل فاعلم على وجه التقريب والله تعالى وصفه  
 بنية أصل ركعة في حال كونها احتياطاً أو لا بل الاحتياط وأصل ركعتين كذلك في حال كونها فائزاً أو جالساً في الغرض المعين  
 لا يظهر والجواب يتعلق بالمصدر وهو احتياطاً لا باسم الفاعل وإن جاز تعلقه بحسب الصناعة بما إذا كان كانت  
 الغرضية المحتاط لاجلها مؤداة وقتها باق أو قضاء إن كانت الجبورة مقضية أو مؤداة وقد فرغ  
 وقتها وجوبه أي وجوب الاحتياط والفعل وهو الصلوة قريبة لله وليكبر تكبيرة الإحرام فإنا نأخذ بالنية  
 وقراءة وحدها انشغالاً للنفس ولا نأخذ بالركعتين فلا يجب السورة كالأجور الجهر ولا يجزئ التسليم بل  
 يتعين الجهر لأنها صلوة مستقلة بالنية والتكبير وإن أمكن كونها جبراً للفتايت ولا صلوة بغاية الكتاب  
 ونأخذ في ذلك بعض الأصناف وخير بين الحمد والتسبيح تبعاً للتخيير في الأخيرة والحق أنها بدلت من وبدت  
 مستقلة من آخر وتفرع على البدلية المطابقة للفتايت حقيقة الركعة والركعتين قايماً أو حكماً للركعتين كما  
 بدلت من ركعة قايماً والاجتهاد به الوتين النقصان وعلى الاستقلال افتقاراً إلى نية جديدة وتجزية وعين  
 الفتايت والتشديد والتسليم ووقع الخلاف في موضع بسبب تردد ما بين الأمرين ويعتبر فيه جميع ما  
 يعتبر في الصلوة من الطهارة والستر والاستقبال وغيره من الشرايط والأفعال وفي بعض النسخ وجميع  
 غير قوله يعتبر وهو بالرفع على قول قراءة الحمد فاعلم أن أي ويلزمه جميع ما يعتبر في الصلوة ومنه التشهد  
 والتسليم وإنما خصه بالذكر لرفع اعتلاده وجوبها وجعلها ما لا يحد من الاحتياط من الأخيرة ليس في التشهد والتسليم

أو

أو الصلوة فله البدلية المحضة غير ثابتة منها فيجب فيها ذلك على القولين ولا ترى بطلان الصلوة لتحمل أصل الصلوة  
 منها أي من الاحتياط ومن الصلوة على أي القولين ومنها ما يكون الاحتياط جزء من الصلوة أو صلوة مستقلة  
 فيها الأول يتقبل تجزئته دون الثاني واختار المصنف في كونه الأول محتجاً بأن شرفية الاحتياط لا يكون استدراراً  
 من الصلوة فيكون عاقبة برهونه جزءاً من ذلك الواقع بينهما وأنع في أثناء الصلوة والصغرى ممنوعة ومن لم يوجب  
 ما يجب في الصلوة المستقلة وروى علي بن الحارث بن عاصم أن الأثر المنفي من بطلان الصلوة بتقبل المصلح  
 الآخر الذي تدل على العبادة بظاهر ما حيث جعلت في سياق النفي وإنما خصناه بهذا لأن المعنى كذا في  
 الجمع ما وجوب الفورية في الاحتياط فاعلم أن الاحتياط في الفورية أو فعل المند في الم قطعاً وموافقاً لآثار المصلح  
 ينبغي الحكم في بطلان الصلوة ولا خروج الوقت الجواز وكذا لا يخرج من وقت الصلوة الجبورة في بطلان الصلوة وإن  
 حصل الأثم مع الاختلال الجبوري ثم مع خروج وقت الصلوة قبل فعله ينوي فيه النقص لتبعيته للصلوة في الوقت  
 في كثير من الأحكام فهو الجواز أن يكون جزءاً وتفرع على تبعيته للصلوة في الوقت أنه لو أدرك من آخر وقتها قدر ركعة  
 ففصل له في آخرتها شك بوجوب الاحتياط لاداءه وإن كان وقتها قد فرغ بناء على أن من أدرك ركعة يكون مؤداه  
 للجميع كما قرره الشارع الموفق والصح وجوب نية النقص على القولين لأن الاحتياط لا يتبع الصلوة في الاداء  
 مع بقاء الوقت المجمع ضرورة فيقتضي تبعيته لها في الوقت وجوب القضاء ومن ثم وجب فيه نية النقص مع خروج  
 وقتها وإن فرض وقوعها باجمعها في الوقت مع أنه يصدق عليه أنه أدرك ركعة من الوقت ولو ذكر أن الصلوة  
 بعده أو في أثناءه نقصان النقصان الصلوة لم يفت بل يقع صلوة على التقديرين لجمع الفراغ منه فلا شأناً في الثاني  
 وهو يقتضي الاجزاء ولا يضر ما زاده من الأركان للنقص وهذا من الموانع التي استثنى فيها عدم بطلان الصلوة  
 بزيادة الركن ولأن ذلك لو أثر على تقدير الحاجة إليه لم يكن له ذلك إذ مع الغنا عنه لا يجب ومع الحاجة إليه بطلان الصلوة  
 باشتغال عليه من الأركان الزائدة والخبر على ذلك فرق بين العلم بالنعيسة وعدمه ولما مع الذكر في أثناءها أو قبلها  
 فيها مع وجوب الاحتياط حين إذا تذكر عدد الإطباق ما ابتدأ به كالوتر كراهته تلك وقد ابتدأ بالركعتين من  
 قيام الزيادة الركعة من غير أن يحل في الرابعة قدر التشهد وفيما لو وجب عليه صلاتاً غير فيه بين القولين والفتوى  
 ففعلهم إن لا احتياطاً الهينة ويندفع الشك لا يشك في الأمر المعقضي للأجزاء وهناك الاحتياط لا يراعى فيه نقص الهينة  
 كما هو لا المطابقة المحضة والالم يتحقق ذلك وإنما موقوف شرعاً مقام الفتايت وإن كان في الفتايت تحققة على  
 تقدير وأشكال الفرد من بالوقوف الركعتين من جلوس على القولين جواز ثم تذكر بعدها أو بعد أحد بما أنها أثنان



فان اكلها بركة اخرى فاما يجب تغييرها فاشتماع انه لو ذكر بعد ركعة جالس ان اكتفى منه باخرى فليأتهم  
قيام ركعة من جلوس مقام ركعة من قيام واختاروا هو بالوان وجب في الركعتين من جلوس ثم ركعة من قيام  
لزم جواز الجلوس مع القدرة على القيام وان وجب حذفها وان اكل الصلوة بركعتين فليأتهم ثم ركعة من قيام  
الاركان من غير دليل ومن ضابطها الامم وجوب تقديم الركعتين من قيام كما اختاره المصنف في الرسالة  
ودل عليه النص في رفع الاشكال فانه ما ينبغي من الاشكال ما تقدم من زيادة الركعة بغير جلوس بقدر التشديد في بعض  
الصور وهو غير قاطع مع النص عليه كالابقاع زيادة الركعة مع الجلوس المذكورين غير تشديد فعلى هذا يقتضيه  
فعله من الزيادة وغيره من القيمة ثم ان كان ما فعله من الذكر منساويا لما حققه نافعا او قايما مقامه اقتصر عليه  
ان كان زائدا نزلت البقرة وتشهد وسلم حتى لو كان بعد ركوع الثانية من الركعتين في صلاة القيام قد ذكر الاضمار  
الواحدة ترك السجود وتحملوا وقيل لو ذكر في الثانية نقصان اعادة الصلوة مطلقا لتحقيق زيادة الركن  
فضلا عن تغيير القيمة ان اتفق وقد تقدم جوابه ولا ريب ان الاحتياط اعادة الصلوة بعد الفراغ ما امر به  
لا بطلانها واعاد تعالى ان ذلك غير جائز عند اقبال النجدة ولو ذكر في الثانية انما تجزئ بين الطلوع والاعمال لانه  
يصير في نافذة كما ورد به النقل فيجوز له قطعها ولو ذكر بعد الفراغ كان له ثواب النقل وان كان متوقفا على الفرض  
كما ورد به النقل **البحث الثاني في خصوصيات باغ الصلوات** اي في واجباتها المحققة بها بالنسبة الى الصلوة  
اليومية اعلم ان هذه الصلوات تشار اليومية في جميع ما تقدم من الشرايط والاركان الا ما يتشبه فيها في خصوصياتها  
فان في هذه الخصوصيات ما هو اعم على ما تقدم كثيرا ما ذكر للجمعة ومنها ما هو بديل عن بعض ما تقدم كالوقت فان  
اصل الوقت وان كان مشترك بينهما الا ان الوقت الشخصي يختلف فمما ذكر سابقا من الوقت المعين هو وقت اليومية  
وضايفه كوقات الصلوات الباقية ومنها ما هو ناقص عما تقدم كالطهارة والقراءة والركوع والسجود والتشهد  
في الاخر والتسليم بالنسبة الى البنازة تخفف الجمعة ما هو من غير الاصل من وجوب وقتا المبدي من حين زوال الشمس  
بمروءة الظل اي تلا الشخص بجعل اللام عوضا عن المضاف اليه فكلما شغل الشخص المروءة عليه بالظل انشأ فان  
الظل يندى جسا كشافا للظل او المروءة عليه باللام التي هي موضع زوال الظل هو المار بعد الزوال لا جميع الظل  
الموجود يخرج منه البنازة من الزوال فانه غير انزاع التعديروا لعلمه اظهر على جميع مبسوط ومنكوس فالمبسوط  
هو الماخوذ من المقاييس القائمة على سطح الاتق وشخصه قطعة من عمود الارتفاع فيما بين مركز العالم والسطح  
الذي هو عليه والمنكوس هو الماخوذ من المقاييس الموازية للاتق وبين الطرفين فانه التقابل فان الشخص

الشمس

فان الشمس عند طلوعها تحجب للشخص الاول فلا يستطيع ان يرفع الشمس انما الظل في الانتقال الى  
صل الى اذن نصف النهار فيكون الظل في نهاية نقصانه والظل الثاني بالعكس فانه يكون من طوعه في نهاية  
وعند غاية ارتفاعها في غاية ازدياده ومنه ان النقصان في الظل فانه يكون من طوعه في نهاية  
الظلال والجمعة او فضيلة ما او فضيلة الاولى ووقت الثانية ونحو ذلك يوجب الظل الى قدر معين هو الظل  
والشخص الاول دون الثاني فانه ما قبل وقد يدور في الجملة بما ذكرنا ثابت في المشهور من الامم طيس عليه  
دلالة ظاهرة فضلا عن النص ومن ثم شبه الى المشهور وجزم في الدرر من بامتداد وقتها بامتداد وقت  
الظلال ووجه في ذلك والعمل على الشهور اقول الثانية محتملة بالنسبة للصلوة في الوقت ولو بالتبعية قبلها قبل  
خروج وقتها المذكور في الرسالة الركن السابق ومتد هذه الخصوصية كالتي قبلها في واقع والذي يناسب امونا  
واختاره المصنف في هذه الرسالة اشتراط اداء ركعة في الوقت كاليومية لعموم ما ذكره ركعة من الوقت قد  
ادرك الوقت ولا فرق في ذلك بين من علم قبل التلبس بها بالادوية خلافا للفاضل في حيث فرق بينهما  
فاستطاع الصلوة عن علم قبل التلبس بقصود الوقت من الخطبتين والصلوة فانه واجب المالحاظ من طيس  
غيره المانصور ثم علم بعده اذا ادرك التكبير في الوقت وعلى اخره ان هذه الخصوصية سابقة الثالث استصحاب  
الجمعة بالقراءة فيها وهو موضع وفاق الاستصحاب في ظهور ما علم بقدر مشعرتها وقيل ان صليت جماعة وط  
مذين القولين فالخصوصية سابقة ايضا وذكر المصنف في خصوصياتها في منع من الجمهور بالظلال مطلقا واعلم ان  
هذا الاستصحاب لا يتأخر الرسالة والواجب ولا يستلزم تخصيص هذا المندوب على غيره من المندوبات المحققة بهذه  
الصلوة من غير تخصيص لان مرجع هذا الاستصحاب الى الوجوب فان الجمهور والاضافات كصفات القراءات الواجبة  
لا يمكن تأديها بدونها وكيفية الواجب لا تكون الا واجبة فانه بالاداء القراءات اذا لم تكن تأديها بأكملها  
شما كان كراويا موصوفا بالوجوب التحريم وهو واجب بقوله مطلق ومعنى استحباب الجمهور كونه افضل  
الواجبين والتحريم وذكره في كل واجب غير اذ كانت افراده متقاربة في الفضيلة فان الفرد الواحد منها  
مع كونه احد افراد الواجب يطلق عليه الاستحباب بسبب رجحانه فهو واجب تحصيله معناه هو كونه في تقاضيه  
الفقه وسبقا من قريب في وجوب الجمعة حال الغيبة تحييز الرابع تقديم الخطبتين عليها بعضها ما تحقق في اليومية بالخطبتين  
المقدمتين عليها بخلاف اليومية فانها لا خطبة لها فضلا عن تقديمها عليها وفي العبارة مناقشة دقيقة فان خصوصية  
هذه الصلوة بالنسبة الى اليومية في ذلك انما هو الخطبتان سواء حكم بتقدمهما الى الامور العبادية تقتضي بحسب المقام البيا



ان الخصومة انما نشأت من التقديم كالحق على ما سلم ذوق سليم وكان الله وحده لا شريك له  
 وبيان عمل الخطيئين فغير ذلك انما اشار للاختصار فخلقت البلاغة ولولا اسلافه كون الخصومة بالنسبة اليومية  
 لا غير لكان التقديم خصومة لجهة النسبة اليومية لا لجهة وجوب العمل بالخطيئين بالنسبة اليومية لكن هذا المعنى مراد  
 لتفريقه بكون الخصومة بالنسبة اليومية لا غير ويشترط في الخطيئين الطهارة والقيام واشتراك واحد منهما  
 في حرام الله والصلوة على النبي وآله بلفظ هو الوفا بالعربية وفداء ما تيسر من القرآن واقله آية واحدة وسورة خفيفة  
 ويزيد الثانية الاستغفار والتوطين والدلالة على المسلمين استجابا ويجب الفصل بينهما بالجلوس الخاص لا بغيره  
 الظاهر وهو موقع وفاق بين المسلمين فلا يجب الجمع بينهما حيث تجمع الترابط وهو يجوز الاحتياط بالبعد ما حال  
 الغيبة عند القابل بشرهات نظير تمثيل فسادها بسبب الخلاف فيها فالجمع بينهما يجب بيقين البراءة مع مراعاة  
 فعل افضل الواجبين وهو الجمعة فيكون كقصاها الصلوة اليومية والايضا بها احتياطيا كما اجمع عليه الامم  
 ونقصه عنهم في كركي ومن الحكم بسقوطها فلا وجه لنبذ الوجوب ولا لنبذ الذنب لانه لا يقع مندوبه الا بغير  
 فيها الامادة ولا يتحقق في الظاهر اياها الامادة المتصور على استجبابها لان المنع هو الجمعة وهي مغايرة للظهور فلا يجوز  
 الظاهر الواقعة معادة لعدم سبق فعلها السادس وجوب الجماعة فيها ويتحقق بينة المأمومين الاقتداء بالامام  
 فلو اضلوا بها او اصرم بحيث يخل العدد المعترف فيها لم تنفذ وان بقي العدد مع الامام حتى صلوة المومن قد  
 الحاصل ومن هنا وجب نية الاقتداء فيها على المأموم لتوقف الواجب عليها وهو يجب على المأموم نية الامانة هنا  
 استقره الله وبما علقه بوجوب نية العبادة الواجبة وهو اولى وانما يشترط الجماعة في ابتداء الاغ استقامتها  
 فلو انقضوا بعد التحريم انما الامام منفردا وكذا الوعر من سئل طيس فيهم صالح للامانة انما المأمومون منفردون  
 وعلى كل ملا الخصومة باقية السابعة اشترطها بالامام او من يقبض بالنسبة اليومية والوجوب العيني ومع الامكان كماله  
 حضوره وهو موقع وفاق امام غيبته ثم بعد الزمان في انقضاءها مطلقا او مع حضور المنصوب عموما او  
 هو الفقيه الجامع للشرائط او تحريها او وجه وربما كانت احوالا اولها من هذا هو الاكثر حيث كنفوا بالامكان الاجتماع  
 والخطيئين كما يعلم ذلك من عباراتهم ومن ثم يروى ابو الصلاح وحكا عنه في الخ واختاره الله في كركي والثاني  
 مختار الشارح المحقق مجا وفاقا هو الله في سس وبعض الاصحاب ذهب الى الثالث ابن اديس يتبع المرتضى في  
 بعض فتاويه ووجه العلامة في باب الامر بالمعروف من التبرير والوسط فانه كان الاول اوضح دليلا لما هو  
 الرسالة هو الاخير مع احتمال ارادة الوسط بحمل المنصوب على الامم من الخاص لكن يبقى فيه ان الوجوب في حال

الغيبة

الغيبة من المنصوب العام وغيره تحريمه لا يعني كما اجمع عليه الامام فان ارادة ذلك من الرسالة يوجب اجمالا لا تفوت  
 حيث يريد بالوجوب المشترط بالامام او من يقبض بانه الوجوب العيني والتحريم وقيل يعتبر بعض الاحتياط من جهة  
 في حال الغيبة بالاستصحاب او مراده به الاستصحاب العيني مع كون واحد الفذين الواجبين على التحريم بمحضه  
 الواجبين وقد تقدم مثله في استجباب الجمهور للمعق من قريب فعمل هذا يتعين في الثانية الوجوب وتحريمه  
 الظاهر اذ لا قابيل باستجبابها في المعارف الناس توقفها على خمسة اجتماع فصاعدا اجمع الامم من شهر الفذين  
 والقول الاخر توقفها على سبعة استناد الى رواية مرسومة بالنسبة الى ما دل على الصحة وتوقفها على العدد اجمالا  
 ابتداء العلوق بحيث يحصل تحريمهم بما لا استقامتها فلو انقضوا بعد التحريم اثم البنون وان كان الانقضاء من قبل كركي  
 كمال كركي لو بقي الامام ومن اثم منفردا كما انما اتسع سقوطها من المرأة وفي حكمها الخلفي المشكل امره للشك في  
 سبب الوجوب وان كان الاول للظهور وعز العبد سواء في ذلك اثم والمرد والمكاتب بنوعيه وان ادى بعض  
 مال كناية ومن انفق بعضه وان ما به السيد وافقت في نوبة الحريرة لبقاء الرق المانع وانما السابق الواقع في  
 الشيخ هنا وعز الامم وان وعدة اذ كان قريبا من المسجد ومن لم يكرهها وهو الشيخ الكبير العاجز من الضور او  
 الذي يمكنه ذلك من بشقة شديدة لا يتحمل الامادة ومن الاعرج البالغ من جرحه من الاقصاد الوجوب لم يشق في السعي  
 لا يتحمل شلها عادة وفي حكمه للفقير بلا بلغ وكذا المريض ويعلم اذ لم يجد غيره من لا جمعة عليهم مع كونه محترما واولاد  
 شل وجبت عليهم كفاية ومثله المشتغل بتجسس ميت وعز المسافر الذي يلزمه التقية في سفره فيخرج منه نكاح  
 الاقامة عشرا في اثنتائه ومن منى عليه ثلثون يوما وكثير السفر والعامة بر من من هو على راس ازيد من قرينين  
 من موضع اقامتها اذ لم يمكنه اقامتها عند او في موضع يقصر ذلك وهذا الحكم وهو عدم وجوب الجمعة  
 من المذكورين ثابت الا ان يحضر غير المرأة موضع اقامة الجمعة فيجب عليهم ويقوم العدد ويحضرهم من الظاهر في غير  
 من المواضع والحكم فيمن ذكر غير العبد والمسافر موضع وفاق اما ما فقد اختلف في وجوبها عليهم مع حضورها  
 موضع الجمعة والاصح انها لا تجب على العبد كالمرة واما المرأة فالمشهور عدم الوجوب عليها مع حضورها كذكر وجوب  
 بعض الاصحاب الى الوجوب عليها كغيرها واعلم ان الله في كركي ادعى الاتفاق في صحتها من غير المرأة لوصفها بالانكاح  
 وجوب الشروع فيها في لو ملوها اجزأتهم من الظاهر ولعل الفقه قويم في بقاء في المسئلة شي وهو ان الاجزاء من الظاهر  
 يتوقف على فعلها بنية الوجوب لعدم اجزاء المندوب عن الواجب ولان الجمعة لا تقع مندوبه بوجه وبغير الوجوب  
 يجب مطابقتها للواقع وحيث لا وجوب على المرأة والعبد والمسافر على التوابع كيف تصور بنية الوجوب ويمكن

استصحاب

معه

فيها



دفع الاشكال بان الوجوب <sup>لا</sup> تجزئ بين فعل الجهر والظهر والوجوب المنفرد يعني لا تجزئ كما في فعله اهل الغيبة  
 وع فلا فرق في الغيبة بين الثلثة المذكورين وفيهم لا يشترك الجميع في الوجوب التجزئ وانما تظهر فائدة الخلاف  
 سالا الحضور العاشر ان لا يكون اي لا تقع جمعتان فصاعدا في اقل من فرسخ فلو وقعنا كذلك بطلنا ان اقترنا  
 بالكثير سواء كانا في بلدان بلدين وع فيجب على الجميع اعادة الجمعة جميعا او متفرقين بحيث يكون بين الجمعيتين فرسخ  
 ان وسع الوقت للمتفرقين والاعتين الاجتماع ولو تلاحقا بطلت اللائقة خالصة ففعل الظهر من اذا كان الامامان  
 منصوبين او متفرعين حيث يسوغ التبرع اما لو كان احدهما منصوبا وجمعة واحدة وانما شرط في  
 اماهما حال الغيبة الاجتماع فالظاهر ان المنصوب هو المجتهد وغيره <sup>في ذلك</sup> ولو لم تعين السابقة او تعينت في  
 نسبت صلوات الجميع بالظهر وان كان في وقت الجمعة لانها جمعة بحيث في الجملة فلا تشترط الثانية ولو اشبه السابق الا ان  
 صلوات الجميع بقاء الوقت والا للظهر او جيل العلامة هذا الجمع بين الجمعة والظهر لتوقيف البراءة عليها فان  
 الواقع في نفس الامور ان هو السابق فالغرض هو الظهور والاقتران فالغرض الجمعة وجبت لا يقين بها  
 لا تعين البراءة من دونها وهو احوط الا انه غير متعين لان الجمعة في الذمة تعين اذ في فرض المكلف فلا يعذر  
 عنها الى الظاهر الا مع تعين حصولها من غير محلي الظهور وهو غير معلوم ووجوب التفرعين على خلاف الأصل وقد  
 يخلص من هذا البحث وما قبله ان الناس في الجمعة بالنسبة الى المكان ثلثة اقسام فمن دون الفرسخ يتعين عليهم  
 الاجتماع على جمعة واحدة او لا يتجمعون فرسخ ومن يزيد عنه ولكن لا يبلغ الفرسخين فان امكنهم اقامه الجمعة  
 عند مخبر طائفة وبين الاجتماع وان لم يمكنهم تعين الاجتماع ومن زاد على الفرسخين فان امكن الاجتماع من  
 تجزئ فائنه وبين الحضور والاستغلت عنهم الجمعة ثم ان كان الامام منصوبا فالواجب على من فرغ عنه الحضور  
 اليه وان تعدد المنصوب او لم يكن منصوبا لم يخص وجوب الحضور في ذلك ببلد وبلد بل يكون الوجوب  
 في كفاية من قام به سقط عن الباقي وان تشاءوا اصل القرينة وياثم الجميع بدون الاتفاق فلو اوردوا الى  
 الصلوة المتعددة مع علم انهم يصلون الاخرى فالوجه بطلان العلوتين وان تلاحقا انتهى عن الانفراد  
 بالصلوة عن الاخرى للفتن في الفساد وعلى هذا المانع السابقة كما مر مع عدم العلم بصلوة الاخرى ووجوب <sup>الاجزاء</sup>  
 ان النهي عن وصف خارج اما صلوة العيد وهو اسم جنس يشمل العيدين المشهورين واشتقاق العيدين القود  
 التكرار سمي اليوم المخصوص لتكرره في كل سنة او لعود السرور فيه او لكثرة عبادته تكافيه وافضل على عباد  
 وياثم من قبله عزوان في علة على ما يدرى قياسا لان حق الجمع رد الشيء الى اصله وانما فعلوا ذلك لزوم البقاء في

منه لم يدر في ذلك

والاقتران ل

يلخص كتابه

مفردة

مفردة او للفرق بين جمعة وجمع عود للثب فمقتضى ثلثا شيئا الاول الوقت والمفردة ان من طلوع  
 الشمس الى الزوال وقيل اول وقت اول انبساط الشمس في صلاة في الوقت او من انوار كانت اذ  
 ولو وضع وقتها فانت لم تقض كما في الثاني عشر تكليفت بعد القراءة في الركعة الاولى على المشهور وقيل  
 قبل القراءة واربعة تكليفت في الركعة الثانية بعد القراءة ايضا وقد اختلف في وجوب هذا التكليف على  
 تذيير وجوب الصلوة واستجاباتها واكثر الاصح ومنهم المصنف الوجوب وهو الظاهر من الرسالة  
 حيث انها مقصورة على بيان الواجب لاسيما حيث الخصومية فانه ثابتة على القولين والقنوت وهو لغة  
 الخضوع والطاعة والدعاء والراد به هذا الاخير الدعاء بها اي بين التكررات ولا يخص بلفظ ولا بدعاء  
 خاص وان كان المنقول افضل والراد بالقنوت بين التكررات القنوت بعد كل تكرار وان كانت العبارة  
 غير وافية بالراد فان ظاهرها يقتضي نقص عدد القنوت عن عدد التكررات والكلام في دلالة العبارة  
 على وجوب القنوت كما تقدم في التكرار والخلاف فيها واحد واعلم ان الجهر بالقراءة هي هنا استجابة الجمعة  
 فكان ينبغي ذكره في الخصومية قال الشارع الحق وكذا ينبغي ذكر الجهر بالقنوت فانه مستحب هنا فلا  
 للاخلال بعبادة خصوصية وليس بمجدل في المصاهرة وجماعة يخارون استجابة الجهر بالقنوت مطلقا اذا  
 الى صحة ذرارة الباقية والقنوت لا يجازي فلا خصوصية للعيد فوجب ذكر ذلك الثالث الظن  
 الكائنان بعد ما تقدم ما بدقه ثمانية او مروا نيرة وذكرها في الخصومية بشرا بوجوبها لها الامور والقول  
 منها در ولم يرتض المصنف شي من كتبه بل ادعى الحق في المعية الاجماع على استجابتها وكنته من هبة العامة وجعل  
 المهمة في كوى احوط وقد اجمع على عدم وجوب استتمامها وعدم كونها شلطا في صحة الصلوة بخلاف الحق  
 فيها ما يجب في ظنة الجمعة من المرد والصلوة والوعظ والقراءة ويؤيد فيها ذكر شرائط الفطرة وقدرها ووقتها  
 والمكف بها في عيد الفطرة وما يتعلق بالاختصاص في شرائط الاحكام في الاضي ويجب صلوات العيد على من عليه  
 الجمعة مينا ومن لا تجب عليه صلوة الجمعة مينا فلا تجب عليه العيد والجار في قوله بشرطها متعلق بالقبول السابق  
 هو الفعل اي بغير العيد بالشرط المعينة في الجمعة في ذلك اشترط الجماعة والعدد وحضور الامام او من  
 نصبه والوصلة في الفرسخ وقد اختلف في هذا الاخير هنا واعتباره اولى من اجماع شرائط الوجوب والا  
 لم يشترط الوحدة وتفرق العيد الجمعة في استجابات فعلها فادى كذا في الاعذار المانعة من حضور الجماعة  
 واستجابها حال الغيبة جماعة وفردى وليس على الفرد كذا لاسيما من مقاصد الرسالة واعلم ان الاصح مع



اختلافهم في غير هذه الصلوة لا يغير حكم الأكثر بوجوبها بخلاف ما يترتب من الوجوب صلوة العيد مع اجتماع  
الشرايط المذكورة وان فعلها العتق بها فافهم انه استجيز وان وجبت الجمعة ولعل العجز في ذلك ان الوجوب  
العينى منتف في اجماعها والتخييري الثابت في الجملة لا ينافي في العمل اذ ليس هناك فرد يقوم مقامه ليكون  
احد العاجين على التخيير فابقى القول بالاستحباب لان اجماعها يستلزم كون عينا والكم به يستلزم ولو  
الجمعة بذكر لقوة الاوامر المطلقة والاعانة بها في الكتاب والسنة واجماع المسلمين على وجوبها في الجملة بخلاف  
العيد فقد ذهب جمهور الجمهور الى انها واجبة كفاية وبعضهم الى انها عينى ولما صلوة الايام  
جمع آية وهي العلامة تسمى بذلك لانها ملازمة في الايام والساعة وذلك لانها وتكون الشمس والقمر في الصلوة  
والدعاء والانقطاع الى البيت في المساجد لتذكر القيمة عند مشاهدتها بالتوبة والامانة <sup>بما علم</sup> والصلوة في الامام  
فيها اما العهد الحاربي وهو المتقدم في صدر الرسالة او الذهني وهو للمعهود شرعا وقولهم في آياتها التي  
قد لا تلتزم مقام الحاضف وهو الصلوة والمراد ان الايات التي تجب بها الصلوة هي كسوف الشمس والقمر  
يقلا كسفت الشمس وكسفت القمر وتشتبه بها في هذه اللفظة على وجه الحقيقة والاعتماد في اللغة ان يقلا كسفت الشمس  
خسف القمر وجمعها على هذا الوجه اسم امر وهو الكسوف تعظيبي لا حقيقي كالظهورين والجمعين وقد يقال خسفت  
الشمس ايضا ومع يجوز الملاقاة والخسوفين عليها حقيقة اما تعظيبي فاجاز كما رتسا وفيه الخسوف واللام في الكسوفين  
للعهد الذهني المشهور واضرب بها عن كسف الكواكب بعضها البعض فانه لا يوجب الصلوة لعدم كونه من الاضوابط  
اذ لا يطالع عليه اكثر الناس واما كسف الشمس بخسوف الكواكب الزهرة وعطارد ففي ايجاب الصلوة قولان وقد روي  
المص في كبرى الوجوب وقوى العلامة عدمه والعبارة تعمل المذبحين بحمل اللام على الجسر والاستغراق في العهد  
الذهني فان للمعهود المتعارف الظاهر هو كسف الشمس والقمر والقمر بحلولة الارض بينه وبين جرم الشمس ومن ثم كان  
الكسوف والقمر ليلة الرابع عشر والشمس يوم التاسع والعشرين من الشهر واما كسف الزهرة وعطارد والشمس  
بينه لاكثر ولا يخوف للعامة والمعلم والزلزلة وهي مصدر زلزاله الارض زلزلة وزلازاله اي حركتها وهي الزلعة  
واللام فيها للعهد فلا يمكن مطلقا لمركبة وكل ربح مظلمة في ما يكونها سواء او صفرا مخوفة ومقتضى العبارة انها  
الوجوب في الربح الجامعة للمؤمنين فلا يجب للربح المنفردة منها او من ادمها وان اخافت والظلمة المنفردة عن  
الربح والذي اختار الله في الزكري والبيان وهو اصح الاقوال في المسئلة وجوب الصلوة لكل آية مخوفة فيدخل  
فيه الربح المنفردة عن الوصفين والظلمة المنفردة عن الوصفين والوعدة العظيمة وغيرها اذا حصل الخوف منها

لاكثر

لاكثر الناس ويدل عليه مجتمعة زكاة ومحمد بن مسلم من الباقية لا لا اريد السمن فلا اريد فصله صلوة الكسوف  
الامر للوجوب. واعلم ان وصف هذه الاضوابط يكونها سامة وطريق المجازين باب الملاقاة اسم الاضابط لاكثر اذ  
ليس منه سامة سوى الكسوفين على مذهب المص هنا وعلى القول الاخر قد يتفق في غيرها ويجوز ان يبريد السامة  
العلوم مطلقا فيدخل فيه الظلمة والصاعقة والرابع المذكورة وتبقى الزلعة ملحق بها على وجه التبعية وكيفية  
فالماز باق وتختص هذه الصلوة بامور اربعة الاول تعدد الركوع في الركعة الواحدة في كل ركعة خمس ركعات  
وما ذكره منى على المشهور من عدم تعدد الركعات بتعدد الركوع ومن هنا ينبغي انكار فيها على الاقل وبشره عليه  
اختصاص من سمع الله من امره بالخامس والعاشر ولا ينافي في ذلك القنوت على كل ركعة مع عدم اخلاص القنوت ترعا  
في الركعة الثانية وان كان ذلك هو الاغلب الشان فقد روي في الركعة الواحدة اذ التمس سورة اما اذا لم يتجمل فمخبر  
بين ثلثة اشياء كما اختاره المص في كبرى وغيره القراءة من حيث قطع ومن اى موضع شاء من السورة ومنه الركوع  
الى قوله والانتقال الى غير ما يجب اعادة الحمد في الموضوعين الاخيرين على احوال القولين ومع ذلك المص قد اعتبر  
الحمد عند تمام السورة لما ثاب على القول الاخر وهو من بعد الحمد في هذه المواضع لو تم على الوجوب العينى بمعنى انه  
مع اكتمال السورة يتعين عليه قراءة الحمد ليس بغيره اما اذا لم يتمها فهو بخير ان شاء فعلا ما يوجب اعادة الحمد وان شاء  
فعلما لا يوجبها قيلت قراءة الحمد في متعينة الثالثة مواز لبعض السورة في القيام المتخلل بين الركعات وقبلها  
وفي القيام الخامس والعاشر بينهما لانها اخر الركعة ولا يجوز ان يقتصر في الركعة الواحدة عن السورة الواحدة وانما  
يجب اتمها في الحالى ان لم يكن قد اتم سورة قبل ذلك في تلك الركعة لانها اتم سورة في الركعة ثم يقتصر بها في القيام  
لم يجب عليه الا ما شرع فيه لخصوص الغرض وهو قراءة سورة في الركعة وفي بعض الشخ بعد قول ربهم اقم لي ان السورة  
قبل وهو قيد صلا ذكرنا الرابع البناء على الاقل في شك في عدد ركعاتها اذا لم يتقرر ذلك ان كان في الركعة الاولى  
شك بين الخامس والسادس جاز ما بان ان كان في الخامس فهو في الركعة الاولى وفي السادس فهو في الثانية فان  
ذلك مبطل للصلوة لانه شك في عدد الثانية وقد اشتهر هذا القبيح في هذا المثل وذكر المص في كبرى فهو لا يستغنى  
فانه خارج من محل الغرض ان البناء في الركعة على الاقل كما ديجع عن المصنوعين هذه الصلوة فان مرجع الى انك  
في فعلين احوال الصلوة في محله فانه ياتى بالصلوة من فعله وهذا حكم ات في جميع الصلوات. واعلم ان العلم في  
استحباب الحمد بالقراءة هنا المتقدم فانه من خصوصيات ايضا بالنسبة الى اليومين فكان ينبغي ذكره كما ذكره في الجملة  
ولا فرق في ذكره بين الكسوف والخسوف وغيرهما من اصح القولين ولو جعل من خصوصية بدل السابقة







تجاوز منه واعلم ان هذه الدعوات ونحوها من المنصوم من الاصل وان كان غير متعين وانما يتعين في من  
 الصلوة لفظ الشهادتين والصلوة المعهودة ويحكي ان ياتي بها هو وليفتي من التكبير والتأنيث  
 والافراد والجمع عند الصلوة على ما جاء فيقول في الدعاء اللهم هذا عبدك وهو لا عبد لك الخ وللانثى اللهم هذا  
 امك الخ وتخير في المنثى الثالث لا يرفع فيها ولا تشهد آخرها ولا تسليم يحسن ان لا يرفع فيها شي من  
 ذلك وكذا لا قراءة فيها واجبة ولا مندوبة عندنا ولا يشرط فيها العفارة من الحدث الا مفر  
 الاكبر اجماعا ولا من الحدث على اجمع القولين ويمكن شمول العبارة لها جملا للظاهرة على المعنى الضيق او  
 على الشرح مع استعمال اللفظ في حقيقة ومجافه وقد علم من العبارة انه يجب فيها الاستقبال والباقة  
 المكان وستر العورة والنية والتكبير هو الركن الاظم ويجب فيها ايضا الاستقبال بالبيت بحيث يكون  
 بين يدي المصلي الى جهة القبلة ودائبة من يمينه وجلاء عن يساره مستلقيا الى المأموم مع استطالة  
 الصف وقربه منه عرفا الامع انقل الصفوف بالنسبة الى المأموم ونقديم غسله وتكفينه عليها كونه  
 شرط في صحة مع الامكان وكان ينبغي التنبيه على ذلك خصوصا التكفين وادراج حكمه في عبادته في  
 الرسالة كما دبر تفسيره في باب زالة النجاسة بنوع من اللطف وان لم يكن من مقتضى الصلوة اليومية  
 لكن مقتضى الصلوة وواجبة في الجملة وهو غرض مقصود للرسالة واما الملتزم من الصلوة فيجب  
 الملتزم فله خصوصية زائدة عايره من الصلوة فان كان سببه النذر وشبهه فشرائطه واجبة كالصلاة مع  
 الاطلاق ومع تعيين بعض الهيئات المشروعة كالصلوة بالسجدة او بغير سجدة او لا غير القبلة ماشيا او راكبا  
 يتبع شرطه ولو كان سببه الفوات الوجوب لفظيا او التحمل فشرائطه ايضا شرطية اليومية وان كان السبب  
 هو ذلك الوجوب لاحتيا لا فقد تقدم حكمه وقد علم من ذلك ان الملتزم ليس له ما يطرد مع اليه مطلقا ولو  
 سببه النذر فلهما نذر الناذر من الهيئات المشروعة اي الثابتة شرعا من صلوة ركعة او ركعتين او  
 اربع ونحو ذلك من العدد او قايما او قاعدا او نحو ذلك من الهيئات ان فقد النذر وجب الوفاء بما  
بالنذر المضمرة في نذره واحترضا بالشرعية فالنذر صلوة بغير ركوع او سجود او ثلث ركعات تشهد واما  
 اربع ركعات او غنمة تسليمة ونحو ذلك فان النذر لا ينعقد بخلافه والاصل نذر الثلث والخمس فانه ينعقد  
 بعملها على هيئة شرعية كائنتان اثنتين او اربعة وثلاثين واشتئين واعلم ان في انتظام حكم العبادات خفا  
 فانه ان اراد بالهيئة للشرعية التي ينعقد نذرها ما هي مشروعة في الجملة ولو على بعض الوجوه ليدخل في ذلك

ونحو ذلك

بل هو الركن

محتال

الصلوة

الصلوة قايما وقاعدا وبسورة بعد الحمد وبدونها مع الحكم فيما ذكره كمن يشك الحكم في النذر هيئة مشروعة  
 في وقتها كالعيد والكسوف والاستسقاء عند عدم سببها المعقضية لشرعيتها فان المشهور  
 والمفتي للمصنف في غير الرسالة عدم صحة هذا كذا وان كان في المسئلة خلاف بحيث يمكن ادراجها فيها او  
 يدخل ايضا في العبادات نذر الصلوة لا غير القبلة بغير قري المشي والركوب والصلوة مضطجعا  
 مستلقيا اختيارا والصلوة في الجملة واستناع انفراد النذر لا ذكر عند المعية وان كان فيه خلاف  
 ايضا بحيث يمكن ارادته وان اراد المشروعة في حال الاختيار يخرج امثالا ذلك ويدخل فيه جميع ما  
 تقدم اشكال نذر ثلث ركعات تسليمة واحدة منفردة فانها وان شرعا اختيارا لانها لا يشرع بطلانها  
 بل هي كونه مغرا وقرأ والحال انه لم يقيد بها وقد يندفع ذلك بان الهيئتين مشروعتان في حال الاختيار  
 بقول مطلق وقد يعتد بهما الشارع في الجملة فينعقد ما هو على هيئتهما كما اختاره المصنف في ذكره وفيه  
 ان الهيئة المقررة بزمان وسبب كالعيد والكسوف معتقد بها كذا وانما ينعقد نذرها  
 في غير وقتها ويمكن التزام صحة ذلك عند المصنف وتنظيم مع العبادات والاولى كمالها على ما هو من ذلك  
 بان يراد بالمشروعة ما يعتد بهما الشارع بحسب الا نذر حاله النذر ليدخل فيه ما لا يصح من الهيئات  
 اختيارا ولكن يصح في حال اضطرار تصفها الناذر فان نذرها ينعقد ايضا اذا انقضى ذلك  
 فتى نذر هيئة مشروعة ولم يعين للمندور وقتا كان وقتها العرفي لا تنطبق الا بطن ضيق وقت العمر  
 الاعنى فعلة ولو عين زمانا للمندور كنهذه الجملة مثلا فاختار اي المندور فيه كى في زمانه المعين  
 عند اي شعور اقضى للمندور وكفى للاختلاف بقية النذر ومثله في وجوب الكفارة بالوطن الوفاة  
 في النذر المطلق في زمان مضيئ للمندور واظهره في صدق ظنه ولو اضطرر نسيانا قضي خاصة والاصل  
 ما دبره في بعض النسخ فلما عذر انظر لظاير وهو سيد ايضا لان الاختلاف بالمندور في الزمان المعين  
 لا يتحقق الا بفوات زمانه ويدخل في شبه النذر العهد واليمين لما ذكرهما النذر في كون شيئين  
 ما رضين بغیر الشئ وعلوة الاحتياط الوجوب ايضا بسبب اجتناب من قبل المكلف وهو طر والشك  
 بسبب تعقير في التحفظ غالبا فهو شبه النذر في كون سبب من المكلف كذا والمتمم بالنذر المنعقد  
 اي الصلوة المتعمدة الابتناء ايضا من اقسام الملتزم لعدم وجوبها على الولد باهل الشئ بسبب  
 وموت الاب بعد فوات الصلوة ارفع الوجه الذي اقتضى تحللها عنه وهذا الفرد بعيد عن اقسام الملتزم

الا انما هو  
 تشبه الغاية في هذه الفقرة بغير  
 الهيئتين المذكورين عليها فغيره  
 المقدم عليه



لان موت الاب وغيره من اجزاء السبب لا اختيار للمنتزم فيه فكان واجبا عليه بسبب من سبقه كغيره من  
 القتلوات الواجبة بسبب من السبب كالسوف والزلزلة والمتابعين من العلوات فانه يشبه النذر  
 من حيث وجوبه على المكلف بسبب قبله النذر وهو ظاهر افراد المشية بالنذر بعد اخويه والقضا فانه  
 وان كان ما لا يقضي في الكيفية والاختيارية ليس من المقضى لانه قد فات بقوات وقته فلا يمكن ايجاده  
 في وقته وانما هو في القضا فعل مثله لا غير وان ما تعلق في الكيفية وسببه فوات الاداء المستلزم  
 فالباقي سبب من المكلف وبواسطته كالتكرار والنوم وما شاكله وعلى هذا فقيم البيوتية الى الاداء والقضا  
 على وجه الجواز وعلى المشهور فالقضا قسم اقسام اليومية وهو افعى وكل واحد منهما واجب واعلم ان نظم العبارة  
 غير جاز لانها دخلت في شبه النذر العمد واليمين فجعل الثانية من اسباب الوجبة للصلاة وهي النذر ونحوه  
 ثم عطف عليها انشء الصلوات الواجبة باستتاء اخر مشابهة للنذر فدل وصلة الاختيار الى ان كان الانسب في الجمع التمثيل  
 بنفس الاستتاء وحيث انك الوجبة للحيثيات والتميز والاستيثار ونحو ذلك لوجوب الجمع من العلوات المسببة عن  
 هذه العوارض ويمكن ان يرد ان هذه العبارة هذا القسم بان يقرر النذر واخويه مضى فالبيوتية التقدير و  
 يدخل في شبه النذر وصلة العمد واليمين وصلوة الحيض والدم لكن هذا خلاف الظاهر لانها تفسر لما سبق  
 في صدر الرسالة من قولها المنتزم بنذر وشبهه فان المشية به من كنف النذر ليس الا والمشية الاستتاء الا ان  
 بهما بعد واليمين فيكون الامر هنا كذلك ويحصل الاختلاف ولما ذكر القضا استدر كرجلة من احكامه كما هي عادة  
 في ادراج احكام الصلوات بنوع من اللطف فدل وجوبه في القضا مراعاة الترتيب كما فات بان يرد القضا  
 ما فات اولاد اولاد في وقت العشاء من يوم ثم المغرب يوم آخر وهكذا الى اخر النفس فضاها من كونه كذا  
 على المشهور بل كما يكون اجزاء وينبغي على الجهر المشهور من قولهم فليخضها كما فاتت وفعل المعنى ذكره عز وجل  
 عدم الوجوب له وجه وان لم يثبت الاجماع ودلالة الجهرين وكذا يجب فيه مراعاة العدد فاما وقته فيبقى  
 فاما سواها وما فات محض اتمام وهو موضع وفاق ودلالة الجهر عليه وانما يجب عليه في القضا مراعاة القيمة  
 المذكورة وهي التمام والقدر لا مراعاة مطلق القيمة فانه لا يجب مراعاة القيمة الا اضطرارية كقيمة الخوف من العلوة  
 على الدابة وما شابه الايمان فاذا فاتت صلوة على انك الحار او ارا دقضا وانما قضاها فانه لا فعل وان وجب عليه  
 قدر العدد فان الخوف من استتاء القدر كسوفه هذا استطراد منه لذكر شي من احكام صلوة الخوف عند ذكره على  
 عادته السابقة من جعلها مقربا عنه وان عرض الخوف خيرا ولا فرق في الخوف الموجب لقيمة وتغيير الكيفية بين

كون سيرة العمد واللقى او السبع او غيرها من اسبابه ويجب على الثاني مع الفقر اتمام الافعال في الركنين  
 بحيث يمكن الا ان لا يجوز من استقبال الصلوة بالركوع والسجود الثانيين او ما لها براسه ويجعل السجود اخفض  
 فان نذر الايمان بالراس في العينين كما هو في غيرهما ويجزى او ما يعود على العمل خافيا المردول على العمل  
 ويحفظ الايمان عنه لو تعذر ويجزى عن الركنين بالسيما الاربع كالفعل على علم ليلة الهدير ونحوه  
 والتحرية لولا والشهد والتسليم اخيرا بناء على وجوب التسليم والا فقرة على الشهد ويجزى الاستقبال بحيث كان  
 ولما ذكر ان لا يجمع في القضا مراعاة القيمة المعينة في ماله فوتره بنية على ما يعتبر منها بقوله وانما العبد  
 في القيمة بوقت الفعل الحار وقضا فاذا اقامته صلى في حال قدرته على تمام الافعال وارا دقضا بها  
 قاعدا او مضطرا او مستلقيا او خافيا قضاها كركبها او ارا دقضا بها على تلك الحالة ولا يجب اخيرها الى ان  
 يزول العذر ولا اعادته بعده وكذا المعبر في الشروط من السجود والاستقبال والطهارة وهو المقدور  
 عليه وقت الفعل فيصح القضا من فاقدها كما يصح الاداء اذ ليست شرطا مطلقا بل مع الامكان الا  
 فاذا طهرت فانه لا يقضى ما فاتت من الصلوة ماله قد حلت الطهارة او عجز عنها على القول بوجوب  
 بدون الطهارة بل يجب عليه التاخير الى ان يتمكن ولو من الطهارة الترابية لا بها شرط مطلقا والمؤخر بالجزء  
 عطف على فاقدها اي وكذا يصح القضا من المؤخر المؤخر بعينه وانما خضعه بالذكر مع دخوله فيما تقدم  
 لينتبه على كيفية ركوعه وسجوده باللفظ الذي قد تكرر منه فتعريفها ركوع وسجود وفيها اي  
 فتح عينيه ورفعها اي رفع الركوع والتجود ويجعل السجود اخفض من القضا اي اشد ولا فرق في ذلك  
 بين من يبرم بها وغيره ممن يمكنه التعفيف والفتح هذا كله مع نذر الايمان بالراس كما نبه عليه بقوله  
 المؤخر بعينه اي الذي قد انقل فوضه اليه ولو تعذر ذلك كلفه احضار الافعال على قلبه وامراء  
 الاذكار على لانه وكذا القول في الاداء فيؤدي فاقدا الشروط الا فاذا طهرت فلا يجب عليه الاداء  
 ولا يصح منه خلافا للمفيد حيث اوجب عليه الاداء والقضا ولو جهل الترتيب بين الصلوات القضا  
 كذا القضا حتى يحصل في محله الغرايف المكونة احتياطا من وجوب خلاف الغاي لا بوجوبه من حيث قد  
 عليه في هذا الوجه فيقضى من اشبهه عليه فوات الطهرين ظهر ايهن عصره او بالعكس ولو كانت ثلثا  
 باضافة المغرب اليها اصل الثلثة المتقدمة قبل المغرب وبعد ما فيحصل الترتيب بسبع ولو اضاف اليها  
 العشاء فحصل بسبع قبل العشاء وبعد ما ولو اضاف اليها الصبح فحصل ثلثون ويجعل

ضمن  
 كذا



الختم عشر قبلها وبعد ما وكيف عزم ذلك ان يقبل اربعة ايام متواليه في صبحا والضابط وجوب التكرار على وجه  
 يحصل الترتيب على جميع الاحتمالات واما ان كان في الاول اذ يحتمل تقدم الظهر والعصر والعكس وستة في الثاني  
 لورود الاحتمالين في كل واحدة من الثلث ومفروب ثلثه في اثنين ستة واربعه وعشرون في الثالث  
 حاصله من فربا رابعة عدد الفرائض في الاحتمالات السابقة وهي ستة ومائة وعشرون في الرابع حاصله  
 من فربا خمسة في اربعة وعشرين ولو فرض فوات فريضة سادسة كذا الاحتمالات سبعائة وعشرون ويحصل  
 الترتيب ثلث وستين فريضة يجعل السادسة بالامد والثلثين في الطرفين وعلى الضابط الثاني يحصل الترتيب  
 بستة وعشرين خمسة ايام متواليه وتلك الفريضة وقس على هذا زيادة الفرائض والاحتمالات هذه على وجه  
 الاحتمالات السقوط اولى لاصالة البراءة من وجوب التكرار على هذا الوجه واستلزامه المخرج والعرض المنعنيين  
 بالامد والخبر واختار المصنف ان يتابع الظن مع فقد العلم في السقوط وفي سبب العمل في اليوم مع عدم الظن في  
 السقوط واختار الرسالة اولى وانما يجب على التارك الفريضة مع بلوغه حال الترتيب على وجه يجب عليه الاداء ليشل  
 من ادرك قدر ركعة من آخر الوقت فان ادمع الثواب المفقودة وعقده واسلمه كذا ما اخلصنا في كتاب  
 القضاء على الكافي الا ان السليم لان الاسلام يجب ما قبله وان عذب على تركها الوفاء على كفه وقد تقدم الكلام  
 فيه في صدر الرسالة وطهارة المرأة من الحيض والنفساء فلا يجب القضاء على الحائض والنفساء وان وجب عليها  
 قضاء الصوم امام احد من جنس المهر من ما ورتاب وما في حكمها فالاول وجوب القضاء عليها وان لم يجب  
 عليه الاداء لعموم من فاته فريضة فليقضها كالفاتة وقول الباقر في خبر زرارة اذا فاتتك فريضة فابدأ بالثابت  
 فانك تجد الحديث وغيرهما من الاخبار وقد استوفينا ما مع ادلة المسئلة سواء اوجوبها في شهر الاشارة فابدا  
 الشارع المحقق على الاستدلال بالجزء الاول القول بجوبه مع عدم ثبوت الوجوب من حيث ان المراد بالفوات مع  
 الوجوب بدليل قوله فريضة اذ يتنع ارادة فريضة على غيره وهي ليست مفروضة على كونها فريضة في نفسها  
 من غير اعتبار مفروض على حتم ما سبيل لا يراد لا عدم وجوب القضاء مندفع بدلالة الاخبار الاخرى عليه  
 وجوبها من غير التعذر بالفريضة وفي بعضها الترخي بالفوات بسبب عدم المظهر وبانه الفريضة كثيرا ما تستعمل  
 غير مفروض عليه استعمالا ليعاين ما راسم الفريضة لصلو المعينة كالعلم ويؤيد وجوب القضاء مع عدم العلم  
 بالاداء وجوبه على النائم والناسي مع عدم علمه بها بالاداء وان كان وجوب القضاء لا يرتبط بوجوب الاداء  
 وجوده ولا عدمه بسبب الاداء وهو ما حاصله ويعمل المحقق من الحكم بالا الى غير توقفه في الوجوب وقد

اختاره في غير الرسالة ولولم يحصر قدر الغايته من الصلوات المتعددة ولم يحصر قدر الصلوة الغايته  
 المتعددة كالصباح مثلا اذا فاتته من ايام لا يعلم قدرها قضى ذلك الغايته المتعددة وتلك الغايته مذكورة  
 حتى يغلب على الظن الوفاء بالعدد الذي في ذكره ولو لم يكن التكرار المفيد للعلم بالوفاء من غير عسر وجب وانما  
 يكفي بالظن مع تعدد العلم او تقصيره عادة ويقضي المرن من الاسلام ما فات من الصلوات زمان رفته سواء كان  
 فطرا ام ملتبا وسواء علم لا لفساد علمه او تقدر بفعله الغد شرطا لعمقه وهو الاسلام والادمان وانما القضاء  
 على المرتد على الاطلاق يشترط قبوله في الفطرى الا ان يحمل على وجوب الاستيعار عليها من مال او بجعل العقوبة  
 عليها في الاخرة والخوان فبغيره تقبل ما لم يعص صفة عبادته بعد ذلك وتترتب عليه قضاء ما فات من زمان الردة  
 وان بقيت عليه احكام المرتد لا يتويز من بينونة زوجه وقسمه ماله ووجوب قتله ونحوها اذ لم يقبل منه مع كونه  
 مكلفا التكليف بما لا يطاق ولان باب النوبة لا ينسل ما ينفي التكليف وكذا يقضي التكرار وشا ريب في ذلك  
 عندنا لا يعدل مع قصد ما لا يجب السكوت والرفاد واختارنا عدم الحائز اليه والام يجب القضاء كما مر  
 المهر في ذكره وان كانت حياة المهر تشهد هذا كجمع عروض ما يسطر القضاء في اثناء موصله او مقارنته فلو  
 طوى الحيف على السكوت ونحو سقط القضاء زمانه ولو فاتته فريضة مجهولة من الخمس قضى الحائز ثلث صلوات بها او  
 مغربا معنيين واربع مطلقه الملاقاة ثلثا بين الظهر والعصر والعشاء قبل غل ما في ذمته في ضمن ذلك ولا ترتيب  
 بين هذه الفرائض وتخير في الرابعية بين المجهول والاخفات ويرد فيها بين الاداء والقضاء مع بقاء وقت العشاء  
 ويقضي المسافر من الفريضة المشبهة كذا ثمانية مطلقه اطلاقا رابعا بين الصبح والظهر والعصر والعشاء وبغيرها  
 معينة ولا ترتيب بينها والكلام في المجهول والاخفات والاداء والقضاء المجهول والمشتبه عليه كونه الفريضة تمام او فقره يقضي  
 ثمانية مطلقه الملاقاة المسافر من ماعد المغرب واربعة مطلقه الملاقاة الحاضر ومغربا ولا ترتيب هذا ايضا لاعتدال  
 الغايته في الصور الثلث ولو كانت الغايته اثنين مشبهتين بالخمس قضى الحاضر وهو الذي يتحقق فواتها محض  
 مجاز ومغربا معنيين واربع مرتين لا مكان كون الغايته المتعددة رابعة بين فلا يخرج عن العدة برابعة واحدة  
 فكونه ثمانية ومغربا او امد ما مع رابعة فوجبت الاربع ويجب مراعاة الترتيب بين هذه الفرائض لتعدد الغايته  
 فما اكونه الصحيح امدى الرابعية فيجب تقديم الصبح واحدا على المغرب فيجب تسطها وذلك امر سهل لا يوجب  
 كما في تاسي الترتيب سابقا فيجب مراعاة مع اتمال سقوط هذا ايضا وقد نبه المصنف على وجوبه مع حكمه فيما تقدم بالسقوط  
 في المسافر حيث امره بتوسط المغرب والقدر الواجب من الترتيب هنا ما ينطبق على جميع الاحتمالات الممكنة في الفريضة

بالفوات  
كله

سكنه الله

الحسين

هذه الروايات كلها مذكورة

وهذه











